

" بسم الله الرحمن الرحيم "

قال تعالى :

" فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيهما
أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا".

" انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها " .

" صدق الله العظيم " .

اهـدء

السى والسىءى وزوجتى واولادى

شكر وتقدير

أتقدم بخالص شكري وتقديري الى استاذى الفاضل الدكتور عباس حسن الصراف استاذ القانون المدني في جامعة بغداد سابقا واستاذ القانون المدني في كلية الحقوق في الجامعة الاردنية حاليا.

لما أولاني من رعاية واهتمام خلال اشرافه على الرسالة ولما ابداه من ملاحظات وارشادات قيمة كان لها كبير الاثر في اعانتني على اظهار هسذه الرسالة على النحو الذى هي عليه .

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل الى اسرة كلية الحقوق بالجامعة الاردنية وعلى رأسها عميد الكلية الاستاذ الدكتور محمد خليل الحمسورى على العون والمساعدة التي قدموها لي قبل وأثناء اعدادى لهذه الرسالة .

الباحث

الصفحة	المحتويات
أ	الاهداء
ب	كلمة الشكر
ج	الفهرس
	المقدمة
١	سبب اختيار البحث
٢	منهج البحث
٣	خطة البحث
	الباب التمهيدي
	الفصل الاول : تعريف الوكالة لغة واصطلاحا
٥	تعريف الوكالة لغة
	تعريف الوكالة اصطلاحا
٦	أولاً: تعريف الوكالة في القوانين العربية
٩	ثانياً: تعريف الوكالة في القانون الفرنسي
	ثالثاً: تعريف الوكالة في القانون الانجلو
١٠	ساكسوني
	رابعاً: تعريف الوكالة في فقه الشريعة
١١	الاسلامية
	الفصل الثاني : النيابة عن الغير فسي
	التصرفات القانونية وعلاقة الوكالة بهـا
١٧	وتطورها التاريخي
	أولاً: النيابة في القانون الروماني والقوانين
١٨	الحديثه
٢٢	ثانياً: النيابة في فقه الشريعة الاسلامية
٢٥	الفصل الثالث : اسباب انتهاء عقد الوكالة
	أولاً : الاسباب العامة
٢٦	(أ) اتمام العمل الموكل به
٢٧	(ب) انقضاء الاجل

تابع الفهرس

الصفحة	المحتويات
٢٨	ج) فقدان الاهلية
٣٤	د) استحالة التنفيذ
٣٥	هـ) الفسخ وتحقق الشرط الفاسخ
	ثانياً: الاسباب الخاصة
٣٦	أ) موت الموكل او الوكيل
٣٨	ب) عزل واعتزال الوكيل
٣٩	القسم الاول : عزل الموكل لوكيله
	الباب الاول : القاعدة-للموكل حرية عزل
٤٠	وكليه بارادته المنفردة
	الفصل الاول : الاساس القانوني لقاعدة
٤٦	حرية الموكل في عزل وكليه
	المبحث الاول : الارادة كأساس لقاعدة.
٤٦	حرية الموكل في عزل وكيله
	المبحث الثاني : تنازل الوكيل عن
٤٧	حق خاص به
	المبحث الثالث : استناد حرية الموكل
٤٨	في عزل وكليه على خصائص عقد الوكالة ..
	الفصل الثاني: شروط تطبيق قاعدة حرية الموكل
٤٩	في عزل وكيله بارادته المنفردة
٤٩	المبحث الاول: الشروط المتعلقة بالموكل ..
	المطلب الاول : الموكل هو صاحب السلطة
٤٩	في العزل
	أولاً: الاهلية المطلوبة في الشخص الذى يقوم
٥٠	بالعزل
٥٠	أ) قيام الموكل بعزل الوكيل بنفسه .
٥١	ب) قيام وكيل الموكل بالعزل
٥١	ثانياً: حالة تعدد الوكليين

تابع الفهرس

الصفحة

المحتويات

٥٢	(أ) اذا كان محل الوكالة قابل للتجزئة
٥٢	(ب) اذا كان الموكل فيه غير قابل للتجزئة ... — المطلب الثاني : الشروط المتعلقة بالتعبير
٥٣	الارادى الصادر عن الموكل بعزل وكيله .
٥٤	(أ) التعبير الصريح
٥٥	(ب) التعبير الضمني
٥٩	— المبحث الثاني : الشروط المتعلقة بالوكيل والغير .
٥٩	— المطلب الاول : علم الوكيل بالعزل
٦٤	— المطلب الثاني : علم الغير بالعزل
٦٤	— المطلب الثالث : الشخص المكلف بالاعلام ووسيلته
٦٩	— المبحث الثالث : أثر عزل الموكل للوكيل على
٧٢	الوكيل الفرعي
٧٢	— المطلب الاول : اذا كان الوكيل مخولا باقامة غيره
٧٢	— المطلب الثاني : اذا لم يكن الوكيل مخولا باقامة غيره
٨٠	٨٢ / الباب الثاني : القيود الواردة على حرية الموكل في عزل وكيله ..
٨٤	الفصل الاول : القيود التي لاتنفي حرية الموكل في العزل وآثارها .
٨٥	— المبحث الاول : القيود التي لاتنفي حرية الموكل ...
٨٥	— المطلب الاول : ان يكون العزل في وقت مناسب .
٨٥	— المطلب الثاني : أن يكون العزل بمبرر مقبول ...
٨٨	أولا : المبرر المقبول لدى الموكل
٨٩	ثانيا : المبرر المقبول في جانب الوكيل
٨٩	— المبحث الثاني : الآثار المترتبة على قيام الموكل بعزل وكيله دون مراعاة لتقيد الوقت المناسب او المبرر المقبول
٩٥	— المطلب الاول : طبيعة المسؤولية

تابع الفهرس

الصفحة	المحتويات
١٠٠	المطلب الثاني: عبء الاثبات
١٠٢	المطلب الثالث: الضرر وطريقة تعويضه
١٠٥	الفصل الثاني: القيود التي تنفي حرية الموكل في عزل وكيله بارادته المنفردة
١٠٨	المبحث الأول: معيار القيود التي تنفي حرية الموكل
١٠٨	أولاً: حصول الوكيل على أجر
١١٠	ثانياً: الإرادة الصريحة او الضمنية للمتعاقدين
١١٠	ثالثاً: ارتباط الوكالة بعقد آخر ملزم لجانبين
١١١	رابعاً: المعيار المقترح
١١٢	أ) صدور الوكالة لمصلحة الوكيل
١١٢	ب) تعلق حق الغير بالوكالة
١١٢	المبحث الثاني: الاثار المترتبة على انتفاء سلطة الموكل في عزل وكيله
١١٣	المطلب الأول: انقضاء الاعتبار الشخصي بالنسبة للموكل
١١٤	المطلب الثاني: حرمان الموكل من التصرف في المحل الموكل فيه
١١٤	أولاً: اعتبار تصرف الموكل في المحل الموكل فيه صحيحاً
١١٥	ثانياً: تطبيق قواعد تنازع الحقوق على شيء واحد
١١٥	ثالثاً: عدم نفاذ تصرف الموكل
١١٨	القسم الثاني: اعتزال الوكيل للوكالة
١١٩	الباب الأول: القاعدة للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة بارادته المنفردة
١٢٢	الفصل الأول: الاساس القانوني للقاعدة
١٢٢	المبحث الأول: مجانية الوكالة
١٢٣	المبحث الثاني: قيام الوكيل باسداء خدمة

تابع الفهرس

الصفحة	المحتويات
١٤٧	الباب الثاني : القيود الواردة على حرية الوكيل في اعتزال الوكالة . — الفصل الاّول : القيود التي لاتنفي حرية الوكيل في
١٤٨	الاعتزال وآثارها.....
١٤٨	— المبحث الاّول : القيود التي لاتنفي حرية الوكيل في الاعتزال
١٥١	— المطلب الاّول : ان يكون الاعتزال في وقت مناسب
١٥٢	— المطلب الثاني : ان يكون الاعتزال لمبرر مقبول
١٥٤	— المطلب الثالث : التزام الوكيل بمراعاة مصلحة الموكل
١٥٦	— المبحث الثاني : الآثار المترتبة على اعتزال الوكيل دون مراعاة القيود
١٥٦	— المطلب الاّول : طبيعة مسؤولية الوكيل ..
١٥٧	— المطلب الثاني : عبء الاثبات
١٥٩	— المطلب الثالث : الضرر وطريقة تعويضه ..
١٦١	— الفصل الثاني : القيود التي تنفي حرية الوكيل في اعتزال الوكالة وآثارها.....
١٦١	— المبحث الاّول : القيد الذي يحرم الوكيل من الاعتزال . — المبحث الثاني : الآثار المترتبة على تعليق حق الغير
١٦٣	بالوكالة
١٦٤	— المطلب الاّول : مدى لزوم الوكالة في حق الوكيل . أولا: شروط اعتزال الوكيل في الوكالة التي يتعلق
١٦٥	بها حق الغير
١٦٦	ثانيا: الآثار المترتبة على تخلف شروط الاعتزال .

— ١ —

" بسم الله الرحمن الرحيم "

المقدمة :

وبعد فقد اخترت عزل واعتزال الوكيل كسببين من أسباب انقضاء عقد الوكالة في القانون وفقه الشريعة الاسلامية موضوعا للبحث لسببين :-
أولهما: أهمية عقد الوكالة، إذ يتمتع هذا العقد بأهمية بالغة من النواحي العملية والاجتماعية والعلمية، فهو من أكثر العقود شيوعا بين الناس يسيرون به أمور حياتهم اليومية من بيع وشراء وغيرها من التصرفات، ومع ازدياد تطور نمط الحياة المعاصرة وتعقيدته ازدادت أهمية عقد الوكالة حيث أصبح هذا العقد الزاميا لاجراء بعض التصرفات، وفي المجال التجاري ازدادت أهميته للوكالات مع ازدياد حركة التجارة الداخلية والخارجية وشاع الاعتماد عليها بين التجار فأصبحت الصفقات التجارية تتم عن طريق وكلاء تجاريين احترفوا هذا العمل في أغلب الاحوال .

ويضاف الى ذلك ان الوكالة هي مظهر من مظاهر التضامن الاجتماعي، فقد يعجز المرء عن القيام بتصرف ما لسبب أو لآخر فيوكل غيره للقيام به، وقد تحتاج بعض التصرفات الى مهارة ودراية لا تتوفر لدى المرء فيوكل من هو أهل للقيام بذلك نيابة عنه، وفي ذلك رفع للحرص وتحقيق لمصالح العباد وقد قيل " ما كان من قبيل العاديات الجارية بين الخلق في الاكتسابات وسائر المحاولات الدنيوية التي هي طرق الحظوظ العاجلة كالعقود على اختلافها والتماريف المالية على تنوعها يقوم فيها الانسان عن غيبه وينوب منابه في استجلاب المصالح له ودرء المفساد عنه بالاعانة والوكالة ونحو ذلك مما هو في معناه " (١) . ومن أقوال الفقيه الروماني " بول " ان أصل التوكيل مستمد من الواجب الانساني ومن عاطفة المودة " (٢) .

(Originem ex Officio at que amicitia trahit mandatum) .

(١) ابو اسحق ابراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي، الموافقات في اصول الشريعة،

القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ج ٢ / ٢٧٧ .

(٢) عبدالعزيز فهمي : قواعد وآثار فقهية رومانية ، القاهرة : منشورات كلية

الحقوق بجامعة فؤاد الاول ١٩٤٧، ص ٤٦ ، رقم ١٠٨ ، نقل عن د . جمال مرسي بدر:

النيابة في التصرفات القانونية طبيعتها واحكامها ، الطبعة الثانية ،

القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٦٨ ، ص ١١ هامش ٢٠

ومن الناحية العلمية فقد احتل عقد الوكالة مكانا بارزا فسي الدراسات القانونية من حيث ان اقرارها في القوانين الوضعية جاء بعد تطور طويل ، وفي فقه الشريعة الاسلامية نجد أن الفقهاء اولوا الوكالة أهمية بالغة وخلقوا فيها ثروة فقهية عظيمة واسعة تجلى فيها عمق ودقة آرائهم المستمدة من حكمة واسرار هذا التشريع الالهي الى الحد الذي لم يبلغه القانون الوضعي رغم التطور الكبير الذي اصابه هذا القانون .

وثانيهما : أهمية العزل والاعتزال كسببين من اسباب انقضاء عقود الوكالة مقارنة بغيرها من الاسباب ، إذ أن هذين السببين هما سببان خاصان بانقضاء عقد الوكالة مستمدان من عدم اللزوم الذي يتصف به هذا العقد . ويثيران من النقاط القانونية والمسائل مالا تشيره الاسباب الاخرى من اسباب الانقضاء ، يضاف الى ذلك عدم الكتابة في هذا الموضوع رغم الكتابات الكثيرة التي تناولت عقد الوكالة بشكل عام وكان نصيب العزل والاعتزال فيها ضئيلا . وقد رأيت أن قصر البحث على العزل والاعتزال يتيح لي فرصة اكبر للتعلم في دراسة هذين السببين في القانون وفقه الشريعة والمقارنة بين القانون وفقه الشريعة في معالجتهم لهذين السببين واستخلاص النتائج من هذه المقارنة .

منهج البحث :

لقد تناولت في هذه الرسالة البحث في العزل والاعتزال في القانون المدني الاردني والقوانين المدنية العربية وقد رجعت الى بعض القوانين الاخرى التي كان لها صلة بالموضوع ، وكذلك قمت باستعراض موقف الفقه والقضاء وقد اضفت الى القوانين السابقة القانون المدني الفرنسي حين كان الوضع فيه مشابها واوردته بشكل مستقل حين كان الوضع فيه يختلف مع القوانين العربية .

وتناولت بعد ذلك العزل والاعتزال في القانون الانجليزي سواء أكان ذلك في قانون العموم أو الشريعة العامة (Common Law) أو في القانون المكتوب

(Statute) الذي له علاقة بموضوع العزل والاعتزال مثل قانون الوكالات الرسمية (Powers of Attorney Act, 1971) وبعد استعراض الوضع في هـــــ هذه القوانين انتقلت لبحث الموضوع في فقه الشريعة الاسلامية .

لقد رجعت الى آراء فقهاء الشريعة واستعرضت مواقفهم من موضوع عزل واعتزال الوكيل وقارنت بين هذه الآراء ورجحت الرأي الذي رأيته راجعا ، ثم خلصت بعد ذلك الى المقارنه بين موقف القانون وفقه الشريعة الاسلامية .

وقد فضلت عدم الفصل بين القانون والشريعة بتخصيص باب أو فصل لكل منهما لبحث الموضوع، بل رأيت أن تناول المسألة الواحدة في القانون وفي فقه الشريعة الاسلامية في نفس الموضوع أوفى للمقارننه حيث قمت بتناول المسألة أولا في القانون ثم في الشريعة دون أن افصل بينهما بأبواب أو فصول .

خطة البحث :

لقد تناولت الموضوع من خلال تقسيم الرسالة الى :-

الباب التمهيدي :

وقد تناولت في هذا الباب تعريف عقد الوكالة في اللغة ثم تعريفه اصطلاحا في كل من القوانين العربية والقانون الفرنسي والقانون الانجليزي ، ثم التعاريف التي أوردها فقهاء الشريعة الاسلامية للوكالة . وبعد استعراض ما لهذه التعاريف وما عليها خلصت الى التعريف المقترح لعقد الوكالة ، وبعد ذلك تناولت مفهوم الوكالة والنيابة والعلاقة بينهما ثم استعرضت التطور التاريخي للنيابة عن الغير فسي التصرفات القانونية في القانون وفي فقه الشريعة الاسلامية وختمت الباب التمهيدي باستعراض مختصر لاسباب انقضاء عقد الوكالة .

القسم الأول :

وقد تناولت فيه عزل الموكل لوكيله في كل من القانون والشريعة الإسلامية حيث قسمت هذا القسم الى بابين بحثت في الأول منهما القاعدة السائدة. وهي حرية الموكل في عزل وكيله بإرادته المنفردة. فـ في أي وقت شاء ثم أساس هذه القاعدة. وشروط اعمالها ثم بحثت في الثاني القيود. التي أوردتها القوانين المختلفة على هذه القاعدة. والقيود التي أوردتها فقهاء الشريعة الإسلامية. ثم معايير هذه القيود. وقد تناولت بعد ذلك الاثر الذي يترتب على وجود. هذه القيود.

القسم الثاني :

وقد تناولت فيه اعتزال الوكيل للوكالة في كل من القانون وفقه الشريعة الإسلامية، حيث قسمت هذا القسم الى بابين بحثت في الأول منهما القاعدة السائدة. وهي حرية الوكيل في اعتزال الوكالة بإرادته المنفسردة. في أي وقت شاء، ثم أساسها القانوني وشروطها، ثم بحثت في السباب الثاني القيود. التي أوردتها القوانين وفقه الشريعة الإسلامية على هذه الحرية، والأثار التي تترتب على توافر احد هذه القيود.

الخاتمة :

وقد ضمننتها نتائج البحث والدراسة .

الباب التمهيدي

سأتناول في هذا الباب كمدخل للموضوع تعريف الوكالة لغة واصطلاحاً ثم النيابة عن الغير في التصرفات القانونية وعلاقتها بالوكالة وتطورها التاريخي ثم أختتم هذا الباب بتناول اسباب انتهاء عقد الوكالة وذلك من خلال ثلاثة فصول اخص اولها للتعريف وثانيها للتطور التاريخي وثالثها لاسباب الانتهاء.

الفصل الاول

تعريف الوكالة لغة واصطلاحاً

تعريف الوكالة لغة :

الوكالة برفع الواو وكسرها اسم مصدر من التوكيل (١) ولها في اللغة عدة معان منها :-

١. الكفالة : قال ابن منظور (٢) الوكيل هو المقيم الكفيل بأمر العباد وحقيقته انه يستقل بأمر الموكل اليه وفي التنزيل العزيز "الا تتخذوا من دوني وكيلا" (٣). وجاء في التنزيل العزيز ايضا "الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل" (٤).
٢. الحفظ : قال ابن منظور (٥) "وقيل الوكيل الحافظ"، وقد اعتمده الفقهاء هذا المعنى وقالوا ان الوكالة في اللغة يراد بها الحفظ (٦).

- (١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، بيروت : دار صادر ، ١٩٥٥ ، ج ٣ / ٩٧٧.
- (٢) ابن منظور : المرجع السابق ، ج ٣ / ٩٧٧.
- (٣) سورة الاسراء آية (٢).
- (٤) سورة آل عمران آية (١٧٣).
- (٥) ابن منظور : المرجع السابق ، ج ٣ / ٩٧٧.
- (٦) علاء الدين ابو بكر بن مسعود الكاساني : بدايع الصنائع في ترتيب الشرائع ، القاهرة : مطبعة الامام ج ١٩ / ٦.

- ٠٣ الاعتماد: قال الفيروزآبادي^(١) " والتوكّل اظهر العجز والاعتماد على الغير والاسم التكلان " .
- ٠٤ القيام بأمر الغير: قال ابن منظور " ووكيل الرجل الذي يقوم بأمره وسمي وكيلا لان موكله قد وكل اليه القيام بأمره فهو موكل اليه الامر^(٢) " .
- ٠٥ التفويض: ويستفاد هذا المعنى للوكالة من مدلولات الكلمة في اللغة ، وقد اعتمد الفقهاء هذا المعنى حيث جاء في كثير من الكتب الفقهية ان الوكالة في اللغة التفويض^(٣) وهذا المعنى يستفاد ايضا من معنى الوكالة القيام بأمر الغير اذ هي من جانب الوكيل القيام بأمر الغير أما من جانب الموكل فهي تفويض الغير القيام بأمر الشخص .

تعريف الوكالة اصطلاحا :

أولا : تعريف الوكالة في القوانين العربية :

في القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي :

عرفت المادة (٨٣٣) من القانون المدني الاردني الوكالة بأنها " عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخصا آخر مقام نفسه في تصرف جائز معلوم " وقد أوردت المسادة (٩٢٧) من القانون المدني العراقي تعريفا مشابها لهذا التعريف^(٤)، أما القانون المدني الكويتي فقد عرف الوكالة في مادته (٦٩٨) بأنها " عقد يقيم الموكل شخصا آخر مقام نفسه في مباشرة تصرف قانوني " .

وقد اتفقت هذه التعاريف على اعتبار الوكالة عقد انابة يفوض بمقتضاه

الموكل شخصا آخر لاجراء التصرف نيابة عنه، وقد اشتمل كل من هذه التعاريف على مايلي:-

(١) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، الطبعة الثانية

٦٧/٤ ، وابن منظور : المرجع السابق ، ٩٧٨/٣ .

(٢) ابن منظور : المرجع السابق ، ج ٩٧٨/٣ ، والفيروزآبادي ، المرجع السابق ج ٦٧/٤ .

(٣) الشيخ محمد الشربيني الخطيب : شرح مغنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج ،

لابي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المكتبة الاسلامية لصاحبها الحاج رياض

الشيخ ج ٢١٧/٢ .

(٤) عرفت المادة (٩٢٧) من القانون المدني العراقي الوكالة بأنها " عقد يقيم

به شخص غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم " .

- ٠١ الموكل وقد أشار اليه تعريف القانون الاردني والكويتي صراحة وأشـــار اليه تعريف القانون العراقي بشخص .
- ٠٢ الوكيل وقد أشار اليه تعريف القانون الاردني والكويتي بشخص آخر في حين أشار اليه تعريف القانون العراقي بغيره .
- ٠٣ محل العقد؛ وهو الموكل فيه وقد أشارت اليه التعاريف بالقول تصرف .
- ٠٤ الرضا؛ وهو توافق ارادتي الطرفين وقد أشارت التعاريف الى ذلك بقولها عقد .

وقد أورد كل من تعريف القانون المدني الاردني والعراقي قبيدين على التصرف خلا منهما تعريف القانون الكويتي وهما قييد الجواز ، اى أن يكون محل الوكالة جائزا يملك الموكل اجرائه بنفسه^(١)، وقييد المعلوميه اى أن يكون محل الوكالة معلوما حتى يتمكن الوكيل من القيام بالتزامه^(٢) . أما تعريف القانون الكويتي فقد اشترط أن يكون محل الوكالة تصرفا قانونيا فاشتمل بذلك على ما يميز عقد الوكالة عن غيره من العقود وبشكل خاص عقدي العمل والمقاوله .

نقد التعاريف الواردة في أعلاه :

- ٠١ لاتمنع هذه التعاريف شمول الوصاية وهي انابة بعد الموت في حينه أن الوكالة انابة حال الحياة وقد أشار الى ذلك ابن الهمام حين قال^(٣) " الوصاية حال الحياة وكالة وكالوكالة بعد الموت وصاية لأن المنظور اليه المعني" .
- ٠٢ لاتمنع هذه التعاريف شمول تصرفات لاتقبل النيابة اصلا كحلف اليمين أو الصلاة .
- ٠٣ لم يقييد تعريف القانون الاردني والعراقي محل الوكالة بالتصـرف القانوني وهو من أهم ما يميز عقد الوكالة في القانون عن غيره من

(١) علي حيدر: درر الحكام شرح مجلة الاحكام ، تعريب فهمي سعيد ، بيروت :

مكتبة النهضة ج ٣/٥٢٤ .

(٢) محمد علاء الدين بن محمد أمين بن عابدين : قرة عيون الاخبار تكملة رد المحتار المسماه تكملة ابن عابدين ، الطبعة الثانية ، الباهي الحلبي ،

٢٧١/٧ .

(٣) كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام وشمس الدين احمد المعروف بقاضي زاده ، فتح القدير شرح الهداية مع تكملة نتائج الافكار في كشف

الرموز والاسرار، الطبعة الاولى ، بولاق ١٥١/٦ .

العقود. (١)

٠٤ . خلا تعريف القانون الكويتي من قيدي الجواز والمعلومية .

تعريف الوكالة في القانون المصري والسوري :

عرفت المادة (٦٦٩) من القانون المدني المصري الوكالة بأنها " عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل " ، وقد أخذت المادة (٦٦٥) من القانون المدني السوري بنفس التعريف .

وقد اشتمل هذا التعريف على ما اشتملت عليه التعاريف السابقة من موكل ووكيل ومحل الوكالة والرضا وقد تميز هذا التعريف عن تعريف القانون المصري القديم من ناحيتين^(٢) ، الأولى وهي انه حصر محل الوكالة بالعمل القانوني فميزه . بذلك عن عقدي العمل والمقاولة اذ ان محل الوكالة الاولي تصرف قانوني وان رافقه أحيانا اعمال مادية تابعة له في حين ان محل العقد في المقاولة والعمل هو عمل مادي^(٣) ، والثانية انه لم يشترط كسابقه ان يعمل الوكيل باسم الموكل فشمّل بذلك الوكالة بالعمولة والاسم المستعار.^(٤)

نقطة التعريف :

يؤخذ على هذا التعريف أنه عرف الوكالة بأثر من آثارها فالنظام الوكيل بالقيام بالعمل القانوني ما هو الا الاثر المترتب على عقد الوكالة السابق له ولا يجوز تعريف الشيء بأثر من آثاره .

(١) عبد الرزاق احمد السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، لبنان

بيروت : دار احياء التراث العربي ، ١٩٦٤ ، ج ٣٧٣/٧ .

(٢) عرفت المادة (٥١٢) من القانون المدني المصري الملفي الوكالة بأنها " عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم العقد الا بقبول الوكيل " .

(٣) السنهوري : الوسيط ، ٣٧٢/٧ ، ومحمد كامل مرسي : العقود المسماة ، الكفالة والوكالة ، السمسرة ، الملح ، التحكيم ، الوديعة ، الحراسة ، الطبعة

الثانية ، ١٩٥٢ ، ج ١ / ٢٩٦ .

(٤) السنهوري : الوسيط ، ٣٧٤/٧ .

تعريف القانون اللبناني :

عرف قانون الموجبات والعقود اللبناني في مادته (٧٦٩) الوكالة بأنها " عقد بمقتضاه يفوض الموكل الى الوكيل بقضية أو بعده قضائيا أو بتمام عمل أو فعل أو جملة اعمال وأفعال ويشترط قبول الوكيل ويجوز ان يكون قبول الوكيل ضمنيا وان يستفاد من قيام الوكيل بها " .

نقصد التعريف :

يؤخذ على هذا التعريف مايلي :-

- (أ) ركافة صياغته اذ تضمن حشوا واضحا لامبرر له مما أدى الى اطالة التعريف دون فائدة. (١)
- (ب) اشترط التعريف قبول الوكيل واورد أمثلة على هذا القبول وفي ذلك اطالة لامبرر لهااذ أن اعتبار الوكالة عقد يفني عن ذلك ، فسيلا قيام للعقد دون التراضي .
- (ج) لم يقيد التعريف محل الوكالة بالعمل القانوني . (٢)

ثانيا : تعريف الوكالة في القانون المدني الفرنسي :

جاء في المادة. (١٩٨٤) من القانون المدني الفرنسي ان " الوكالة او الانابة تصرف بمقتضاه يخول شخص آخر سلطة اجراء عمل لمصلحة الموكل وباسمه" (٣)

نقصد التعريف :

(أ) خلط هذا التعريف بين الوكالة والانابة مع ان هناك اختلافات بينهم من حيث ان الوكالة عقد يتطلب قيامه توافق ارادتي الموكل والوكيل ويترتب سبب

- (١) محمد رضا عبدالجبار العاني: الوكالة في الشريعة والقانون ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٥٦ .
- (٢) السنهوري : الوسيط ، ٣٧١/٧ .
- (٣) "Le mandat ou procuration acte par lequel une personne donne a une autre le pouvoir de fair quelque chose pour Le mandat et en son man " . Art, 1984. C. C. F.

على قيامه التزام الوكيل بالقيام بتصرف قانوني لحساب الموكل في حين
أن الانابة هي تصرف بارادة الاصيل المنفردة. تتوافر بموجبها للنائب امكانية
القيام بتصرف قانوني تعود آثاره على الاصيل مباشرة. (١)
(ب) اشترط هذا التعريف ان يعمل الوكيل باسم الموكل ، فخرج بذلك من
التعريف الوكالة بالعمولة والاسم المستعار.
ثالثا: تعريف الوكالة في القانون " الانجلوساكسوني " :

أورد كثير من الكتاب تعاريف للوكالة من ذلك ماجاء في كتاب
(Bowstead on Agency) أن الوكالة هي " الرابطة التي تنشأ بين شخصين
يوافق احدهما صراحة أو ضمنا على قيام الآخر بتمثيله أو القيام بعمل
نيابة عنه ويوافق الآخر كذلك على تمثيل الاول أو القيام بالعمل ". (٢)

وجاء في (American restatement of the Law of Agency) ان الوكالة
هي " رابطة تقوم على الثقة تنشأ عن موافقة شخص لآخر على قيام
الآخر بالعمل نيابة عنه وتحت مراقبته وموافقة الآخر على القيام بذلك ". (٣)

(١) جمال مرسي بدر: النيابة في التصرفات القانونية طبيعتها واحكامها،

الطبعة الثانية، ١٩٦٨، دار النهضة العربية، القاهرة: ص ١١٦.

(٢) "Agency is the relation which exist between two persons, (٢)
one of whom expressly or impliedly consent that the
other should represent him or act on his behalf, and
the other of whome similarly consent to represent the
former or so to act. "

F. M. B. Reynolds & B. J. Davenport, Bowstead on Agency,
14 th edt. London Sweet & Maxwell, 1976. P. 1.

(3) " Agency is fiduciary relation which results from the
manifestation of consent by one person to another that
the other shall act on his behalf and subject to his
control and consent by the other so to act ". Restatement
of the Law of agency (1958, 2nd edn). Par. 1. نقلا عن:
B. S. Markesinis & R. J. C. Munday, An outline of the
Law of Agency, London: Butterworths, 1979, P. 4.

- وقد أورد الكتاب الانجليزي على هذه التعاريف انتقادات منها :-
- ٠١ اعتبارها أن الاتفاق أساس للوكالة في حين أن القانون هو الذي يحدد متى نكون أمام وكالة ومتى لانكون وعلى أساس الترتيبات الفعلية بين الاطراف ولكن بحكم من هو خارجي عن هذه الترتيبات وعلى ذلك فهي مسألة بناء قانوني اكثر منها تحديد ميكانيكي للعلاقة . (١)
 - ٠٢ لايشمل التعريف الحالات التي تنشأ فيها الوكالة في القانون الانجليزي دون اتفاق حقيقي بين الاطراف بل واحيانا ضد رغباتهم كما هو الحال في الوكالة الظاهرة أو المفترضة أو وكالة الضرورة وغيرها . (٢)
 - ٠٣ لم يشترط التعريف أن يكون محل الوكالة تصرفا قانونيا كما لسم يورد التعريف قيودا على المحل كالجواز أو المعلوماتية او قابلية التصرف للنياية .

من الموازنة بين تعاريف القوانين التي جرى عرضها أرى أن تعاريف القانون الاردني والعراقي والكويتي كانت ادق من التعاريف الاخرى وقد تميزت التعاريف الاردني والعراقي على الكويتي بايرادهما قيدي الجواز والمعلوماتية بينما تميز الكويتي باشتراطه ان يكون محل الوكالة تصرفا قانونيا ، ومع ذلك يقصر أى من هذه التعاريف عن كونه تعريفا جامعا مانعا للوكالة لـمـا اوردها على كل واحد منهما من نقد .

رابعاً : تعريف الوكالة في فقه الشريعة الاسلامية :

اتفق فقهاء الشريعة الاسلامية على ان الوكالة اصابة في التصرف ولكنهم اختلفوا في وضع التعريف المحدد لهذه الوكالة ، وسوف أتناول هذه التعاريف فيما يلي :-

-
- (1) G. H. L. Fridman, The Law of Agency, 4th ed. London Butterworth, 1976. P. 11.
 - (2) Ibid, P. 11. and Markesinis & Munday, Op. Cit. P.5.

تعريف الحنفية :

جاء في حاشية رد المحتار على الدر المختار أن الوكالة هي " اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم " (١) وهذا هو التعريف المعتمد في الفقه الحنفي رغم أن بعض فقهاء المذهب قد اسقط قيد الجواز (٢) ، والبعض الآخر اسقط قيد الجواز والمعلومية (٣) وذلك ان شراح المتون تعقبوا هذا الاسقاط وذكروا ان المراد بالتصرف التصرف الجائز المعلوم (٤) وقد اقتبس كل من القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي تعريفه لعقد الوكالة من هذا المذهب فما قيل عند الحديث عن التعاريف المذكورة يقال هنا مع ملاحظة ما يلي :—

- ٠١ اشترط القانون المدني الكويتي في محل الوكالة ان يكون تصرفاً قانونياً في حين لم يرد أى اشتراط كهذا في تعريف المذهب .
- ٠٢ هناك فرق جوهري بين التصرف الجائز في القانون والتصرف الجائز في الشريعة ، فقد يجوز للشخص القيام بتصرف ما ومن ثم التوكيل فيه في القانون ولايجوز له ذلك في الشريعة .
- ٠٣ يقتصر القانون المدني على تنظيم العلاقات الدنيوية بين الافراد في حين تنظم الشريعة الاسلامية جميع العلاقات الدينية والدنيوية ومن هنا كان مفهوم التصرف في الشريعة اوسع منه في القانون .

تعريف الشافعية :

وضع فقهاء الشافعية تعاريف متعددة متقاربة للوكالة منهياً تعريف مغنسى المحتساج السبكي جاء فيه ان الوكالة " تفويض

- (١) ابن عابدين : حاشية رد المحتار على الدر المختار، ٥/٥١٠.
- (٢) قاضي زاده : تكملة نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار ، ج ٣/٨.
- (٣) علاء الدين محمد بن احمد السمرقندي : تحفة الفقهاء، دمشق : دار الفكر، ج ٣/٣١٥.
- (٤) زين الدين بن ابي ابراهيم بن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، مصر: مكتبة دار الكتب العربية الكبرى ، ج ٧/١٤١.

شخص ما له فعله مما يقبل النيابة الى غيره ليفعله في حياته". (١)

وقد شمل هذا التعريف أركان الوكالة الاربعة عند الشافعية وهي الموكل في قول التعريف شخص والموكل فيه في قوله فعله والوكيل في قوله غيره ثم لا بد من صيغة حتى ينشأ العقد وتترتب عليه آثاره ، وقسند أورد التعريف القيود التالية على الوكالة :-

(أ) ان يملك الموكل التصرف الموكل فيه حتى يصح توكيله لغيره وهذا مستفاد من قوله " ماله فعله " .

(ب) ان يكون محل الوكالة قابلاً للنيابة في قول التعريف مما يقبل النيابة فخرجت بذلك التصرفات التي لاتقبل النيابة كالصلاة والوضوء .

(ج) ان يكون التصرف حال حياة الموكل فخرج بذلك الايصاء لانه انابة بعد الموت .

نقــــــــــــد التعريف :

٠١ تضمن التعريف دور حين أورد النيابة في التعريف والنيابة هي وكالة فكأنه عرف الشيء بنفسه ، وقد رد على ذلك بأن النيابة أعم من الوكالة فلا يكون والحال هذه دور في التعريف ، فالنيابة وهي حلول شخص محل آخر في اجراء التصرف تشمل الوكالة وغيرها ، بل أن قابلية التصرف للنيابة أمر مطلوب للوكالة . (٢)

٠٢ خلا التعريف من تقييد الموكل فيه بكونه معلوما فشمّل بذلك التصرف المجهول .

تعريف المالكية :

عرف ابن عرفه الوكالة بأنها : " نيابة ذي حق غير ذي أمره ولاعباده .

(١) الخطيب : شرح مقني المحتاج ٢/٢١٧ .

(٢) البيهقي : التجريد لنفع العبيد المسماة حاشية البيهقي على منهج

الطلاب للشيخ الانصاري ، الطبعة الاخيرة ، مصطفى الباني ج ٢/٤٧ .

لغيره فيه غير عشروط بموته " (١)، وقد اشتمل التعريف على الموكل في قوله " ذى حق " والوكيل في قوله " لغيره " والموكل فيه فـسـي قوله " فيه " ، وقد أورد التعريف القبول التالية على الوكالة :-

(أ) اشترط التعريف ان لا يكون الموكل صاحب امانة او عبادة. لان انابة الامام او القاضي في مهامه هي نيابة وليست وكالة ، الا ان بعض الفقهاء المالكية خالفوا هذا القول واعتبروا ان انابة الامام والقاضي وكالة ايضا ورأوا عدم الحاجة الى ايراد قيد لـاخرج هذه الانابات من تعريف الوكالة . (٢)

(ب) اشترط التعريف ان يكون التصرف في حياة الموكل فخرج بذلك الايصاء .
تفسير التعريف :

يرد على التعريف مايلي :-

- (أ) لم يقيد التصرف محل الوكالة فجاء مطلقا ليشمل المعلوم والمجهول وما يقبل النيابة وما لا يقبلها .
- (ب) صياغة التعريف غامضة حتى على بعض فقهاء المذهب انفسهم فقد اختلف الدردير والضاوي حول عودة الضمير في قول التعريف غير مشروط بموته حيث اعتبر الاول ان الضمير عائد الى النائب بينما اعتبره الثاني عائد الى المنيب . (٣)

تعريف الحنابلة :

أورد فقهاء الحنابلة تعاريف متعددة للوكالة كان أدقها تعريف

- (١) ابو عبدالله محمد بن عبدالرحمن الخطاب : مواهب الجليل لشرح مختصر العلامة خليل ، ليبيا ، طرابلس : مكتبة النجاح ، ج ١٨١/٥ .
- (٢) شمس الدين محمد عرفة الدسوقي : حاشية الشرح الكبير للدردير ، بيسروت : دار الفكر ج ٣٧٧/٣ .
- (٣) احمد بن محمد الصاوي : بلغت السالك لا قرب المسالك ، الطبعة الاخيرة ،

صاحب غاية المنتهى الذى جاء فيه أن الوكالة " استنابة جازن التصرف مثله في الحياة فيما تدخله النيابة ". (١)

وقد شمل هذا التعريف الموكل في قوله جازن التصرف والوكيل في قوله مثله والموكل فيه في قوله فيما والصفة الواجب توافرها لقيام عقد الوكالة وترتب اشارة ، وقد أورد التعريف القيود التالية :-

- (أ) ان يكون الموكل مالكا للتصرف الذى يوكل غيره فيه في قول التعريف جازن التصرف لان من لا يملك أمرا لا يملك التوكيل فيه .
- (ب) ان يكون الوكيل مالكا لاجراء التصرف ايضا وذلك مستفاد من قول التعريف " مثله " وهو الوكيل الذى يجب ان يكون مثل الموكل مالكا للتصرف الذى يوكل فيه فمن لا يملك اجراء التصرف لنفسه لا يجوز له اجراءه لغيره من باب أولى .
- (ج) أن يكون التصرف حال الحياة فخرج بذلك الايصاء .
- (د) أن يكون الموكل فيه قابلا للنيابة فخرجت بذلك التصرفات التي لا تقبل النيابة .

نقــــــــــــد التعريف :

يرد على هذا التعريف عدم اشتراطه أن يكون التصرف معلوما فشمس بذلك التصرف المجهول .

ومن الموازنة بين التعاريف المختلفة للوكالة في القوانين التنسي ثم استعراضها ولدى المذاهب الفقهية اخلص الى مايلي :-

- ٠١ لم يرد في أى من القوانين المذكورة أو لدى المذاهب الفقهية تعريف يسلم من النقد ويكون جامعا مانعا للوكالة .
- ٠٢ كانت تعاريف القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي المأخوذة عن المذهب الحنفي أدق من التعاريف التي وردت في القوانين الاخرى ومع ذلك تبقى عرضة للنقد.

(١) مصطفى السيوطي الرحبياني : مطالب أولى النهي في شرح غاية المنتهى ،

٠٣ ان تعريف المالكية للوكالة كان اكثر التعاريف تعقيداً .

٠٤ هناك تشابه بين تعريف الشافعية والحنابلة .

٠٥ اختلف تعريف الحنفية والشافعية فيما يلي :-

(أ) قيد الحنفية محل الوكالة بكونه جائز معلوم في حين اغفلت الشافعية هذا القيد .

(ب) اشترط الشافعية ان يكون التصرف حال الحياة في حين اغفلت تعريف الحنفية ذلك .

وفي ضوء ما سبق ومن مجمل التعاريف التي جرى عرضها يمكنني اقتراح

التعريف التالي :-

" الوكالة عقد يقيم به شخص غيره مقام نفسه في اجراء تصرف قانوني جائز معلوم قابل للنياحة اثناء حياته " وقد شمل هذا التعريف اركان الوكالة وشروطها^(١) وهي الموكل والوكيل والمحل الموكل فيه والصفة وقد تضمن القيسود التالية :-

(أ) حصر محل الوكالة بالتصرف القانوني فميز بذلك بين عقد الوكالة وغيره من العقود .

(ب) تضمن قيد الجواز والمعلومية فأخرج بذلك التصرفات غير الجائزة والتصرف المجهول .

(ج) قيد التصرف بقابليته للنياحة فأخرج التصرفات غير القابلة للنياحة .

(د) قيد زمن اجراء التصرف اثناء حياة الموكل فأخرج بذلك الايحاء .

(١) هناك خلاف بين الجمهور والحنفية حول اركان الوكالة حيث يرى الجمهور أن للوكالة اربعة اركان هي الموكل ، الوكيل ، والصفة والمحل بينما يرى الحنفية ان ركن الوكالة الصيغة وهي الايجساب والقبول اما الاخرى فهي شروط للوكالة وليست ركن فيها . راجع : عبدالرحمن الجزيري : الفقه على المذاهب الاربعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت؛

الفصل الثاني

النّياية عن الغير في التصرفات القانونية وعلاقة الوكالة بهـا
وتطورها التاريخي .

الفصل الثاني

النيابة عن الغير في التصرفات القانونية وعلاقة الوكالة
بها وتطورها التاريخي .

تعني النيابة قيام شخص يسمى النائب باجراء تصرفات قانونية تقع آثاره مباشرة في ذمة شخص آخر يسمى الاصيل بحيث تنشأ العلاقة ابتداءً بين الاصيل والشخص الذي أجرى النائب التصرف معه دون أن يلحق النائب أثر من آثار التصرف^(١) فهي نيابة فـسـيـة الإرادة، التي ينعقد بها التصرف ومن هنا عرفت بأنها " حلـول إرادة النائب محل إرادة الاصيل في اجراء التصرف مع انصراف أثر هذا التصرف الى الاصيل كما لو اجراه بنفسه "^(٢). وتلتقى النيابة والوكالة من حيث النتيجة الا أن النيابة أعم من الوكالة وما الوكالة الا احدى صور النيابة عن الغير فـسـيـة التصرفات القانونية اذ ألى جانب الوكالة كنيابة اتفاقية توجد النيابة القانونية والنيابة القضائية ، ولذا سوف استعرض التطور التاريخي للنيابة عن الغير في التصرفات القانونية في القانون الروماني والقوانين الحديثة ثم انتقل للحديث عن النيابة عن الغير في التصرفات القانونية فـسـيـة الشريعة الاسلامية .

(١) جمال بدر : المرجع السابق ، ص ٨ ، و د. عبد المجيد الحكييم :

مصادر الالتزام ، الطبعة الخامسة ، مطبعة نديم ، بغداد :

ص ٩٤ و د. انور سلطان : النظرية العامة للالتزام ، الجزء الاول ،

مصادر الالتزام ، دار المعارف ١٩٦٥ ، ص ٥٢ و عبدالرزاق احمد

السنهوري : ومصادر الحق في الفقه الاسلامي ، دار احياء التراث

العربي ، بيروت : لبنان ، ج ١٦٢/٥ .

(٢) السنهوري : مصادر الحق ، ص ١٦٣/٥ ، و د. انور سلطان : مصادر الالتزام ،

ص ٥٣ ، وشفيق شحاته ، نظرية النيابة في القانون الروماني والشريعة

الاسلامية ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة

الاولى ، ص ٤٧ ، العدد الاول والثاني ، ص ٤٧ .

أولا : النيابة في القانون الروماني والقوانين الحديثة :

(١) في القانون الروماني :

- لم يقر القانون الروماني في مختلف مراحل تطوره النيابة عن الغير في التصرفات القانونية كأصل عام (١) وذلك يعود لما يلي —
- ٠١ ان الشكلية التي أوجب القانون الروماني اتباعها لانشاء العقود لم تكن تسمح بتجاوز آثار هذه العقود الى اشخاص لم يشتركوا في اجراء الطقوس والشكليات . (٢)
- ٠٢ ان نظرة القانون الروماني الى الالتزام نظرة شخصية لذا فلان الرومان لم يتصوروا تعدى الالتزام الى الاشخاص الذين لم يقوموا بالتصرف المنشئ له . (٣)
- ٠٣ حرص المشرع الروماني على صيانة الاستقلال الاقتصادي للفرد الحر تمييزا له عن الرقيق ومن صور هذه الصيانة ان لاتتعدى آثار التصرف الى غير من قام به . (٤)
- مع أن مبدأ النيابة كان منسجما مع منطق القانون الروماني الا أن الضرورات العملية فرضت عليه الاخذ بالنيابة كاستثناء توسع فيه مــــمع تطور القانون الا انه لم يصل الى الاخذ به كأصل عام كما هو الحال في القوانين الحديثة . (٥)
- فقد عرف القانون الروماني ومنذ القديم بعض الصور الشبيهة بالنيابة كالوصاية حيث كان للوصي ان يتصرف في مال الصغير ، ولكنه لم يكن ناشئا عنه ، بل

(١) شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ٤٧ ، والسنهوري : مصادر الحق ، ١٦٢/٥ ،

(٢) السنهوري : المرجع السابق ، ١٦٢/٥ ، د شفيق شحاته : نظرية الالتزامات

في القانون الروماني ، القاهرة : ١٩٦٣ ، ص ٤٢٢ .

(٣) جمال بدر : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٤) شفيق شحاته : نظرية النيابة في القانون الروماني والشريعة الاسلامية ،

ص ١٣ .

(٥) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

صاحب سلطة خولها القانون له لا لمصلحة الصغير بل لمصلحة الورثة الاحتماليين ، ولذلك لم تكن تصرفاته لتحدث اثرها في ذمة الصغير مباشرة بل لابد للوصي من القيام بنقل الحق الذي اكتسبه هو أو حوالته الى ذمة الصغير بتصرف جديد . (١)

كذلك عرف الرومان الوكالة الا أن ذلك لم يكن اقرارا لمبدأ النيابة اذ كان الوكيل يتعامل باسمه باعتباره صاحب ولاية عامة ، ولم يكن تصرفه يحدث اثره في ذمة الاصيل ابتداءً ، بل تنشأ الحقوق والالتزامات فسي ذمة الوكيل أولاً ويقوم هو بنقلها الى الاصيل . (٢)

وفي مرحلة لاحقة وفي العقود العينية التي لا تتم الا بالقبض اصبح بإمكان الوكيل ان يتعاقد باسم الاصيل (٣) اذا ما أراد ان يجعل الاصيل ملتزماً مباشرة من العقد (٤) ، وقد تقرر ذلك أولاً بالنسبة للقرض حيث ورد في النصوص انه اذا وسط المقرض وكيلا لتسليم القرض الى المقترض فان دعوى القرض تكون من حق الاصيل لا من حق الوكيل (٥) وقد امتد ذلك مع الزمن ليشمل مختلف العقود العينية كالوديعة والرهن والشركة والهبة . (٦)

كذلك أقر القانون الروماني منذ القدم اكتساب رب الاسرة الحقوق عن طريق العبد او ابن الاسرة ، فقد كان للابن او للعبد اكتساب ملكية الاشياء لرب الاسرة ، ولكن ذلك لم يكن من النيابة في شيء ، لان الابن

-
- (١) السنهوري : مصادر الحق ، ١٦٤/٥ ، شفيق شحاته : نظرية النيابة في القانون الروماني ، ص ٤٧ .
 - (٢) شفيق شحاته : نظرية الالتزامات في القانون الروماني ، ص ٤٢٠ .
 - (٣) شفيق شحاته ، نظرية النيابة في القانون الروماني ، ص ١٠٨ .
 - (٤) السنهوري : مصادر الحق ، ١٦٤/٥ ، وشفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، و نظرية الالتزامات والقانون الروماني ، ص ٤٢١ .
 - (٥) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

أو العبد لم يكن نائباً عن رب الأسرة بل مجرد أداة من أدواته ، فهـم يستعملون حقه في التملك وقد قيل " انه لما كان العبد مملوكاً لسيده فمما يحصل عليه العبد يعتبر مملوكاً للسيد بالالتصاق " (١) ، ثم تطور الوضع في ظل القانون البريطاني فاصبح الابن أو العبد قادراً على انشاء الالتزامات في ذمة رب الأسرة اي جعله مديناً. (٢)

مما تقدم نخلص الى القول بأن القانون الروماني لم يقر مبدأ النيابة الا انه عرف بعض الصور التي توحى بأنه أقر هذا المبدأ ، الا أن هذه الصور لم تكن أكثر من وسائل مصلحته اقتضتها ضرورات معينة ، فقد رأينا ان الابن او العبد لم يكن الا أداة لرب الأسرة . أما الوصي أو الوكيل فقد كان يتصرف بموجب ولاية ويحدث تصرفه اثره في ذمته هو أولاً ، أما في العقود العينية التي لا تتم الا بالقبض فقد اعتبرت واقعة التسليم هي المنشئة للعقد . وليس لشخص العاقد . اعتباراً فسي ترتب آثار العقد ، اما في حالة تعاقد الوكيل باسم موكله ونشوء التزام مباشر في ذمة الوكيل فقد اعتبر الوكيل في هذه الحالة مجرد رسول .

(ب) في القوانين الحديثة :

١ . القانون الفرنسي - انتقل الوضع الذي كان قائماً في القانون الروماني الى القانون المدني الفرنسي القديم حيث ساد مبدأ النيابة في هذا القانون حتى القرن السادس عشر (٣) ، حيث أقر هذا القانون النيابة فأصبح بإمكان الشخص ان يوكل غيره في اجراء التصرف دائماً كان أم مديناً .

ويعود الفضل في ذلك الى اثر القانون الكنسي الذي حرر الارادة من الشكليات فأصبحت وحدها كافية لانشاء الالتزام ، وساد مبدأ سلطان الارادة العقدية .

الا أن القانون الفرنسي لم يصل بذلك الى اقرار مبدأ النيابة التامة بمعناها الحديث بل استمر التطور فيه وفي القوانين التي أخذت عنه لمدة طويلة حتى استقر الوضع الى ما هو عليه الآن ، والذي يتلخص

(٢٠١) شفيق شحاته : نظرية النيابة في القانون الروماني ، ص ٥٠ وما بعدها .

(٤٣) السهوري : مصادر الحق ، ١٦٥/٥ .

في أن الوكيل اذا تصرف باسم موكله انصرف اثر تصرفه الى الموكل مباشرة، حيث تنشأ علاقة مباشرة بين الموكل وبين الشخص الذي اجرى الوكيل التصرف معه بصفتيهما طرفي العقد، ويكون كل منهما مسؤولاً في مواجهة الآخر ويخرج الوكيل من هذه العلاقة بمجرد اجرائه للتصرف.

أما اذا تصرف الوكيل باسمه هو فان اثر التصرف يقع بحقوقه والتزاماته له دون الموكل.

وقد استثنت بعض القوانين الحديثة حالتين اضافت فيهما حقوق العقد والتزاماته الى الموكل دون الوكيل رغم اجرائه العقد باسمه هو. الأولى: اذا كان من تعاقد مع الوكيل يعلم بوجود الوكالة او من المفروض انه يعلم.

الثانية: اذا كان يستوى عند الضير التعاقد مع الوكيل او مع الموكل. (١) في القانون الانجليزي - لم يقر القانون الانجليزي النيابة بمفهومها الحديث كمبدأ عام الا في مراحل متأخرة وبعد تطور طويل، فقد عرف القانسون الانجليزي ومنذ بدايات العصور الوسطى بعض انواع الوكالات حيث كان الملسوك والاساقفه يخولون الوكلاء سلطة اقتراض الاموال لصالحهم (٢)، ويذكر (Maitland) ان النظام الحديث للوكالة قد ابتدأ مع عهد الملك ادوارد الأول، وأشار الى قضية اعتبر فيها رئيس دير مسؤولاً عن ثمن بضاعة اشتراها احد الرهبان وعلى أساس ان الدير قام باستخدام هذه البضاعة، ولم يكن قانون العموم يميز في تلك المراحل بين الوكيل والموكل من جهة وبين السيد والخادم من جهة اخرى اذا كان يقيم المسؤولية على فكرة الامر أو التحويل أو الاستخدام، وبعد ذلك ولضورات التجارة اقترحت القوانين مسؤولية رب العمل عن اعمال غلمانه ووكلائه، كذلك اقر قانون الزواج ومنذ عهد الملك ادوارد الأول مسؤولية الزوج عن عقد قامت به زوجته اذا كان قد خولها القيام بذلك، أو اجاز ما قامت به لاحقاً، ومع نهاية القرون الوسطى وصل قانون العموم الى وضع اصبح فيه من الممكن اعتبار

(١) جمال بدر: المرجع السابق، ص ٨٩، السنهوري: الوسيط، ٥٧٦/٧ و ٦٢٨، محمد كامل مرسي: العقود المسماة، ٤٣٨/١.

(٢) Fridman, Op. Cit. P. 3.

الاصيل مسؤولا عن عقد اجراه الوكيل نيابة عنه اذا اجاز الاصيل ما قام به الوكيل أو كان قد خوله صراحة سلطة القيام بذلك ، ومع تطور الحياة التجارية منذ بداية القرن السابع عشر ونتيجة لتقديم افكار القانون البحري وقانون التجارة الى قانون العموم وتبني المحاكم لهذه الافكار في قراراتها ادى ذلك الى تطور الوكالة ووصولها الى ما وصلت اليه اليوم . (١)

ثانياً: النيابة في فقه الشريعة الاسلامية :

على النقيض من القانون الروماني ، أقرت الشريعة الاسلامية مبسداً النيابة عن الغير كأصل عام ، حيث تناولها فقهاء الشريعة عند حديثهم عن الولاية (٢) وهي قدرة الانسان على التصرف تصرفا صحيحا نافذا ، حيث فرقوا بين الولاية القاصرة وهي قدرة الانسان على التصرف لنفسه ، والتمتعية وهي قدرة الانسان على التصرف لغيره تصرفا صحيحا نافذا بولاية من الشارع أو من القاضي كما هو الحال في الولي والوصي أو بتوكيل من صاحب الشأن كما هو الحال في الوكالة . (٣)

وقد سلم جميع فقهاء الشريعة الاسلامية دون استثناء على سبيل الاخذ بالمبدأ الا أنهم اختلفوا في التطبيق ، فأخذت جميع المذاهب بمبدأ النيابة التامة ومقتضاها ان العقد الذي يعقده الوكيل تنصب نتائجه جميعها على الموكل مباشرة في حالة اضافة الوكيل العقد الى موكله . (٤)

أما اذا لم يضاف الوكيل العقد الى موكله بل اضافة الى نفسه ، فقد فرق الفقهاء بين أمرين :-

الأول : حكم العقد ، وهو الغرض الذي يرمي المتعاقدان الى تحقيقه من

(١) Fridman Op. Cit. P.P. 3 - 7. (١)

(٢) شفيق شحاته : نظرية النيابة في القانون الروماني والشريعة الاسلامية ،

ص ٧٠ ، صوفي حسن أبو طالب : بين الشريعة الاسلامية والقانون الروماني ،

مكتبة نهضة مصر ، بالجيزة ، ص ١٧١ .

(٣) محمد ابو زهرة : الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية ، ص ٣٨٠ .

(٤) شفيق شحاته : نظرية الالتزامات في الشريعة الاسلامية ، مطبعة الاعتماد ،

عقدتهما، كانتقال الملكية من البائع الى المشتري . وترتب التمسس
في ذمة المشتري للبائع في عقد البيع ."

الثاني: حقوق العقد، وهي الحقوق والالتزامات التي تترتب على طرفي العقد
من اجل تحقيق حكمه مثل تسليم المبيع وقبض الثمن . (١)

واتفق فقهاء الشريعة ايضا على انه في حالة عدم اضافة الوكيل
العقد الى موكله بل الى نفسه على ان حكم العقد يعود للموكل لا للوكيل
وحجتهم في ذلك ان المسببات ترتبط بأسبابها فلولا وجود الوكيل
لما تعاقد الوكيل فكان حكم العقد للموكل (٢) ، وقد استثنى من هذه القاعدة
بعض التصرفات التي يجب اضافتها الى الموكل ، وادا ما اضافها الوكيل
الى نفسه وقعت له هو بحكمها وحقوقها دون الموكل ، وهي الاسقاطات
كالخلع والطلاق وكذلك العقود التي لا تتم الا بالقبض كالهبة ، والقرض
والرهن والايدياع . (٣)

أما بالنسبة لحقوق العقد فقد اختلف فقهاء المذاهب فيهما
على النحو التالي :

الاصل في المذهب الحنفي والمالكي والشافعي ان حقوق العقد تعود
الى الوكيل الذي قام باجرائه لانه هو العاقد ، وقد تعامل معه الغير
على هذا الاساس ، فكان من الطبيعي ان تعود اليه حقوق العقد دون الموكل (٤) ،
فقد جاء في الهداية " كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة
فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل (٥) " وجاء في الشرح الكبير للدردير

(١) السنهوري : مصادر الحق ، ٢٠٨/٥ و ٢٤/١ .

(٢) برهان الدين ابو حسن الميرغاني : الهداية شرح بداية المبتدى ، الطبعة

الاخيرة ، مصطفى السبائي الحلبي ، ج ٣/١٣٨ .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع ، ٣٤/٦ ، الامام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي :

الاشباه والنظائر ، الطبعة الاخيرة مصطفى السبائي الحلبي ، ١٣٧٨ هـ ،

ص ٣٥٨ .

(٤) السنهوري : مصادر الحق ، ٢٠٨/٥ وما بعدها ، ابو زهرة : المرجع السابق ،

ص ٣٨٨ وما بعدها .

(٥) الميرغاني : الهداية ، ج ٣/١٣٧ .

"وطولب أى الوكيل بثمان لسلعة اشتراها لموكله او باعها له وبشمن—
كذلك اشتراه أو باعه لموكله ما لم يصرح اى الوكيل بالبراءة —
الثمان أو المثمان فان صرح بأن قال لا أتولى ذلك لم يطالب وانما
يطالب موكله". (١)

وجاء في نهاية المحتاج " واحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل
فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقايش في المجلس حيث
يشترط كالربوى والسلم الوكيل لانه العاقد دون الموكل فله الفسخ بخيار
المجلس والشرط وان اجاز الموكل". (٢)

أما في المذهب الحنبلي فالاصل ان حقوق العقد تعود للموكل دون الوكيل
الذى تختفي شخصيته مع العلاقة التعاقدية بين الموكل والغير بموجب
ابرام العقد فقد جاء في كتاب الاقناع في فقه الحنابلة ... وحقوق العقد
متعلقة بالموكل لان الملك ينتقل اليه ابتداءً ولا يدخل في ملك الوكيل
..... ولا يطالب في الشراء بالثمان ولا في البيع بتسليم المبيع بل يطالب
بهما الموكل" (٣).

مما تقدم نخلص الى مايلي :-

- ٠١ سبق الشريعة الاسلامية في اقرارها لمبدأ النيابة ،القوانين الوضعية
حيث لم تصل هذه القوانين الى اقرار المبدأ الا بعد تطور طويل .
- ٠٢ تجاوزت الشريعة الاسلامية القوانين الحديثة باقرار المذهب الحنبلي
للنيابة التامة حتى في حالة اضافة الوكيل العقد الى نفسه حيث
يقع العقد بحكمه وحقوقه للموكل دون الوكيل وهذا ما لم تنص
اليه القوانين الحديثة حتى اليوم .

(١) ابو بركات سيدى احمد الدردير : الشرح الكبير ، مطبوع بهامش حاشية
الدسوقي.

(٢) شمس الدين محمد بن شهاب الدين الرملي : نهاية المحتاج الى شرح

المنهاج ، ١٩٦٧ ، شركة ومطبعة البابي الحلبي ، ٢٧/٣ .

(٣) شرف الدين موسى الحجاوى : الاقناع في فقه الامام احمد بن حنبل ، القاهرة :

المطبعة المصرية ، ٢٠/٢٣٨ .

الفصل الثالث

أسباب انتهاء عقد الوكالة

أسباب انتهاء عقد الوكالة

يعود انتهاء عقد الوكالة كغيره من العقود الى اسباب راجعة الى القواعد العامة كقيام الوكيل بتنفيذ الوكالة او انقضاء الاجل المحدد لها او استحالة تنفيذها او لنقص الاهلية أو تحقق الشرط الفاسخ. (١)

وقد تنتهي لاسباب خاصة مستمدة من خصائص عقد الوكالة ف شخصية كل متعاقد في الوكالة محل اعتبار في نظر المتعاقد الاخر وعليه ينتهي عقد الوكالة بموت احد طرفيه، وكذلك فان عقد الوكالة عقد غير لازم بالنسبة لطرفيه ويترتب على ذلك انتهائه بعزل الموكل لوكيله أو بقيام الوكيل باعتزال الوكالة. (٢)

وقبل عرض هذه الاسباب لابد من الاشارة الى مايلي :-

- ٠١ ليس لانتهاء الوكالة اثر رجعي بل تبقى التصرفات التي اجراها الوكيل قبل انتهاء الوكالة نافذة بحق الموكل وتبقى الالتزامات التي أنشأها عقد الوكالة حتى تاريخ انتهائه قائمة بين الطرفين، فيكون الموكل مسؤولاً عن اجرة الوكيل اذا كانت الوكالة مأجورة، وكذلك يبقى الموكل مسؤولاً عن رد المصروفات التي انفقها الوكيل بسبب الوكالة حتى تاريخ انتهائها، ويبقى الالتزام على الوكيل أو ورثته بتقديم حساب عن الوكالة وبرد ما يكون للموكل تحت يده الوكيل قائماً. (٣)
 - ٠٢ لا يترتب على تحقق بعض أسباب انتهاء الوكالة انتهائها فوراً بل قد يتحقق السبب ويترأخى تحقق الانتهاء حتى يتحقق العلم به لاحد طرفي الوكالة او للغير (٤) كما سنرى .
 - ٠٣ قد تنتهي الوكالة ومع ذلك تبقى التصرفات التي يقوم بها الوكيل بعد انتهاء وكالته نافذة بحق الموكل عملاً بالوكالة الظاهرة ان تحققت شروطها، وهي استمرار مظهرها من الناحية الواقعية رغم انتهائها وان يكون الغير الذي تعاقد معه الوكيل حسن النية جاهلاً لانتهاء الوكالة، وذلك حماية لاستقرار المعاملات بين الناس
-
- (١) السنهوري : الوسيط ، ٦٤٥/٧ ، محمد كامل مرسى : العقود المسماة ، ٤٤٥/١ ، جمال بدر : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
 - (٢) السنهوري : الوسيط ، ٦٤٥/٧ ، محمد كامل مرسى : المرجع السابق ، ٤٤٥/١ ، جمال بدر : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
 - (٣) السنهوري : الوسيط ، ص ٦٤٦ ، وراجع قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٨٥/٥٦٤ ، المنشور في مجلة نقابة المحامين سنة ١٩٨٥ ، ص ١٨٤٧ ، والذي جاء فيه " لا يوشر عزل الوكيل من الموكل على البيع الذي قام به الوكيل قبل عزله " .
 - (٤) السنهوري : الوسيط ، ص ٦٤٦ - ٢٥ .

وتحقيقاً للعدالة . (١)

أولاً: الاسباب العامة لانتهاء عقد الوكالة :

(أ) اتمام العمل الموكل به :

من الطبيعي ان تنتهي الوكالة بقيام الوكيل باتمام العمل الموكل به (٢)، فقيام الوكيل بتنفيذ الوكالة ينهي سلطته في التصرف نيابة عن الموكل ، فلو وكل شخص آخر في بيع منزله فان الوكالة تنتهي حكماً بمجرد قيام الوكيل ببيع المنزل ، وهذا ما نصت عليه المادة ١/٨٦٢ من القانون المدني الاردني ومقابلاتها ٥٤١ عراقي و ٧١٦ كويتي و ٧١٤ مصري و ٦٨٠ سوري و ٨٠٨ لبناني و ٢٠٠٣ فرنسي .

وفي القانون الانجليزي تنتهي الوكالة بقيام الوكيل بتنفيذ العمل الموكل فيه (Complete Performance) ولا يعود للوكيل سلطة القيام بالتصرف نيابة عن الموكل . (٣)

ومع بساطة هذا السبب من اسباب الانتهاء الا ان هناك ثلاثاً أمور لابد من الاشارة اليها وهي :-

١. اذا فشل الوكيل في القيام بالعمل الموكل فيه فان ذلك قد يعتبر سبباً لانتهاء عقد الوكالة وهذا ما ذهبت اليه محكمة النقض المصرية حين قررت انه " متى استخلصت المحكمة لاسباب سائغة ان الوكيل لم ينجح في العمل الموكل فيه فانتهت مهمته فان استخلاص المحكمة لهذه النتيجة هو استخلاص موضوعي ولا مخالفة فيه للقانون " . (٣)

(١) عبدالباسط محمد جميعي: الوكالة الظاهرة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، ص ٣٤٠ ، وراجع قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٧٨/٢٨٢ ، المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ١٩٧٩ ، ص ٦٠٢ ، والذي جاء فيه " انه من المبادئ التي استقر عليها اجتهاد الفقه والقضاء ان الوكالة الظاهرة هي وكالة مقبولة حماية لمصلحة الغير الذي يتعامل مع الوكيل بحسن نية معتمداً على ظاهر الحال الذي جعله يعتقد بأن الوكيل مفوض بما يجريه من التصرفات " .

(٢) Fridman, Op. Cit. P. 309. (2)

(٣) حكم محكمة النقض المصرية جلسة ٥/٤/٥٦ ، مجموعة الاحكام الجديشه رقم ٦٥

ص ٤٨٩ ، نقلاً عن سميحة القليوبي: الوكالة بالعمولة في القانون الكويتي ، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد ، لسنة ١٩٧٥ ، ص ١١٤ ، هامش ١ .

٠٢ قد يثور خلاف في تحديد ما اذا قام الوكيل بتنفيذ العمل الموكل فيه ام لا ، ومتى قام بذلك ، وبالتالي خلاف في تحديد وقت انتهائه الوكالة^(١) ويعود لقاضي الموضوع تحديد وقت الانتهاء .

وفي فقه الشريعة الاسلامية تنتهي الوكالة بقيام الوكيل باجراء التصرف الموكل فيه .

(ب) انقضاء الاجل :

تنتهي الوكالة بانتهاء الاجل المحدد لها وهذا ما جاء في المادة ٢/٨٦٥ من القانون المدني الاردني ومقابلاتها ٩٤٦ عراقي و ٧١٦ كويتي و ٧١٤ مصري و ٦٨٠ سوري و ٨٠٨ لبناني و ٢٠٠٣ فرنسي ، فاذا حدد المتعاقدان أجلا للوكالة فانها تنتهي بحلول ذلك الاجل سواء قام الوكيل ببعض اعمال الوكالة أم لم يقم ، ويكون تحديد الاجل عادة بذكر تاريخ معين تنتهي فيه الوكالة أو بتحديد مدة معينة لسريانها كشهرا أو سنة أو شبه ذلك وقد يكون الاجل مرتبطا بامر لا يعرف وقت حدوثه كمن يوكل غيره في ادارة امواله طيلة فترة غيابه . (٢)

وفي القانون الانجليزي تنتهي الوكالة بانتهاء المدة التي حددت لها أو بحلول الاجل الذي حدد لها (Expiration of Time) وهذا الاجل يحدده المتعاقدان صراحة في اتفاقهما أو ضمنا أو يمكن أن يحدد مسبقا العادات والاعراف السائدة . وقد حكم بانتهاء وكالة سمسار وان الموكل غير ملزم بعقد اجراء الوكيل بعد يومين من اعطائه الوكالة على أساس ان العرف السائد في ذلك المجال التجاري يقضي بانتهاء وكالة كذلك تنتهي بانتهاء اليوم الذي اعطيت فيه اذا لم يحدد

Fridman , Op. Cit. P. 209.

(١) السنهوري / الوسيط ، ٦٥٠/٧ و

(٢) سميحة القليوبي : الوكالة بالعمولة ، ص ١١٤ ، السنهوري : الوسيط ، ٦٥٠/٧ .

أجلها بشكل صريح في العقد. (١)

وفي فقه الشريعة الإسلامية تنتهي الوكالة بحلول أجلها سواء أكان
معين بحلول تاريخ معين أو بمرور فترة زمنية معينة .

(ج) فقدان الاهلية :

تنتهي الوكالة بخروج الموكل أو الوكيل عن الاهلية كما ورد في
المادة ٣/٨٦٢ من القانون المدني الاردني وفي المادة ٩٤٦ من القانون
المدني العراقي و ٦/٨٠٨ من القانون اللبناني و ٧١٦ كويتي و ٢٠٠٣ فرنسي
وستتناول أولاً فقدان أو نقص اهلية الموكل ثم فقدان أو نقص اهلية الوكيل .

أولاً : فقدان اهلية الموكل :

إذا حجر على الموكل وأصبح غير اهل لاجراء التصرف الموكل فيه بنفسه
انتهت الوكالة إذ لا يمكن الزامه بأثر تصرف هو غير اهل لاجراعه وذلك ان اشتراط
توافر الاهلية لاجراء التصرف الموكل فيه عند التوكيل لا يكفي بل لابد من
استمرار توافر الاهلية لدى الموكل حتى قيام الوكيل باجراء التصرف الموكل
فيه. (٢)

وقد ورد النص كما هو مذكور اعلاه صراحة في القانون المدني الاردني
والعراقي واللبناني والكويتي وخلا منحه المصري والسوري الا ان الحكم فيهما
لا يختلف تطبيقاً للقواعد العامة. (٣)

(1) Dickinson V. Lilwall, (1815), 4 Camp. 279. Fridman Op. Cit.
P. 310. " A general Authority to sell certain goods was given to a broker.
It was a custom of the particular trade in which the broker was
employed that such an authority if not limited by express agreement
was to expire at the end of the day on which it was given. The broker
made a contract on behalf of his principal two days after the day he
was given his authority and it was held that this contract was there-
fore not binding on the principal".

(٢) السنهوري : الوسيط ، ٧/٦٥١ .

(٣) محمد كامل مرسي : العقود المسماة ، ١/٤٥٩ .

وتنتهي الوكالة بالنسبة للتصرفات التي اصبح الموكل غير أهل لمباشرتها بنفسه أما غيرها من التصرفات فتبقى الوكالة المعطاة فيها نافذة ويكون للموكل التوكيل فيها ابتداءً. (١)

وكذلك تنتهي الوكالة في حالة افلاس الموكل او اعساره بالنسبة للتصرفات التي يحرمه شهر الافلاس او الاعسار من مباشرتها وذلك ان شهر الافلاس او الاعسار يحرم الموكل من مباشرة التصرف في امواله بنفسه فمن باب أولى منعه من مباشرتها بواسطة غيره ، أما بالنسبة للتصرفات التي يبقى الموكل اهلاً لمباشرتها فان الوكالة المعطاة من الموكل لمباشرتها تبقى قائمة فلا تنتهي بشهر الافلاس. (٢)

وقد ورد على هذا السبب استثناء ان لا تنتهي الوكالة فيهما رغم نقص الاهلية وهما :-

- ٠١ اذا تعلق بالوكالة حق للغير فان فقدان أو نقص اهلية الموكل لا ينهيها ويبقى الوكيل صاحب سلطة للتصرف في المحل الموكل فيه .
- ٠٢ اذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل فلا تنتهي بفقدان الموكل لاهليته (٣) ، والحالتان مقررتان لحماية حق الوكيل او الغير .

ويشترط لتحقيق آثار الانتهاء علم الوكيل او الغير بتحقيق السبب فاذا لم يعلم الوكيل او الغير بفقد اهلية الموكل فان التصرف الذي يجريه الوكيل مع الغير حسن النية يكون نافذا بحق الموكل .

وفي القانون الانجليزي تنتهي الوكالة بحدوث عارض من عوارض الاهلية للموكل (Insanity) يمنع من ادارة شؤونه بنفسه (٤) ، وقد ورد في بعض السوابق

(١) السنهوري : الوسيط ، ٦٥٣/٧ .

(٢) محمد كامل مرسي : العقود المسماة ، ٤٥٩/١ ، وراجع قانون التجارة الاردني ، المواد ٣٢٥ - ٣٣٧ ، التي ذكرت آثار شهر الافلاس .

(٣) المادة ٣/٨٦٢ القانون المدني الاردني .

(٤) A. G. Guest Clarendon, ANSON'S Law of contract 24th edt. Press - OXFORD, 1975. P. 610, Fridman Op. Cit. P. 310.

القضائية ان الوكالة تنتهي بمجرد تحقق عارض الاهلية حيث تقرر في قضية (Yonge V. Toynbee) ، ان الوكيل مسؤول تجاه الطرف الثالث شخصيا عن عقد اجراء نيابة عن الموكل الذي اصبح ناقص الاهلية قبل قيام الوكيل باجراء التصرف الموكل فيه ودون ان يكون الوكيل عالما بما آلت اليه حال الموكل على أساس ان سلطة الوكيل بالتصرف نيابة عن الموكل قد انتهت بفقد اهلية الموكل (١).

وورد في قضية اخرى (Drew V. Nunn) ان الاصيل الذي كان حينما قامت وكيلته (زوجته) بالتصرف نيابة عنه ناقص الاهلية . يبقى ملزما بتصرفها طالما بقي الطرف الثالث غير عالم بنقص اهلية الاصيل " (٢) . ويبدو في ضوء التعارض الوارد في القضيتين ان ضرورة علم الغير بفقد اهلية الموكل من عدمها لم يستقر الرأي عليها في قانسون

-
- (1) Yonge V. Toynbee (1910) I. K. B. 215. " The defendant, after instructing solicitors to defend on his behalf a threatened action. Became insane befor the action was heard. The Solicitors, in ignorance of this fact, duly entered an appearance to the writ, and took all necessary steps on their client's behalf. When the defendant's insanity become known to the plaintiff, he sought to have the appearance and all subsequent proceedings struck out and to make the solicitors personally liable for the costs incurred, on the ground that their authority to act had been determined by the defendant insanity ." ANSON'S Law of contract P. 610. " The defendant,
- (2) Drew V. Nunn (1877) 4. Q. B. D. 661. " The defendant being Sane, held out his wife to have authority to deal with the plaintiff on his behalf , .He subsequently became insane , but the wife continued to deal with ,the plaintiff who had no notice of the defendent's insanity. The defendant recovered and sought to resist an action against him for the price of the goods supplied to his wife during the period of his insanity. Anson's Law of contract. P. 610 - 611.

الصوم (١).

أما في القانون المكتوب فنجد أن قانون الوكالات الرسمية (Powers of Attorney Act . 1971) قسم ١/٥ وفر حماية للوكيل الذي يجهل انتهاء الوكالة حيث جاء فيه " لا يكون الوكيل الذي يتصرف بحسن نية وبوجود الوكالة الرسمية مسؤولا فيما يخص ذلك التصرف اذا لم يكن يعلم بالانقضاء عند قيامه بالتصرف ". (٢) وقد جاء في نفس القسم ٥/٥ " ان العلم بالانقضاء يتضمن العلم . بأى حدث له نفس أثر الغاء الوكالة الرسمية ". (٣)

وتنتهي الوكالة في القانون الانجليزي بأفلاس الموكل وذلك بأول عمل افلاسي يرتكبه الموكل خلال الثلاثة أشهر السابقة على الطلب الذي اعلن افلاس الموكل استنادا له ولكن اذا تصرف الوكيل في حدود صلاحياته وقبل تسلمه أمرا او اعلانيا عن وجود شهر افلاس وقام باجراء تصرف مع طرف ثالث بسبب صحيح يكون تصرفه نافذا. (٤)

-
- (1) Kenneth Smith & Denis J. Keenan, Mercatile Law 4th ed. by Denis Keenan Pitman .
- (2 , 3) Power of attorney Act 1971 sec. 5 (1) provides that " a person acting in good faith in pursuance of a power of attorney will not be liable in respect of such act, by reason of the fact that before the act the power had been revoked, if the fact of revocation were not known by the agent at the time he acted. " Sect 5 (5) provides that " the knowledge of revocation includes knowledge of the occurrence of any event which has the effect of revoking the power. / Fridman Op. Cit . P. 310.
- (4) Sec. 37, 45 Bankruptcy Act. 1914. Fridman Op. Cit. P.311.

ويستثنى من انتهاء الوكالة بسبب فقدان اهلية الموكل أو إفلاسه الوكالات التي لا تكون قابلة للإلغاء (Irrevocable) وذلك عندما تقرن بالوكالة مصلحة (١) (Coupled with interest) والوكالة الرسمية التي تعطي لضمان مصلحة الوكيل أو لضمان تنفيذ الالتزامات دائن بها الوكيل (٢) وسوف نعرض لهذه الحالات لاحقاً عند حديثنا عن القيود الواردة على حرية العزل والاعتزال .

وتنتهي الوكالة في فقه الشريعة بفقدان الموكل لاهلية التصرف على التفصيل التالي لدى الفقهاء :-

- (أ) تنتهي الوكالة في المذهب الحنفي بجنون الموكل المطبق ، وقد اختلف فقهاء المذهب في تحديد الجنون المطبق فمنهم من قال ان الجنون المطبق الذي ينهي الوكالة هو ما يستوعب الشهر ومنهم من قال انه الجنون الذي يستوعب السنة . (٣) وتنتهي الوكالة عند الحنفية بلحاق الموكل المرتد دار الحرب ، إذ أن وكالته تعتبر عندهم موقوفه فان لحق بدار الحرب انتهت وان عاد للإسلام عادت وكالته . (٤)
- (ب) تنتهي الوكالة في المذهب الشافعي بجنون الموكل مطبقاً كان أم غير مطبق وبإغمائه الحاقاً بحاله الجنون وبردة الموكل . (٥)
- (ج) وتنتهي الوكالة في المذهب الحنبلي بجنون الموكل المطبق وبحجر الموكل وبطروء فسق عليه . (٦)

ثانياً: فقدان أهلية الوكيل :

كما تنتهي الوكالة بفقدان اهلية الموكل أو بشهر إفلاسه على النحو الذي سبق بيانه كذلك تنتهي

(1) ANSON'S Law of contract .P. 612 - 613.

(2) Bowstead on agency Article . 135 . P. 423.

(٣) بدائع الصنائع : ٣٨/٦ .

(٤) بدائع الصنائع : ٣٨/٦ .

(٥) نهاية المحتاج : ٥٥/٥ .

(٦) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى : ٤٥٣/٣ - ٤٥٤ .

الوكالة بفقدان الوكيل لاهلية التصرف، ولكن ماهو الوضع اذا نقصت اهليته الوكيل ولكن بقيت له أهلية التمييز فهل تنتهي وكالته أم تبقى قائمة ؟

تنتهي وكالة الوكيل في حالة نقص اهليته في القانون المدني الاردني الذي اشترط في التوكيل ابتداءً ان لا يكون ممنوعاً من التصرف فيما وكل فيه مادة ١/٨٤٣ ب .

أما في القوانين الأخرى التي اكتفت بكون الوكيل عاقلاً مميّزاً ولو لم يكن أهلاً لأجراء التصرف الموكل فيه لنفسه سواء بالنص على ذلك صراحة ، كما فعل القانون العراقي في مادته ٢/٩٣٠ او تطبيقاً للقواعد العامة ، فان التساؤل الذي يثور هنا هو ، اذا نقصت اهليته الوكيل ومع ذلك بقي متمتعاً بأهلية التمييز المطلوبة فيه ابتداءً للعقد الوكالة فهل تنتهي وكالته بهذا النقص أم تبقى ؟.

الارجح ان الوكالة تنتهي بنقص اهلية الوكيل حتى ولو بقي متمتعاً بأهلية تمييز توهمه لقبول الوكالة ابتداءً وذلك ان عقد الوكالة يقوم على الثقة وان نقص اهلية الوكيل يزعم هذه الثقة ولذا يجب ان ينتهي العقد بنقص اهلية الوكيل ، ولا يمكن الاحتجاج بأنسائه طالما جار توكيل المميز ابتداءً فان عدم نزول الاهلية عن التمييز لا ينهي الوكالة لان توكيل المميز ابتداءً لاغسار عليه اذ أن الموكل وضع ثقته في هذا الوكيل رغم عدم اكتمال اهليته ولكن نقص اهليته الوكيل التي كانت كاملة عند التعاقد حتى ولو بقي مميزاً لاتعني ان الموكل كان سيوكله لو كان ناقص الاهلية عند التعاقد ، ويمكن للموكل اذا رغب اعادة تعيينه وكيلاً بوكالة جديدة . (١)

ويلحق بنقص الاهلية شهر افلاس الوكيل فهو وان ابقى له حد أدنى من الاهلية تكفي لان يكون وكيلاً ابتداءً الا انه ولما ذكر اعلاه من اهتزاز الثقة به فالارجح ان تنتهي وكالته بشهر افلاسه . (٢)

(٢٠١) جمال مرسي بدر : النيابة في التصرفات القانونية ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

وفي القانون الانجليزي ورغم عدم اشتراطه اهلية كاملة في الوكيل واكتفائه كقاعدة عامة بأهلية التمييز " فان الوكالة تنتهي بفقدان أو نقص اهلية الوكيل وكذلك تنتهي بافلاسه . (١)

وفي فقه الشريعة الاسلامية تنتهي الوكالة بفقدان اهلية الوكيل حيث اتفق الفقهاء على انتهاءها بجنون الوكيل مع اختلافهم في تحديد الجنون المنهي للوكالة ، حيث اشترط بعضهم ان يكون الجنون مطبقا (٢) ، وتنتهي عند الشافعية باغماء الوكيل قياسا على الجنون وتنتهي بفسق الوكيل في التصرفات التي تتطلب العدالة على رأى الشافعية والحنابلة . (٣)

(د) استحالة التنفيذ :

جاء في المادة ٤٤٨ من القانون المدني الاردني " ينقضي الالتزام اذا اثبت المدين ان الوفاء به اصبح مستحيلا عليه لسبب اجنبي لا يد له فيه " ويقابل هذا النص نصوصا مشابهة في القوانين الاخرى . وينطبق هذا الحكم على عقد الوكالة الذي ينتهي اذا اصبح تنفيذ الامر الموكل فيه مستحيلا استحالة شامه سواء اكانت هذه الاستحالة مادية كهلاك المحل الموكل فيه فاذا وكل شخص آخر ببيع حصانه ونفق ذلك الحصان قبل قيام الوكيل بالبيع تنهي وكالته ، او استحالة قانونية كمنالو وكل شخص آخر بادارة امواله ووضعت هذه الاموال تحت الحراسة القضائية . (٤) أو كان يوكل شخص آخر في رفع دعوى ويفوت موعد اقامتها . وفي القانون الانجليزي تنهي الوكالة باستحالة التنفيذ

(1) Fridman The Law of Agency . P. 311 . ANSON'S Law of Contract P. 609.

(٢) راجع الاختلاف حول الجنون ، ص (٣٢) من الرسالة .

(٣) نهاية المحتاج ، ٣٨/٦ .

مغني المحتاج ؛ ٢٣٣/٢ ابو محمد عبد الله بن احمد .

ابن قدامه ، المغنسي ، مطبعة الامام .

(٤) السهموري : الوسيط ، ٦٥٢/٧ ، انور سلطان وجلال العدوي : رابطة الالتزام ،

المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ١٩٦٨ ، ص ٥٦٨ ،

محمد كامل مرسي : المرجع السابق ، ٤٥٩/١ .

(Frustration) (١) سواء كانت هذه الاستحالة بسبب هلاك المحل الموكل فيــــــــــــــــه كان يعين الوكيل لبيع منزل ثم يحترق المنزل قبل بيعه او بسبب الاستحالة القانونية كان يصبح الموكل او الوكيل مواطن دولة معادية في حالة نشوب الحرب . (٢)

وفي فقه الشريعة الاسلامية تنتهي الوكالة بهلاك المحل الموكلـــــــــــــــــ فيه لان الوكيل لا يستطيع التصرف مع هلاك المحل فلو وكل شخص آخر ببيع دابته فهلكت الدابة انتهت الوكالة . (٣) وقد احق بعض الفقهاء زوال الثمن بزوال محل الوكالة فاعتبر زوال ثمن الشراء سبب من اسباب انتهاء الوكالة فاذا دفع الموكل الى الوكيل دينار ووكله في الشراء وهلك الدينار او ضاع او استقرضه الوكيل انتهت الوكالة . (٤) وتبطل الوكالة ايضا عند بعض الفقهاء اذا تبدل اسم المحل الموكل فيه كان يوكـــــــــــــــــل سخما آخر ببيع حنطة ثم يطحنها او ارضا ثم يبني عليها بيتا . (٥)

(هـ) الفسخ وتحقق الشرط الفاسخ :

يجوز للموكل طلب فسخ الوكالة اذا اخل الوكيل بالتزاماته الناشئة عنها تطبيقاً للقواعد العامة ويلجأ الموكل عادة الى طلب الفسخ فــــــــــــــــي الاحوال التي لايجوز له فيها عزل وكيله بارادته المنفردة وفي الاحوال التي يجوز له فيها عزله وذلك لمطالبته بالتعويض عن اخلــــــــــــــــه بالتزامه او لتوقي مطالبته الوكيل له بالتعويض عن عزله (٦) . وكذلك الامر بالنسبة للوكيل يستطيع طلب فسخ الوكالة اذا اخل الموكل بالتزاماته ويلجأ الى طلب الفسخ في الاحوال التي لايجوز له فيها الاعتزال او فــــــــــــــــسي

(١) Fridman, The Law of Agency.P. 312. ANSON'S Law of contract P. 609. (١)

(٢) Denis Keenan, Mercantile Law . P. 143.

(٣) بدائع الصنائع : ج ٢٩/٦

(٤) المغني لابن قدامة : ج ٩١/٥

(٥) مغني المحتاج : ج ٢ / ٢٢٣ ، وتكملة بن عابدين : ٣٩٤/٧

(٦) الستهوري : الوسيط ، ج ٦٥٤/٧

غيرها من اجل المطالبة بالتعويض او توقي مطالبة الغير له بالتعويض عن اعتزاله . وتنتهي الوكالة ايضا اذا كانت في الاصل معلقة على شرط فاسخ وتحقق هذا الشرط وتتحقق الشرط الفاسخ تنتسخ الوكالة حكما دون الحاجة الى اى اجراء آخر. (١)

وفي القانون الانجليزي تنتهي الوكالة طبقا للقواعد العامية بفسخها بناء على طلب الموكل او طلب الوكيل وكذلك تنتهي اذا كانت معلقة على شرط فاسخ وتحقق هذا الشرط. (٢)

أما في فقه الشريعة الاسلامية فالاصل ان ليس للدائن المطالبة بفسخ العقد ان لم يقيم الطرف الآخر بتنفيذ التزاماته بل له المطالبة بالتنفيذ وبالضمان ، وقد اورد فقهاء الشريعة استثناء على هذا الاصل في بعض العقود كالايجارة واجازوا لكل عاقد طلب فسخ العقد لعدم التنفيذ اذا لم يقيم الطرف الاخر بالوفاء بالتزامه وعقد الوكالة ليس من العقود التي اجاز الفقهاء لاحد طرفيه طلب فسخه لانه عقد غير لازم بطبيعته وبامكان اى من طرفيه الرجوع عنه. (٣) وتنتهي الوكالة اذا كانت معلقة على شرط فاسخ وتحقق هذا الشرط على رأى الحنفية والحنابلة الذين اجازوا تعليق الوكالة. (٤)

ثانيا : الاسباب الخاصة لانتهاء عقد الوكالة :

(أ) موت الموكل او الوكيل :

من الخصائص المميزة لعقد الوكالة انه عقد شخصي اى ان شخصية كل متعاقد هي محل اعتبار في نظر المتعاقد الآخر وعلى ذلك تنتهي الوكالة

(١) السنهوري : الوسيط ، ج ٦٥٤/٧ ، 134. P. 420. Bowstead on agency Article .

" The happening of any event upon the happening of which it is agreed between the principal and the agent that the authority shall determine".

(٢) السنهوري : مصادر الحق ، ٢٢٥/٦ ، ٢٣٢ .

(٤) الاشباه والنظائر ، ص ٣٦٧ .

بموت الموكل أو الوكيل وهذا ما نصت عليه المادة ٨٦٢ / ٣ ، ٤ من القانون المدني الاردني والمادة ٩٤٦ عراقي و ٧١٦ كويتي و ٧١٧ مصري و ٦٨٠ سوري و ٨٠٨ لبناني و ٢٠٠٣ فرنسي . فاذا مات الموكل انتهت الوكالة سواء اكانت ماجوره او غير ماجوره واذا كان الموكل شخصا معنويا انتهت بانتهاء هذا الشخص^(١) ، واذا تعدد الموكلون ومات احدهم انتهت الوكالة بالنسبة للموكل المتوفي الا اذا كانت الوكالة غير قابلة للتجزئة فتنتهي بالنسبة لهم جميعا . (٢)

وقد استثنى من انتهاء الوكالة بموت الموكل الوكالة التي يتعلق بها حق الغير والوكالة الصادرة لمصلحة الوكيل حيث لا تنتهي الوكالة في اي من الحالتين بوفاة الموكل . (٣)

وتنتهي الوكالة بموت الوكيل ولا يحل ورثته محله في الوكالة ، واذا كان الوكيل شخصا معنويا انتهت الوكالة بانتهاء الشخصية المعنوية وفي حالة تعدد الوكلاء ووفاة احدهم تنتهي الوكالة بالنسبة للوكيل المتوفي الا اذا كانت غير قابلة للتجزئة فتنتهي بالنسبة لهم جميعا .

وتنتهي الوكالة في القانون الانجليزي بموت الموكل او الوكيل وذلك لان العلاقة بينهما تقوم على الثقة وهي علاقة شخصية فكل طرف يضع شخصية الطرف الاخر في اعتباره عند التعاقد ، ويترتب على فسخة أي منهما انتهاء الوكالة حالا ، فاذا توفي الموكل لا يكون الوكيل قادرا على استرداد المصاريف التي افقها بعد وفاة الموكل استنادا الى عقد الوكالة ولو لم يعل

(١) مادة ٨٠٨ ، من القانون قانون الموجبات والعقود اللبناني نصت على " أن الوكالة المعطاة من شخص معنوي او شركة تنتهي بزوال الشركة أو ذلك الشخص " وقد جاء في قرار المحكمة التمييز الاردنية رقم ٦٨/٢٥٧ المنشور في مجلة نقابة المحامين ، ص ٢٥٧ لسنة " ، تلفي الوكالة المعطاة من شركة الى وكيلها اذا انفسخت الشركة بانتهاء مدتها " .

(٢) السنهوري : الوسيط ، ج ٦٥٥/٧ .

(٣) مادة ٣/٨٦٢ ، قانون مدني اردني و ٨١٨ لبناني ،

محمد كامل مرسي : العقود المسماة ، ٤٤٦/١ .

بوفاة موكله (١)، وإذا توفي الوكيل لا يكون ممثله ملزماً بتنفيذ الوكيل
الوكالة ، وإذا كان الوكيل شركة لا يكون الشركاء الآخرون ملزمين بتنفيذ
الوكالة إذا توفي أحدهم ، وحل الشركة يؤدي إلى انتهاء الوكالة الصادرة
عنها ويستثنى من ذلك الوكالة غير القابلة للإلغاء (٢).

وفي فقه الشريعة الإسلامية تنتهي الوكالة بموت الموكل أو الوكيل
ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك وإنما الخلاف بينهم أن بعضهم يرى
أن وكالة الوكيل تنتهي بموت الموكل ولو لم يعلم به الوكيل وقد
ذهب إلى ذلك الحنفية وبعض الشافعية ورواية عن الإمام أحمد بن حنبل (٣)،
وذهب البعض الآخر إلى القول بأن تصرف الوكيل قبل علمه بموت موكله يكون
نافذاً بحق الورثة وهذا ما ذهب إليه المالكية (٤).

(ب) عزل واعتزال الوكيل :

أن من أهم ما يميز عقد الوكالة عن غيره من العقود كونه عقداً غير لازم
لطرفيه حيث يجوز لكل منهما الرجوع عن العقد متى شاء إلا أن حـق
الموكل في عزل وكيله أو حق الوكيل في اعتزال الوكالة ليس مطلقاً بل يرد عليه
بعض القيود ، وهذان السببان من أسباب الانقضاء هما موضوع رسالتي هــهـه
وسوف اتناولهما على التوالي ، في القسمين التاليين من الرسالة .

(1) Campanari V. Woodburn (1854) 15 C. B. 400. Markesinis &
Munday, Op. Cit. P. 176.

(2) Fridman , Op. Cit. P. 310.

(٣) بدائع الصنائع : ٣٨/٦ ، نهاية المحتاج ، ٥٤/٥ ، المفنى :
٠٨٩/٥

(٤) مواهب الجليل ، ج ٥ / ٢١٤ - ٢١٥ .

القسم الأول

عزل الموكسل لوكيله

القسم الأول

عزل الموكل لوكيله

فالأصل

يتميز عقد الوكالة بكونه عقداً غير لازم بالنسبة لطرفيه أو عقداً جائزاً حسب تعبير فقهاء الشريعة الإسلامية ويترتب على ذلك في كل من الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية أن يكسبون من حق الموكل عزل وكيله ضمن شروط وقيود معينة قد تختلف أو تتفق في كل من فقه الشريعة والقانون على ما سنرى .

وللتشابه بين فقه الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في الإطار العام لهذا الموضوع من حيث القاعدة العامة المقررة، والاستثناءات الواردة عليها فقد رأيت أن أقسم هذا القسم على بابين أحدهما في الأول منهما القاعدة المقررة في القوانين وفقه الشريعة الإسلامية وأبحث في ثانيهما القيود التي أوردتها القوانين وفقه الشريعة الإسلامية على هذه القاعدة .

الباب الأول

القواعد - للموكل حرية عزل وكيله بإرادته المنفردة.

البسباب الاثول

القاعدة - للموكل حرية عزل وكيله
بارادته المنفردة.

نصت المادة (٨٦٣) من القانون المدني الاردني على أن " للموكل أن يعزل وكيله متى أراد الا اذا تعلق بالوكالة حق للغير او كانت قد صدرت لصالح الوكيل فانه لايجوز للموكل ان ينهيها أو يقيدها دون موافقة من صدرت لصالحه ". وقد تضمنت القوانين المدنية العربية (١)، نوصا مقابلة لهذه المادة .

ففي القوانين العربية القاعدة ان للموكل ان يعزل وكيله بارادته المنفردة. في أى وقت شاء طالما بقيت الوكالة قائمة ولم تنته لاي سبب آخر من أسباب الانتهاء (٢)، سواء أكان هذا العزل كلياً بحيث يكف الموكل يد وكيله عن الامر الموكل فيهِ كلياً فلا يعود. التصرف الذي يقوم به الوكيل نافذاً بحسب الموكل، كأن يوكل شخصاً آخر ببيع منزله ثم يقوم

(١) يقابل هذه المادة المواد (٧١٥) من القانون المدني المصري و (٩٤٧) عراقي و (٦٨١) سوري و (٧١٧) كويتي و (٨١٠) موجبات وعقود لبناني .

(٢) راجع اسباب الانقضاء في الباب التمهيدي ص (٩٢٥) .

بعزله قبل قيام الوكيل بالبيع ، او كان هذا العزل جزئيا بحيث يقلص الموكل التصرفات التي يستطيع الوكيل القيام بها نيابة عنه كان يوكله في البيع وقبض الثمن ثم يقصر الوكالة على البيع دون قبض الثمن . (١)

وهذه هي القاعدة في عقد الوكالة سواء كنا امام وكالة محدودة الاجل ام غير محدودة. الاجل وسواء كانت الوكالة تجارية او مدنية أو وكالة بالخصومه وسواء كانت الوكالة مأجورة أم تبرعية (٢).

وهذه القاعدة من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على خلافها، وان وقع ذلك فهو باطل ولا اثر له ، وقد ورد النص صراحة في كل من القانون المدني المصري والسوري والعراقي والكويتي وقانون الموجبات والعقود اللبناني على ان حق الموكل في العزل لا يمنعه وجود اتفاق مخالف بين الطرفين (٣). اما القانون المدني الاردني فقد جاء خاليا من مثل هذا النص الا أن القاعدة لا تختلف فيه فهي من النظام العام ولا عبرة بأى اتفاق يخالفها حيث يأخذ القضاء الاردني بها فقد جاء في قرار لمحكمة التمييز الاردنية انه " اذا لم تصدر الوكالة لتأمين حق الوكيل ولم يتعلق بهسبا حق الغير فان من حق الموكل ان يعزل وكيله متى اراد دون ان يؤثر على ذلك ما جاء في الوكالة من انه لا يحق للموكل عزل الوكيل لان عقد الوكالة عقد غير لازم " (٤).

(١) السنهوري: الوسيط ، ٦٦٢/٧ .

(٢) سميحة القليوبي: المرجع السابق، ص ٢٢٩. وراجع

المواد ٢/٨٧ تجارة اردني ، و ١/٤٨ قانون نقابة المحامين الاردنية .
(٣) نص على ذلك في المواد المذكوره في الصفحة (٤) هامش (١).

(٤) قرار تمييز حقوق رقم ٨٢/٤٥٥ ، الصادر عن محكمة التمييز الاردنية ،
والمنشور في مجلة نقابة المحامين الاردنية ، لسنة ١٩٨٢ ، ص ١٥٣٣ .

ويترتب على اعتبار هذه القاعدة من النظام العام اضافة السسـي
عدم جواز الاتفاق على خلافها ، انه لايجوز اشتراط تقاضي الوكيل
تعويضاً من الموكل في حالة عزله لان في ذلك تقييداً لحرية الموكل
التي اراد القانون الحفظا عليها (١)

وفي القانون الفرنسي نجد أن هذه القاعدة مقررة في المادة (٢٠٠٤) من القانون المدني

وبموجبها يكون للموكل عزل وكيله بإرادته المنفردة متى شاء ، ولم
يورد القانون المدني الفرنسي نما يعتبر به هذه القاعدة. مــــن
النظام العام ولذا يرى جانب كبير من الفقه والقضاء جواز الاتفاق
على عدم عزل الوكيل خلال مدة معينة وجواز الاتفاق على تقاضي
الوكيل تعويضاً في حالة قيام الموكل بعزله ويعتبرون مثل هذه الاتفاقات
نافذة بحق الموكل. (٢)

وفي القانون الانجليزي القاعدة ان للموكل ان يعزل وكيله متى
شاء (٣) الا ان هذه القاعدة ليست من النظام العام وبحق بالتالي
للطرفين الاتفاق صراحة او ضمناً على عدم عزل الموكل لوكيله خــــلال
فترة معينة او حتى يقوم الوكيل باتمام العمل الموكل فيه (٤) ، ولكن
هذا الشرط لايمنع الموكل في القانون الانجليزي من عزل وكيله ولكن
يكون ملزماً بتعويض الوكيل ان قام بعزله رغم وجود الشرط على اساس
ان عزل الوكيل هو اخلال بشروط العقد بين الطرفين. (٥)

وفي فقه الشريعة الاسلامية القاعدة المقررة لدى الفقهاء
ودون اختلاف بينهم هي ان للموكل عزل وكيله بإرادته المنفردة متى
شاء دون ان يتوقف هذا العزل على موافقة الوكيل سواء كان هــــذا

(١) السنهوري : الوسيط ، ج ٧ / ٦٦٤

(٢) السنهوري : الوسيط ، ٦٦٤/٧ هامش ٣ ، محمد كامل مرسي : المرجع

السابق ٤٥٥/١

(3) Companari V. Woodburn (1854) 15 C. B. 400 & Hampden V.

Walsh (1876) I Q B 544 .Markesinis & Munday Op. Cit. P.175.

(4) Turner V. Gold Smith (1891) I Q B 544. Markesinis &
Munday Op. Cit. P. 175.

(5) ANSON'S Law of Contract P. 608.

العزل كلياً أو جزئياً. (١) وهذه القاعدة في الشريعة الإسلامية هي قاعدة وجوبية ويقع باطلاً كل شرط يمنع الموكل من عزل وكيله لمخالفة. مثل هذا الشرط لمقتضى عقد الوكالة .

ويثور هنا تساؤل حول الوكالة الدورية في فقه الشريعة الإسلامية وهل تخرج مثل هذه الوكالة عن هذه القاعدة ولا يكون للموكل فيها عزل وكيله أم أن للموكل فيها أن يعزل وكيله؟ (٢).

والوكالة الدورية هي وكالة معلقة على العزل وصيغتها قول انسان لآخر كلما عزلتكَ ، أو كلما انزلت فانت وكيلي ، فتجدد بكل عزل وكالة جديدة ، فهل يملك الموكل عزل وكيله ؟ .

لقد كان لفقهاء الشريعة الإسلامية من عزل الموكل لوكيله فسي الووكالة الدورية المواقف التالية :-

كان للحنفية في عزل الموكل لوكيله في الوكالة الدورية رأيان أولهما يذهب الى ان للموكل في الوكالة الدورية عزل وكيله متى شاء الا أن أصحاب هذا الرأي اختلفوا في الصيغة التي يتحقق بها العزل (٣) ويذهب ثانيهما الى أن الموكل في الوكالة الدورية لا يملك عزل وكيله نهائياً لانه بكل عزل تتجدد وكالته . (٤)

(١) مغنى المحتاج ٢/٢٣١ ومطالب أولى النهي : ٣/٤٥٠

(٢) شفيق شحاته : النظرية العامة للالتزامات في الشريعة الإسلامية ،

بند ١٨١ ، ص ١٥٦ .

(٣) من الحنفية من قال يتحقق العزل في الوكالة الدورية بأن يقسم الموكل لوكيله كنت قد وكلتك وقلت لك كلما عزلتكَ فانت وكيلي فيه وقد عزلتكَ عن ذلك كله ، ومنهم من قال يتم العزل بقول الموكل للوكيل عزلتكَ عن جميع الوكالات فيصرف العزل الى المعلق والمنجز ، ومنهم من قال يتم العزل بقول الموكل عزلتكَ عن المنفذه ورجعت عن الوكالة المعلقة ، راجع تكملة ابن عابدين ٢/٣٨٣ ، وبدائع الصنائع : ٦/٣٨

(٤) بدائع الصنائع : ٦/٣٨

والراجع في المذهب هو الرأي الأول لان الاخذ بالرأى الثاني يجعل العقد لازما وهذا يخالف طبيعة عقد الوكالة الذي اعتبره الفقهاء من العقود غير اللازمة .

وللشافعية من الوكالة الدورية ثلاثة موافق :

الأول : ويرى عدم صحة تعليق الوكالة فان قال الموكل لوكيله وكلتك وكلما عزلتك وكلتك فالوكالة صحيحة والشرط باطل فلا يعود الوكيل بعد عزله وكيلا جديداً بموجبه . (١)

الثاني: ويرى ان الوكالة الدورية باطلة لاشتمالها على شرط التأييد . وهذا الزام لعقد جائز . (٢)

الثالث: ويرى صحة الوكالة والشرط في الوكالة الدورية ولكن للموكل فيها ان يعزل وكيله متى شاء باستخدامه صيغة خاصة او بتوكيل غيره للقيام بعزل وكيله . (٣)

وعند الحنابلة للموكل في الوكالة الدورية ان يعزل وكيله متى شاء بأن يقول له كلما وكلتك او كلما عدت وكيلتي فانت معزول . (٤)

نخلص مما تقدم ان الوكالة الدورية في الشريعة الاسلامية ليست استثناء على حرية الموكل في عزل وكيله وللموكل فيها ان يعزل وكيله بآرادته المنفردة على الرأي الراجح وان احتاج الى استخدام صيغة خاصة للتعبير عن ارادته بالعزل .

(١) نهاية المحتاج : ٢٩/٥ .

(٢) معنى المحتاج : ٢٢٣/٢ .

(٣) جاء في معنى المحتاج " فطريقة في أنه لا ينفذ تصرفه ان يكرر عزله فيقول عزلتك . عزلتك فان كان التعليق بكلمة تكرر العود بتكرار

العزل وينفذ تصرفه على الأول كما صوطريقه في انه لا ينفذ تصرفه

ان يوكل غيره في عزله لان المعلق عليه عزل نفسه الا ان كان

قد قال ان عزلتك او عزلك احد عني فلا يكفي التوكيل بالعزل

بل يتعين ان يقول كلما عدت وكيلتي فانت معزول " ٢٢٣/٢ .

(٤) مطالب أولى النهي : ٤٦٠/٣ .

ومن الموازنه بين مواقف القوانين وفقه الشريعة الاسلاميه

من حرية الموكل في عزل وكيله نخلص الى مايلي :-

- ٠١ اتفقت القوانين التي تم استعراضها مع فقه الشريعة الاسلاميه من اقرارها للقاعدة العامة وهي حرية الموكل في عزل وكيله بارادته المنفردة دون أن يتوقف ذلك على موافقة الوكيل .
 - ٠٢ واتفقت ايضا في سريان هذه القاعدة على مختلف انواع الوكالات .
 - ٠٣ اتفقت القوانين العربية وفقه الشريعة الاسلاميه على عدم جواز الاتفاق على مخالفة هذه القاعدة. وبالتالي بطلان اي شرط يخالفها.
 - ٠٤ اتفق القنانون الفرنسي والانجليزي وبخلاف القوانين العربية وفقه الشريعة الاسلاميه على عدم اعتبار قاعدة حرية الموكل في عزل وكيله من النظام العام واجازا بالتالي الاتفاق على خلافها الا أن مثل هذا الاتفاق لا يحرم الموكل من عزل وكيله بل يلزمه بالتعويض ان قام بعزله رغم وجود شرط .
 - ٠٥ ان موقف فقه الشريعة الاسلاميه والقوانين العربية في عدم اجازتها للاتفاق على مخالفة القاعدة أكثر انسجاما مع طبيعته عقد الوكالة غير اللازمة .
- وإذا كانت هذه هي القاعدة في عقد الوكالة بالنسبة للموكل وهي حرته في عزل وكيله متى شاء فانها لم توجد بصورة عفوية بل لابد لها من أساس قانوني تستند اليه ، كما أن تطبيقها يستلزم توافر شروط معينه وعليه سوف أقسم هذا الباب الى فصلين ، أحدهما في أولهما الأساس القانوني للقاعدة. واخصم الثاني لشروط اعمالها .

الفصل الأول

الاساس القانوني لقاعدة حرية الموكل في عزل وكيله

الفصل الأول

الاساس القانوني لقاعدة حرية الموكل في عزل وكيله

يرى جانب من الفقهاء ان اساس هذه القاعدة يكمن في الارادة في حين يرى جانب آخر ان اساسها يكمن في أن الموكل حين يعزل وكيله — انما يتنازل عن حق خاص به وسوف أتناول هذين الرأيين في بحثين اثنين اتبعهما بمبحث ثالث اتناول فيه الاساس القانوني الذي أراه لهذه القاعدة .

المبحث الأول

الارادة كأساس لقاعدة حرية الموكل في عزل وكيله

أسس فريق من الفقه قاعدة حرية الموكل في عزل وكيله بأرادته المنفردة. على الارادة. الا انهم لم يتفقوا حول الارادة التي تستند عليها هذه القاعدة. حيث ذهب فريق منهم الى ان اساس القاعدة هي الارادة الضمنية للمتعاقدين ، اذ تتجه هذه الارادة المشتركة لطرفي عقد الوكالة ضمناً الى اعطاء الموكل الحق في عزل وكيله بأرادته المنفردة وحجتهم في ذلك ان الموكل في الاصل هو صاحب المصلحة الوكيل في عقد الوكالة وله الحق في عزل وكيله اذا ما تزعزت ثقته به او اذا ما قدر ان مصلحته تقتضي ذلك وطالما انه ليس للموكل مصلحة في الابقاء على عقد الوكالة فان ارادته الضمنية تنصرف الى الابقاء على هذا الحق للموكل (١).

ويرى فريق آخر ان اساس القاعدة يكمن في ارادة الموكل وحجتهم في ذلك ان سلطة الوكيل تستند الى ارادة الموكل فالموكل هو المسمى يسبغ على الوكيل بأرادته المنفردة صفة النيابة عنه ، فمن الطبيعي في رأيهم ان يكون له الحق متى شاء ان يغير هذه الارادة ويقوم بعزل وكيله . (٢)

(١) أحمد شوقي عبدالرحمن : مدى سلطة الموكل في انهاء عقد الوكالة بأرادته المنفردة . ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٠٨ .

(٢) جمال بدر: النيابة في التصرفات القانونية ؛ ص ٢٨٤ .

ويؤخذ على الرأي الأول ان الارادة الضمنية المفترضة لاتصلح ان تكون أساسا لهذه القاعدة. اذ اننا في هذا المجال لاتعتبر ولاتأخذ بالارادة المريحة اذا ما عبر عنها طرفا العقد ، واتفقا على أن لا يكون للموكل الحق في عزل وكيله فكيف لنا أن نفترض ارادة ضمنية شم نعتبرها أساسا لهذه القاعدة .

ويؤخذ على الرأي الثاني اعتباره ان عقد الوكالة يستند الى ارادة الموكل وحده. في حين ان عقد الوكالة كغيره من العقود يتطلب توافق ارادتي كل من الموكل والوكيل لقيامه وعليه لا يمكن اعتبار ارادة الموكل اساسا قانونيا لهذه القاعدة .

المبحث الثاني

تنازل الموكل عن حق خاص بسبه

يرى فريق آخر ان قيام الوكيل بابرام التصرف نيابة عن الموكل يمثل حقا خاصا بهذا الاخير ، ولا يقابله التزام في مواجهته لمصلحة أى شخص آخر ، وعليه فان للموكل حرية التنازل عن حقه المتمثل في قيام الوكيل بالتصرف نيابة عنه دون ان يتوقف ذلك على موافقة الوكيل ، وذلك أن الموكل انما يتنازل عن حق خاص به لم يتعلق بسببه حق لآخر . (١)

يؤخذ على هذا الرأي ان عقد الوكالة تنشأ عنه حقوق والتزامات (٢)

(١) احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ٠٨ .

(٢) تنشأ عن عقد الوكالة التزامات متقابلة على طرفيه ففي جانب الوكيل ، قيامه بتنفيذ الوكالة ، وتقديم حساب عنها ، ورد ما يكون تحت يديه وفي جانب الموكل دفع الاجرة ان كانت الوكالة مأجورة ورد المصروفات او تعجيلها والتعويض عن الضرر (راجع السنهوري : الوسيط ، ٤٤٩/٧ وما بعدها ، ويرى البعض ان عقد الوكالة هو عقد ملزم لجانبين غير تام بمعنى انه لا ينشئ التزامات على طرفيه بمجرد انعقاده بل ينشأ التزام الوكيل منذ الانعقاد . اما التزام الموكل فينشأ عن تنفيذ العقد راجع حسين عامر ، التعسف في استعمال الحقوق وانعقاد العقد العرفي ، طبعه اولى ، مطبعة شركة مساهمة مصرية ، مصر ، ١٩٦٠ ، ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

الفصل الثاني

شروط تطبيق قاعدة حرية الموكل في عزل وكيله بإرادته المنفردة

الفصل الثاني

شروط تطبيق قاعدة حرية الموكل في عزل وكيله بإرادته المنفردة

تتعلق الشروط الواجب توافرها لعمال قاعدة حرية الموكل في عزل وكيله وبالغير من حيث مدى ضرورة علمهم بالعزل لينتج اثره في مواجهتهم وعلى ذلك سوف اقسام هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ابحت في أولها الشروط المتعلقة بالموكل وفي الثاني مدى ضرورة علم الوكيل والغير بالعزل وابحت في الثالث أثر عزل الوكيل على نائب الوكيل " الوكيل الفرعي " .

المبحث الأول

الشروط المتعلقة بالموكل

نتناول في هذا المبحث الشروط الخاصة بالموكل من حيث كونه صاحب السلطة في العزل ثم الشروط المتعلقة بالتعبير عن الإرادة التسي يتم بها العزل في مطلبين :-

المطلب الأول

الموكل هو صاحب السلطة في العزل

يملك الموكل وحده الحق في عزل وكيله بإرادته المنفردة وله ايضا ان يوكل شخصا آخر للقيام بعزل وكيله بموجب وكالة خاصة بشرط ان تكون هذه الوكالة لاحقة لعقد الوكالة المراد انهاءه بعزل الوكيل فيه ، وذلك ان سلطة الموكل في عزل وكيله بإرادته المنفردة لاتصلح بحد ذاتها ان تكون محلا لعقد الوكالة لانها متصلة بشخص صاحبها وعلى ذلك لايجوز للشخص ان يوكل آخر ليعزل من سيعين وكيله له في المستقبل ، اما اذا تعلق الامر بعزل وكيل في وكالة قائمة فان ذلك يعتبر تصرفا قانونيا محددًا. يصلح محلا للوكالة ، (١)

(١) احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ١١٠

ولا يوجد اختلاف في القوانين حول هذا الامر ولا يختلف عن ذلك فقده
الشريعة الاسلامية في أن الموكل هو صاحب السلطة في عزل وكيله وليس
ان يقوم بذلك بواسطة وكيل شريطة ان ينصب العزل على وكالة قائمة،
لان الموكل لا يملك العزل في وكالة لم تصدر منه بعد، اذ لا يصح ابطصال
العقود قبل انعقادها. (١)

واذا كان الموكل هو صاحب السلطة في الانهاء ، فما هي الاهلية
المطلوب توافرها فيه لقيامه بممارستها بنفسه ؟ وما هي الاهلية
المطلوب توافرها في وكيله الثاني الذي يقيمه لعزل وكيله الاول ؟ ثم
ما هو الوضع في حالة تعدد الموكلين ؟ وهذا ما سنتناوله فيما يلي
على التوالي :-

أولاً : الاهلية المطلوبة في الشخص الذي يقوم بالعزل :

(١) قيام الموكل بعزل الوكيل بنفسه :

يجب ان تتوفر في الموكل نفس الاهلية التي تطلب توافرها انشاء
عقد الوكالة المراد انهاءه بعزل الوكيل فيه ، وتحدد هذه الاهلية بمحل
عقد الوكالة ، أي التصرفات الموكل فيها ، وذلك لان العزل ينصب على
نفس التصرفات الموكل فيها ويكون اثره حرمان الوكيل من التصرف نيابة
عن الموكل (٢) ، ولا خلاف بين القانون والشريعة الاسلامية حول هذا الامر.

فإذا ما طرأ على اهلية الموكل عارض كالجنون مثلاً فافقد الموكل
اهليته للتصرف في محل الوكالة يصبح الموكل ايضاً غير اهل لعزل وكيله

(١) مغني المحتاج ٢/٢٢٣، وقد شد عن هذا الرأي بعض الحنابلة فقالوا بالعزل
الدوري ، وهو تعليق العزل على التوكيل وصيغته ان يقول الموكل
كلما أوامهما عدت وكيلي فقد عزلتك ويرون ان الموكل اذا وكل
الوكيل بعد ذلك ان عزل لوجود التعليق وفي ذلك عزل في وكاله
لم تقم . مطالب اولى النهي ٣/٤٦١ .

(٢) احمد شوقي عبدالرحمن: المرجع السابق ، ص ١١ .

وتنتهي الوكالة في هذه الحال بفقد الاهلية .

(ب) قيام وكيل الموكل بالعزل :

بما أن الاثر القانوني للتصرف الذي يجريه الوكيل ينصرف الى الموكل مباشرة فلا يشترط في الوكيل ان يكون كامل الاهلية ، بل يكفي ان يكون عاقلا مميزا ، وعليه لا يشترط فيمن يقيمه الموكل لعزل وكيله ان يكون اهلا لمباشرة التصرف محل الوكالة المراد انهاؤها بالعزل ، بل يكفي ان يكون هذا الشخص عاقلا مميزا ، وذلك تطبيقا للمواد ٢/٩٣٠ من القانون المدني العراقي و ٧٧٢ من قانون العوجبات والعقود اللبناني وهو ما يستفاد من نص المادة ١٩٩٠ مدني فرنسي ومن القواعد العامة في القوانين العربية الاخرى .

أما القانون المدني الاردني فقد اشترط في المادة ١/٨٣٤ ب ان يكون الوكيل غير ممنوع من التصرف فيما وكل فيه ، ومقتضى ذلك ان يكون الشخص الذي يقيمه الموكل لعزل وكيله اهلا لمباشرة التصرف محل الوكالة المراد انهاؤها .

وفي فقه الشريعة الاسلامية اشترط الشافعية والمالكية في الوكيل ان يكون كامل الاهلية ، ولا بد أن يكون الوكيل الذي يقيمه الموكل لعزل وكيله عندهم اهلا لمباشرة التصرف محل الوكالة المراد انهاؤها (١) ، أما عند الحنفية والحنابلة فلا يشترط ان يكون الوكيل كامل الاهلية بل يكفي ان يكون مميزا الا أن الحنابلة اشترطوا ان وليه في هذه الحالة وعليه يكفي ان يكون الوكيل الذي يقيمه الموكل للعزل مميزا (٢) .

ثانيا : حالة تعدد الوكليين :

إذا تعدد الوكليون في اقامة وكيل واحد ، كمالوا وكل عدة اشخاص وكلا عنهم

(١) مفني المحتاج ٢/٢١٧ ، شرح الحطاب ٥/١٢٢

(٢) بدائع الصنائع ٦/٢٠ ، المفني ٥/٦٤

في ملك مشترك فمن البديهي ان يملك هؤلاء سلطة عزل الوكيل مجتمعين ، ولكن هل يملك كل موكل من هؤلاء سلطة عزل الوكيل لوحده ؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من التمييز بين ما اذا كان المحل الموكل فيـه قابلاً للتجزئة او غير قابل للتجزئة . (١)

(أ) اذا كان محل الوكالة قابلاً للتجزئة :

اذا كان المحل الموكل فيه قابلاً للتجزئة فان كل موكل يملك عزل الوكيل فيما يخصه هو دون ان يكون لهذا العزل اي اثر على علاقة الوكيل بالموكلين الآخرين ، اذ تبقى الوكالة قائمة فيما بينهم وبين الوكيل ، فلو وكل عدة دائنين ، وكيلا واحدا عنهم لاتخاذ الاجراءات ضد مدينهم المفلس (٢) ، فان كل واحد من هؤلاء الموكلين يملك عزل الوكيل بمفرده . فيعزل بالنسبة له هو ، وتبقى الوكالة قائمة بالنسبة لغيره ، فعزله للوكيل لا يمنع من القيام بالوكالة بالنسبة للآخرين لاننا في الواقع في هذه الحالة امام عدة وكالات وكالة بين كل موكل والوكيل وان تشابه محل هذه الوكالات . (٣)

(ب) اذا كان الموكل فيه غير قابل للتجزئة :

اذا كان الموكل فيه لا يقبل التجزئة فان احد الموكلين لا يملك عزل الوكيل منفردا . بل لابد من اتفاق جميع الموكلين على عزله حتى يعزل وحجة ذلك اننا امام مصالح مشتركة للموكلين المتعددين وان اعطى احد الموكلين سلطة عزل الوكيل متى شاء يحول دون قيام الوكيل بأى عمل يحقق به مصلحة بقية الموكلين لان وحدة المحل تمنع امكانية القيسام بالعمل لمصلحة بعض الموكلين دون غيرهم . (٤)

(١) السنهوري الوسيط ، ٦٦٤/٧ .

(٢) السنهوري الوسيط ، ٦٦٤/٧ ، واحمد شوقي عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٣) السنهوري : الوسيط ، ٦٦٤/٧ .

(٤) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١)

هذا ما ذهب اليه شراح القانون المدني في حالة عدم قابلية محل الوكالة للتجزئة وتعدد الموكلين ، وفي رأبي ان هذا لا يمكن الاخذ به على اطلاقه في ضوء نصوص المواد التي عالجت عقد الوكالة في القوانين العربية حيث حرمت هذه المواد الموكل من عزل وكيله في حالتين : الاولى حالة تعلق حق الغير بالوكالة والثانية تعلق حق الوكيل بها ولا يمكننا في ضوء ذلك الموافقة على هذا الرأي الا اذا توافر في مثل هذه الوكالة احدى الحالتين ، وقد انفرد قانون الموجبات والعقود اللبناني واورد نصا صريحا عالج به هذه الحالة في مادته ٨١٢ حيث جاء بها " اذا كانت الوكالة من قبل عدة اشخاص في قضية واحدة فلا يجوز العزل الا باتفاق جميع الموكلين اما اذا كانت القضية قابلة للتجزئة فان العزل الصادر عن احد الموكلين يزيل الوكالة بالجزء المختص بهذا الموكل وحده ."

وقد كان القانون اللبناني موفقا في ايراد مثل هذا النص وكان على المشرع الاردني ان اراد الاخذ بهذا الحكم ايراد نص مماثل للنص اللبناني .

المطلب الثاني

الشروط المتعلقة بالتعبير الارادي الصادر عن الموكل بعزل وكيله لم يشترط القانون المدني الاردني ان يكون التعبير الصادر عن الموكل بعزل وكيله في شكل خاص فأي تعبير عن ارادة الموكل في عزل وكيله يكون كافيا ليشتح آثاره ، وكذلك الحال في القانون المصري والسوري والعراقي والكويتي والفرنسي ، وقد انفرد قانون الموجبات والعقود اللبناني بالنص في مادته (٨١٤) على انه : " عندما يوجب القانون صيغة معينة لانشاء الوكالة يجب استعمال الصيغة نفسها للرجوع عنها " وفي غير القانون اللبناني لا يوجد ربط بين صيغة انشاء الوكالة وصيغة عزل الوكيل فيها ، ومن تطبيقات القضاء العربي ما جاء في الحكم الصادر عن محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٤١ " من ان حصول التوكيل بالكتابة لا يمنع العزل بغير الكتابة اذا حصل هذا العزل بوقائع مادية

(١) السنهوري : الوسيط ، ٦٦٤/٧ ، واحمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ١١١

لاشك فيها لان الوقائع المادية يجوز اثباتها بالشهود والقرائن". (١)

وفي القانون الانجليزي لايشترط شكل معين للعزل، ويمكن ان يكون بأى شكل، ولايشترط الكتابة حتى ولو كانت الوكالة المراد الغائيه قد تمت كتابة. (٢)

وفي فقه الشريعة الاسلامية لايشترط شكل معين لعزل الموكل لوكيلسه ويمكن ان يتم هذا العزل بأى تعبير صادر عن الموكل وذلك تطبيقا للقواعد العامة التي لم تشترط شكلا معيناً للتعبير عن الارادة المنفردة. (٣)

وتعبير الموكل عن ارادته في عزل وكيله اما أن يكون صريحاً او ضمناً وهذا ما سنبحثه فيما يلي :-

(أ) التعبير الصريح الصادر عن الموكل بعزل وكيله.

لم تشترط القوانين المختلفة صيغة معينة لتعبير الموكل عن ارادته في عزل وكيله ولذا تطبق عليها القواعد العامة في التعبير عن الارادة ومقتضاها ان يكون التعبير اما باللفظ، او بالكتابة، او بالاشارة المعهودة عرفاً.

وفي فقه الشريعة الاسلامية لايشترط استخدام صيغة معينة للعزل، فيعزل الوكيل بأى لفظ صادر عن الموكل ودال على اتجاه ارادته العزلي عزل وكيله، كقول الموكل للوكيل عزلتك او رفعت الوكالة او ابطلتها، او فسختها، أو انقضتها، أو صرفتها (٤). وتقوم الكتابة والاشارة المعهودة مقام اللفظ. الا أن الفقهاء الذين قالوا بصحة الوكالة الدورية وبحق الموكل فيها بعزل وكيله بارادته المنفردة، اشترطوا استخدام صيغة

(١) السنهوري: الوسيط، ٦٦٢/٧ هامش ٢.

(٢) ANSON'S Law of contract P. 602, Fridman Op. Cit. P. 305.

(٣) السنهوري: مصادر الحق، ٤١/١ - ٤٣، ومطالب اولى النهى ٤٩٥/٣، معنى المحتاج ٢٢٢/٢.

(٤) معنى المحتاج ٢٢٢/٣، ومطالب اولى النهى ٤٩٥/٣.

خاصة لعزل الوكيل عزلا نهائيا ، كتكرار لفظ العزل أو القول عزلتك عن المنجزة ورجعت عن المعلقه وهو ما تم تناوله حين الحديث عسسن الوكالة الدورية . (١)

(ب) التعبير الضمني :

وكما يكون تعبیر الموكل عن ارادته في عزل وكيله صريحا قد يكون ضميا يستنتج من سلوكه الدال على هذه الارادة ، هذه الارادة لا يمكن افتراضها بل يجب التثبت على وجه اليقين ان العمل الذي قام به الموكل يتضمن بالضرورة اتجاه ارادته الى عزل وكيله (٢) .

ولا يمكننا صياغة معيار عام للتصرفات التي تعتبر ان صدرت عن الموكل عزلا لوكيله ، ويعود استخلاص وجود العزل الضمني من عدمه لقاضي الموضوع الذي يبت في كل قضية على حده . استنادا الى الوثائق والظروف (٣) . ومن أكثر المسائل التي حظيت بالاهتمام في هذا المجال مسألتان :-

المسألة الأولى : " وهي قيام الموكل بالتصرف الموكل فيه "

إذا قام الموكل بتنفيذ العمل الموكل فيه بنفسه فهل يعتبر هذا عزلا منه للوكيل ؟ وللإجابة على هذا السؤال فرق الفقه والقضاء بين حالتين :-

الأولى : وهي قيام الموكل باستيفاء حقوقه الناتجة عن المحل الموكل فيه بعضا أو كلا ، وهذا لا يعتبر عزلا ضميا منه للوكيل (٤) ، وقد ذهبت محكمة استئناف مصر الى ذلك في ٢٤ / نوفمبر ١٩٤١ ، حيث جاء في حكمها انه " ليس هناك ما يمنع الموكل من أن يأخذ

(١) راجع ماتقدم ، ص (٤٣) .

(٢) جمال مرسي بدر : المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٣) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٤ .
وجمال مرسي بدر ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٤) نقلا عن جمال مرسي بدر ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

مباشرة ممن استأجر من وكيله الاجرة المستحقة عليه كلها
أو بعضها مع بقاء الوكالة قائمة اذ لا يمكن اعتبار ذلك عزلا
كلها او جزئيا للوكيل^(١)

الثانية: وهي قيام الموكل بمباشرة التصرف الموكل فيه بنفسه فقد يعتبر
ذلك عزلا ضمنيا للوكيل ، وقد ذهبت الى ذلك محكمة استئناف
مصر في حكمها الصادر في ٢٦/١٠/١٩٤١ الذي جاء فيه انه " اذا ثبت
قطعا من شهادة. شهود الطرفين ان الموكل الذي وكل وكيله
لادارة اطيانه جاء بعد سنة أو سنتين وادار اطيانه واجره
بنفسه وحصل اجرتها بنفسه . يعتبر هذا عزلا ضمنيا "^(١)، وفي رأبي أنه
لا يمكن القول بأن مجرد قيام الموكل بمباشرة التصرف الموكل
فيه يعتبر ذلك عزلا ضمنيا للوكيل فقد يقوم الموكل بمباشرة
التصرف الموكل فيه دون ان تتجه ارادته الى عزل وكيله .

وفي فقه الشريعة الاسلامية كان الفقهاء ادق حين فرقوا بين قيام
الموكل بالتصرف فيما وكل فيه تصرفا يعجز معه الوكيل عن التصرف فسي
محل الوكالة واعتبروا ذلك عزلا للوكيل ، وبين قيامه بالتصرف تصرفا لا يعجز
معه الوكيل عن التصرف في محل الوكالة ولم يعتبروا ذلك عزلا للوكيل^(٢) . فلو وكلت امرأة
شخصا بتزويجها ثم تزوجت بنفسها فان ذلك يعد عزلا لوكيلها ، أما لو
وكل شخص آخر بطلاق امرأته ثم قام الموكل بطلاقها طلقا واحدة والعمدة
باقية فللوكيل تطبيقها مرة اخرى لبقاء المحل^(٣) .

ويرى الحنفية والحنابلة ضرورة كون تصرف الموكل في المحل الموكل
فيه صحيحا حتى يعتبر عزلا للوكيل ، فقد جاء في حاشية ابن عابدين " وتعود
الوكالة اذا عاد اليه (اي الموكل) قديم ملكه كان قد وكله ببيع ، فبإسراع
موكله ثم رد عليه بما هو فسخ بقي على وكالته "^(٤) وجاء في مطالب السبب
اولى النهي " ولا تبطل الوكالة ايضا ببيعه اي الموكل ببيعه فاسدا ما اي شيئا

(١) السنهوري : الوسيط ، ٦٦٢/٧ ، هامش ٣ ، محمد كامل مرسي ، المرجع السابق ،
فقره ٢٣٤ .

(٢) مطالب اولى النهي ٤٥٩/٣ ، مغني المحتاج ، ٢٣٢/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين ٦٦٤/٤ .

(٤) حاشية ابن عابدين ٦٦٤/٤ .

وكله في بيعه لان البيع الفاسد لا ينقل الملك". (١)

اما الشافعية فيرون ان الوكيل ينعزل حتى ولو عاد المملك للموكل فقد جاء في مغني المحتاج " وينعزل ايضاً بخروج محل التصرف عن ملك الموكل بالبيع ونحوه ٠٠٠٠٠٠ ولو عاد ملكه لم تعد الوكالة ومثل خروجه عن ملكه ما لو اجره او كاتبه لاشعاره بالندم على البيع". (٢)

وفي رأبي ان الامر هنا يتعلق باستظهار ارادة الموكل المتجهة الى عزل الوكيل وليس بطبيعة التصرف الذي يقوم به الموكل فسواء اقام الموكل باستيفاء الحقوق الناتجة عن المحل الموكل فيه او قسام بالتصرف في المحل الموكل فيه تصرفاً لايعجز الوكيل معه عن التصرف فقد يعتبر ذلك، أو لايعتبر عزلاً ضمنياً حسب الظروف واستنتاج قاضي الموضوع لارادة الموكل المتجهه للعزل .

أما اذا ادى تصرف الموكل في المحل الموكل فيه الى اخراج محل الوكالة من ملك الموكل فلا مجال للقول ببقاء الوكالة اذا كسب تصرفه صحيحاً نافذاً ، اما اذا كان تصرفه باطلاً فيجب البحث ايضاً عن ارادة الموكل فاذا انصرفت الى عزل الوكيل بقيام الموكل بالتصريف انعزل ولو كان التصرف الذي اجراه الموكل باطلاً وان لم يتجه الى ذلك وقام باجراء التصرف فلا يعتبر ذلك عزلاً ضمنياً للوكيل .

المسألة الثانية : " اقامة الموكل وكيلا آخراً لمباشرة التصرف الموكل فيه "

انفرد القانسون الفرنسيون بالنص في مادته ٢٠٠٦ على " ان اقامة وكيل جديد لنفس العمل تكسبون بمثابة عزل للوكيل الاول ابتداءً من اليوم الذي يعلن فيه اليه اقامة الوكيل الجديد". (٣) . ولم يتضمن القانون الاردني ولا القوانين

(١) مطالب اولى النهى : ٠٤٥٥/٣

(٢) مغني المحتاج. ٠٢٢٣/٢

(٣) نقلا عن السنهوري : الوسيط ٦٦٢/٧ ، هامش ٣ ، ومحمد كامل مرسي ،

العقود المسماه ، ١ / فقرة ٠٢٤٣

العربية الاخرى نصا مماثلا ، ولذا لايمكننا القول ان مجرد اقامة وكيل جديد من قبل الموكل يعتبر بحد ذاته عزلا ضمنيا للوكيل ، بل لايسسد ان يدل هذا التعيين على اتجاه ارادة الموكل الضمنية الى عزل وكيله ، وقاضي الموضوع هو الذى يقدر فيما اذا كانت ارادة الموكل الضمنية باقامة الوكيل الجديد قد اتجهت الى عزل الوكيل الاول ام لا . (١)

ولااعتبار ان اقامة الوكيل الثاني تتضمن ارادة الوكيل الضمنية بعزل الوكيل الاول لابد من ان يتطابق المحل الموكل فيه ، اما اذا اختلف محل الوكالة فلا اثر لاقامة الوكيل الثاني على استمرار الوكالة الاولى ومن الممكن في حالة اتحاد المحل لوكلات متعددة صادرة عن الموكل تطبيق قواعد التنازع ، فلا تلغى الوكالة الخاصة بتاريخ لاحق الوكالة العامة السابقة عليها الا في حدود ما تضمنته ولاتلغى الوكالة العامة الوكالة الخاصة السابقة عليها وهكذا . (٢)

وفي فقه الشريعة الاسلامية لم يعتبر الفقهاء اقامة الموكل لوكيل آخر عزلا للاول فقد جاء في مطالب اولى النهي " من وكل اثنين فأكثر في بيع او غيره ولو واحدا بعد واحد ولم يعزل الاول فليس لواحد ان ينفرد بالتصرف الا باذن لان الموكل لم يرض بتصرفه منفردا . بدليل اضافة الغير اليه " (٣) . وهذه الصورة تتضمن تقييدا لسلطة الوكيل الاول بالتصرف منفردا وهي قريبة من العزل الجزئي ، وجاء فسي مغني المحتاج " ولاينعزل بتوكيل وكيل آخر ولا بالعرض على البيع " . (٤)

ولكن هل يشترط في العقد الثاني الذى اقيم الوكيل به ان يكون صحيحا لاعتباره عزلا للوكيل الاول ؟ .

-
- (١) السنهورى : المرجع السابق ، ص ٦٦٣ ، واحمد شوقي : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
- (٢) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
- (٣) مطالب اولى النهي ٣/٤٥٠ .
- (٤) مغني المحتاج ٢/٢٣٣ .

كما ذكرنا سابقا يتوقف الامر على مدى انصراف ارادة الموكل الى عزل الوكيل الاوّل ، وقاضي الموضوع هو الذي يقدرها ، ان قد يكتسب العقد الثاني باطلا او قد لايقبل من وجه اليه ايجاب الموكل فلا يتم بذلك العقد . ومع ذلك يكون عزلا للوكيل الاوّل ، اما اذا اتجهت ارادة الموكل الى ان لا يتم عزل الوكيل الاوّل الى حين ان تتم اقامة الوكيل الثاني ففي هذه الحالة لا يؤثر العقد الثاني على الوكيل الاوّل اذا كان باطلا وتبقى وكالته قائمة . (١)

المبحث الثاني

الشروط المتعلقة بالوكيل والغير

تتعلق هذه الشروط بعلم الوكيل والغير بقرار العزل وبالشخص المكلف بالاعلام ووسيلته وسوف اتناول هذه الامور في ثلاثة مطالب اخصص الاوّل لعلم الوكيل بالعزل والثاني لعلم الغير بالعزل والثالث اتكلم فيه عن الشخص المكلف بالاعلام ووسيلته .

المطلب الاوّل

علم الوكيل بالعزل

لم يتضمن القانون المدني الاردني نما يتطلب ضرورة علم الوكيل بعزله حتى يتحقق العزل وكذلك خلا كل من القانون المدني المصري والسوري والكويتي من نص كهذا ، اما القانون المدني العراقي فقد نص في مادته (٩٤٧) على انه " ولا يتحقق انتهاء الوكالة بالعزل الا بعد حصول العلم للطرف الثاني ، " وكذلك فعل القانون اللبناني الا انه قصر النص

(١) احمد شوقي : المرجع السابق ، ص ١٨ ، وراجع السنهوري : الوسيط ، ٦٦٣/٧ .
الذي رأى " ان صدور التوكيل الثاني عزلا ضمنيا للوكيل الاوّل حتى ولو كان هذا التوكيل الثاني باطلا او كان قد سقط بعدم قبول الوكيل الثاني اياه وذلك ان مجرد توجيه ارادة الموكل الى توكيل شخص آخر لنفس العمل يعتبر حتما عزلا للوكيل الاوّل " .

على اشتراط علم الوكيل في حالة العزل بكتاب او برقية حيث نصت المادة (٨١١) على "٠٠٠" واذا جرى العزل بكتاب او برقية فلا ينفذ الا من تاريخ استلام الوكيل بلاغ عزله . اما القانون الفرنسي فقد خلا من نص يشترط علم الوكيل بالاعتزال . وفي ضوء غياب النص في هذه القوانين ذهب الفقهاء في اتجاهين :-

الاتجاه الأول :

يرى وجوب علم الوكيل بالعزل ، فعلمه بالعزل عندهم شرط لصحته وقبل علم الوكيل بالعزل تبقى وكالته قائمة ويبقى التصرف الذي يجريسه الوكيل نافذا بحق الموكل وذلك منعا لتضرر الوكيل اذا قام باجراء تصرف ووقع هذا التصرف باطلا . (١)

والاتجاه الثاني :

يرى أن عقد الوكالة ينتهي بمجرد تعبير الموكل عن ارادته المنفردة بعزل وكيله دون ان يتوقف ذلك على علم الوكيل بالعزل وحجتهم في ذلك ان تعبير الموكل عن ارادته في عزل وكيله لا يعتبر من التصرفات الواجبة التسليم وينتج اثره فور صدوره عن صاحبه . (٢)

وفي رأبي انه في ظل القوانين التي خلت من النص على علم الوكيل بالعزل فان علم الوكيل ليس شرط صحة بل هو شرط نفاذ وذلك لما يلي :-

١٠ ان تعبير الموكل عن ارادته في عزل وكيله ينتج اثره فور صدوره عن صاحبه ، دون ان يتوقف ذلك على علم الوكيل لان هذا التعبير ليس من التصرفات الواجبة التسليم (٣) ، وتطبيقا لذلك لا يكون للموكل الذي عزل وكيله ان يطالب الوكيل بتنفيذ التزاماته المستمدة من عقد الوكالة بحجة ان الوكيل لم يعلم بعزله .

(١) السنهوري : الوسيط ٦٦٣/٧ ، محمد كامل مرسي : المرجع السابق ، ٤٥٣/١ .

(٢) احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٣) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

٢. لقد رأى الذين قالوا ان علم الوكيل شرط لصحة العزل انسه
قبل علم الوكيل بالعزل تبقى وكالته قائمة فاذا تعاقب
ممنوع شخص حسن النية انصرف اثر التعاقد الى الموكل (١). فلو
كان علم الوكيل شرطاً لصحة العزل لما طلب ان يكون الغير حسن النية
اذ ان عقد الوكالة سيبقى قائماً طالما لم يعلم الوكيل بالعزل .
٣. لقد نصت هذه القوانين على شرط علم الموكل باعتزال الوكيل
كشرط صحة لتحققه . واغفلت ذلك في حالة الموكل مما يدل على عدم
اعتبارها اياه شرطاً لصحة العزل .

نخلص من ذلك الى القول بان شرط علم الوكيل بالعزل في القوانين
التي لم تذكره صراحة ليس شرط صحة لوقوع العزل بل هو شرط النفاذ
العزل في حق الوكيل ، فالعزل يتم بمجرد تعبير الموكل عن ارادته ولكن
لا يمكن الاحتجاج به في مواجهة الوكيل ما لم يعلم به ، فاذا اجري
تصرفاً مع طرف ثالث قبل علمه بالعزل لا يكون مسؤولاً في مواجهة الموكل
او الطرف الثالث .

وفي القانون الانجليزي القاعدة العامة في قانون العموم ان الوكالة
تنتهي بتحقيق سبب انتهاءها مهما كان ذلك السبب سواء علم الوكيل
به ام لم يعلم (٢) ، الا اذا كان هناك اتفاق بين الاطراف على شروط
معينه للانتهاء (٣) والامر المترتب على عدم اشتراط علم الوكيل بالعزل
لتحققه ، ان يكون الوكيل مسؤولاً عن العقد الذي يجريه مع طرف ثالث
بعد انتهاء وكالته (٤) .

ولعدم تطابق احكام السوابق القضائية حول الموضوع اشار بعض

-
- (١) السنهوري : الوسيط ، ٦٦٣/٧ ، Fridman Op. Cit . P. 315 .
(٢) ANSON'S Law of contract . P. 608 .
(٣) Fridman Op. Cit. P: 316 .
(٤)

الكتاب ان هناك خلافاً لايزال قائماً حول الموضوع ويرون ان المسألة هسي مسألة تفسير فيما اذا كانت السلطة الحقيقية للوكيل تنتهي بمجرد تحقق السبب أم بوصول العلم بتحقيقه الى الوكيل. (١) ومن الاحكام القضائية في هذه المسألة قضية (٢) (Balds V. Free) والتي تقر فيها أن منفذ وصية الموكل غير مسؤولين عن بضائع وردت بعد وفياة الموكل ، وبالتالي كان الوكيل مسؤولاً في مواجهة الطرف الثالث وفسي قضية (٣) (Drew V. Nunn) تقرر أن فقدان الموكل الاهلية لا يحول دون مسؤولية عن بضائع قام شخص بتوريدها من خلال وكيله بعد فقدانه لاهليته ، وفي قضية (٤) (Yonge V. Toynbee) تقرر ان الوكيل هو المسؤول في مواجهة طرف ثالث لقيامه بالتصرف عن الموكل الذي اصبح ناقص الاهلية دون ان يكون الوكيل في هذه القضية عالماً بما آلت اليه حالة موكله .

أما في القانون الانجليزي المكتوب نجد أن قانون الوكالات الرسمية (The Power of Attorney Act , 1971) وفر حماية للوكيل الذي يقوم باجراء التصرف مع الغير دون ان يكون عالماً بانتهاك الوكالة حين قيامه بالتصرف قسم (١/٥). (٥)

وفي فقه الشريعة الاسلامية نجد ان الفقهاء كان لهم اتجاهان من قضية علم الوكيل بعزله :-

الاتجاه الأول :

وذهب اليه الحنفية وبعض من الشافعية ومن المالكية ومن الحنابلة ويرى أن علم الوكيل شرط لصحة وقوع العزل ، ويكون كل تصرف يجريه الوكيل

- (1) Bowstead on Agency P. 421.
- (2) Balds V. Free (1829), 9 B & C .167. Fridman , Op. Cit. P.316.
- (3) Drew V. Nunn (1879) , 4 Q .B. D. 661. Fridman Op. Cit. P.316.
- (4) Yonge V. Toynbee (1910) L. K. B. 215, Fridman Op. Cit. P. 316.

(٥) راجع النص باللغة الانجليزية ، ص (٣١) وراجع Fridman Op. Cit . P. 316.

قبل علمه بالعزل صحيحا وناظدا على الموكل وحجتهم في ذلك ان العزل كالفسخ لا يلزم حكمه الا بعد العلم به وان اعتبار العقد منتهيا دون علم الوكيل فيه ضرر عليه، اذ قد يتحمل المسؤولية عن بعض التصرفات التي يجريها مع الغير ولا تكون نافذة بحق الموكل وفي ذلك اضرار لـــــــه ويدعمون رأيهم بالقول ان الاوامر الشرعية لم تكن سارية على العباد الا بعد العلم بها. (١)

الاتجاه الثاني :

وذهب اليه بعض من الشافعية ومن المالكية ومن الحنابلة ويرى ان علم الوكيل ليس شرطا لصحة العزل بل ينعزل الوكيل عن الوكالة ولو لم يعلم ، ويصح كل تصرف يجريه الوكيل نيابة عن موكله موقفا على ما اجازته فان اجازته نفذ بحقه وان لم يجزه بطل وحجة اصحاب هـــــــذا الرأي ان العزل رفع عقد لا يعتبر فيه الرضا فلا يحتاج الى العلم كالطلاق (٢) ، الا ان المالكية اشترطوا لصحة وشروع العزل من غير علم الوكيل ان يعلن الموكل العزل ويشهد عليه وان يتعذر اعلام الوكيل به فان لم يقم بذلك لايقح العزل ، ويقرب هذا الرأي من الرأي الاول .

وفي رأيي ان الاتجاه الاول وهو اشتراط علم الوكيل بعزله لوقوعه ارجح خاصة وان فقهاء الشريعة الاسلامية لم يباخذوا بفكرة الوكالة الظاهرة التي اخذت بها التشريعات التي اعتبرت علم الوكيل شرط نفاذ وليس شرط صحة والتي سوف نتحدث عنها عند الكلام عن علم الغير بالعزل .

(١) بدائع الصنائع ٣٧/٦ ، مغني المحتاج ٢/٢٣٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٣٩٦ ، المغني ٥/١٠٢ - ١٠٥ ،

(٢) مغني المحتاج ٢/٢٣٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، المغني

المطلب الثاني

علم الغير بالعزل

نصت المادة (١١٤) من القانون المدني الاردني على انه " اذا كان الوكيل ومن يتعاقد معه يجهلان معا وقت ابرام العقد انقضاء النيابة فان اثر العقد الذي يبرمونه يضاف الى الاصيل او خلفائه ، ونصت المادة (٨٦١) من القانون المدني الاردني على انه " تسرى احكام النيابة في التعاقد المنصوص عليها في القانون على علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل " . وقد تضمن كل من القانون المدني المصري والسوري والكويتي نصوصا مشابهة. (١)

وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون المدني الاردني ان قصد من تقرير هذا الحكم توفير ما ينبغي للمعاملات من اسباب الثقة والاستقرار.

أما في القانون المدني العراقي فقد نصت المادة (٩٤٨) على انه " لا يحتج بانتهاء الوكالة على الغير حسن النية " وورد في المادة (٨١٣) من قانون الموجبات والعقود اللبناني " ان العزل عن الوكالة كلها أو بعضها لا يكون نافذا بحق شخص ثالث حسن النية اذا عاقد الوكيل قبل ان يعلم بعزله على أنه يبقى للوكيل حق الرجوع على موكله " .

ومن هذه النصوص يتبين لنا انه يشترط علم الغير بالعزل حتى يكون هذا العزل نافذا في مواجهة هذا الغير اما اذا كان هـذا الغير جاهلا بالعزل فان التصرف الذي يجريه الوكيل يكون نافذا بحق الموكل ، ويمكننا تصور ثلاث حالات للجهل بالعزل ذات علاقته بالغير والوكيل :-

أولها: جهل الوكيل والغير الذي يتعاقد معه :

اذا أجرى الوكيل المعزول تصرفا باسم موكله وكان هو ومن تعاقد

(١) يقابل نص المادة (١١٤) من القانون المدني الاردني المواد (١٠٧) من القانون المدني المصري (١٠٨) مدني سوري و (٦٠) مدني كويتي ، ويقابل المادة (٨٦١) من القانون المدني الاردني المواد (٧١٣) من القانون المدني المصري و (٦٧٩) مدني سوري و (٧١٥) مدني كويتي.

معه يجهلان معا واقعة عزل الوكيل فان تصرف الوكيل يكون نافذاً بحق الموكل او خلفه ، ولا يترتب على الوكيل اية مسؤولية عن هذا التصرف في مواجهة الموكل او الغير ، وهذا ما عالجته نص المادة (١١٤) مسسسن القانون المدني الاردني ونصوص المواد المقابلة لها في القانون المصري والسوري والكويتي ونص المادة (٩٤٨) من القانون المدني العراقي و (٨١٣) من القانون اللبناني (١).

ثانيها: جهل الوكيل بالعزل مع علم الغير به :

اذا كان الوكيل جاهلا بعزله وقام باجراء تصرف ما نيابة عسسن موكله مع الغير وكان هذا الغير عالما بالعزل فلا يكون التصرف نافذاً بحق الموكل ولا يكون الوكيل مسؤولاً ، وذلك لان سوء نية الغير هنا يكون كافياً لدفع المسؤولية عن الموكل والوكيل معا ، وهذه الحالة لم يتناولها نص المادة (١١٤) من القانون الاردني وما يقابلها في المصري والسوري والكويتي وهذا ما استقر عليه الاجتهاد رغم غياب النص (٢) في القوانين المذكورة أما القانون المدني العراقي وقانون الموجبات والعقود اللبناني فان النصين الواردين فيهما يشملان هذه الحالة .

ثالثها : اذا كان الوكيل عالما بالعزل والغير جاهلا به :

اذا اجرى الوكيل وهو عالم بالعزل تصرفا نيابة عن موكله مع الغير وكان هذا الغير جاهلا بالعزل فان تصرف الوكيل يكون نافذاً بحسب حق الموكل وخلفه ، وهذا ما استقر عليه الاجتهاد (٣) ، رغم غياب النص في القانون الاردني والمصري والسوري والكويتي ، أما في القانونين العراقي واللبناني فان النصين الواردين فيهما يشملان هذه الحالة .

(١) عبد الباسط جميعي : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، والسنهوري : الوسيط ،

٠١٩٦/١

(٢) عبد الباسط جميعي ، المرجع السابق ، ص ٢٩٥ ، واحمد شوقي عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٣) عبد الباسط جميعي : المرجع السابق ، ص ٢٩٥ وراجع قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٧٨/٢٨٣ ، المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ١٩٧٩ ، صفحة

ويكون للموكل في هذه الحالة الرجوع على الوكيل بالتعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة قيام الوكيل بالتصرف رغم علمه بانتهاء وكالته تطبيقاً للقواعد العامة في القوانين العربية المذكورة ، وللمادة (٨١٣) من القانون اللبناني التي نصت على انه يبقى للموكل حق الرجوع على الوكيل .

ونفاذ التصرف بحق الموكل لا يكون بموجب الوكالة القائمة التي انبثقت عنها بل على أساس الوكالة الظاهرة التي يشترط لاعتبارها أن يكون هنالك مظهر للوكالة وان يكون هذا المظهر من الجسامة بحيث يجعل الغير يعتقد بقيام الوكالة رغم انتهاءها . ان لا يكون بمقدور الغير العلم بانتهاء الوكالة لو بذل من العناية ما تقتضيه ظروف الحال من الشخص العادي . (١)

وبالموازنة بين النصوص التي ذكرت نجد ان نص القانون العراقي كان ادق النصوص حيث أورد قاعدة عامة تناولت كل اسباب انتهاء الوكالة حين نص على عدم نفاذ انتهاء الوكالة في مواجهة من يجهله ، وقد اقتسرتب القانون اللبناني في نصه من الحكم الوارد في القانون العراقي الا أنه حصر الحكم على حالة عزل الوكيل ، أما كل من القانون الاردني والمصري والسوري والكويتي فلم يعالج الا حالة الجهل المشترك لكل من الوكيل والغير .
وفي القانون الانجليزي :

يشترط في قانون العموم علم الغير بالفناء سلطنة الوكيل في حالات محددة واذا لم يتوافر هذا العلم للغير في هذه الحالات يكون التصرف الذي يجريه الوكيل نافذا بحق الموكل كما لو كانت الوكالة قائمة وهذه الحالات :-

١. اذا كانت الوكالة الملقاة ظاهرة بحيث كانت هناك معرفة عامة بها (Common Knowledge) فلا بد من توافر العلم للغير بالالفاء حتى يكون نافذا بحقه فقد تقرر في قضية (٢)

(١) عبدالباسط جمبيعي : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٢) Trueman V. Loder (1840) 11. Ad. & . E 1 587.
Markesinis & Munday Opt. Cit. P.P. 179 - 180.

(Treuman V. Loder) انه " بما ان المشتري لا يعلم
ان سلطة الوكيل قد تم الغاؤها فان الموكل يكون مسؤولا فـي
مواجهته لان الوكيل بقي ظاهرا له بأنه يملك سلطة التصرف نيابة
عن الموكل " .

٠٢ اذا استمر الموكل باظهار ان الوكيل يتمتع بسلطة التصرف نيابة عنه
مما حمل الغير على الاعتقاد باستمرار الوكالة رغم انقضائها
(Agency by Estoppel) فان التصرف الذي يجريه الوكيل
مع الغير الذي اعتقد بوجود الوكالة يكون نافذا بحق الموكل
مالم يتوفر العلم للغير بالغاء الوكالة. (١)

٠٣ في الوكالة المفترضة الناتجة عن معايشة المرأة زوجة كانت
او خلية (Agency from Cohabitation) . فان علم الغير بمنع
الرجل لها من التصرف نيابة عنه يكون شرطا لنفاذ هذا المنع
في مواجهته وبالتالي عدم نفاذ التصرف الذي تجريه مع الغير
على الرجل اذا كان الرجل قد سبق له اعطاها سلطة التعامل
مع الغير باسمه صراحة . (٢) (Jolley V. Ross) .

وفي القانون الانجليزي المكتوب نجد ان القسم ٢/٥ و ٣/٥ من
قانون الوكالات الرسمية (Power of Attorney Act, 1971) وفر حماية للغير
الذي يتعامل مع الوكيل جاهلا انهاء وكالته . (٣)

وخلاصة القول ان علم الغير بعزل الوكيل هو شرط للاحتجاج
بهذا العزل في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الوكيل المعزول ، وفي
حالة عدم علم الغير بالعزل يكون التصرف الذي اجراه مع الوكيل المعزول نافذا

- (1) Fridman Op. Cit. P. 316. 316. ANSON'S Law of Contract
611.
- (2) Jolly V. Ross (1844) 15 . B. N. S . 628. Fridman Op. Cit. P.P.65-66.
ANSON'S Law of Contract P.578.
- (3) Fridman Op. Cit. P. 317.

بحق الموكل على أساس الوكالة الظاهرة (Apparent Agency) أي المظهر الذي خلقه الوكالة بعد انتهائها .

أما في فقه الشريعة الإسلامية فلم يشترط الفقهاء علم الغيبي بعزل الموكل لوكيله إلا في حالة واحدة. وهي حالة توكيل شخص بقبض الدين من المديون بحضور المديون وقالوا بأنه لا يصح للموكل العزل إلا إذا علم المديون بالعزل ، فقد جاء في المبسوط " وان كان رب الدين وكله بمحض من المطلوب ، يبرأ بالدفع حتى يأتيه الخبر انه قد اخرج من الوكالة لان توكيله اياه بمحض من المطلوب امره بالدفع اليه ثم الاخراج نهى له عن ذلك فبعدما علم بالامر لا يثبت حكم النهي في حقه ما لم يعلم به " (١) ، وجاء في رد المحتار على الدر المختار " وكله بقبض الدين ملك عزله ان يغير حضرة المديون وان وكله بحضرته لا يملك عزله لتعلق حقه به كما مر الا اذا علم به (بالعزل) المديون فحينئذ ينعزل ثم فسرع عليه بقوله فلو دفع دينه له أي الوكيل قبل علمه أي المديون بعزله يبرأ وبعده لا لدفعه الى غير وكيل " (٢) .

الا أن هذين النصين لا يعبران عن القاعدة في الفقه الإسلامي اذ ان الفقهاء لم يشترطوا علم الغير بعزل الوكيل حتى يكون نافذا بحقه عملا بقواعد الوكالة الظاهرة كما هو الحال في القوانين الوضعية وان الحالة التي أوردها الفقهاء هي قيد او ردوه على حرية الموكل في عزل وكيله ، أي ان الموكل في هذه الحالة لا يملك عزل الوكيل لتعلق حق المديون بالوكالة ، اذ ان هذه الوكالة تبقى قائمة وعليه يبقى تصرف المديون مع الوكيل صحيحا بموجب الوكالة القائمة وفي غير هذه الحالة لم يشترط فقهاء الشريعة الإسلامية علم الغير بالعزل لا كشرط صحة لتعلق العزل ولا كشرط نفاذ .

(١) المبسوط: ٦٩/١٩ .

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٤/٤٣٤ .

المطلب الثالث

الشخص المكلف بالاعلام ووسيلته

يقع واجب اعلام الوكيل والغير بالعزل على عاتق الموكل ، وعليه يقع ايضا عبء اثبات ان الوكيل او الغير قد علما بالعزل وذلك تطبيقا للقواعد العامة ، (١) التي تقضي بأن من تحمّل التزاما تحمل عبء اثبات وفائه به وان الاصل حسن النية وهو هنا مفترض ومقتضاه جهل كل من الوكيل والغير بالعزل فاذا ما ادعى الموكل علم احدهما أو كليهما فعليه اثبات ذلك . (٢)

وقد فرق بعض الفقهاء وبعض الاحكام القضائية الفرنسية بين الوكيل والغير بالنسبة لاثبات علمهما بالعزل وقالوا ان عبء اثبات علم الوكيل بالعزل يقع على الموكل اما بالنسبة للغير فيقع على عاتقه هو اثبات جهله بالعزل . (٣)

الا أن الرأي الراجح هو ان لا مجال للتفريق بين الوكيل والغير بالنسبة لاثبات علمهما بالعزل اذ أن حسن النية مفترض بالنسبة لكليهما وعلم الموكل ان ادعى خلاف ذلك اثباته . (٤)

ومع ان الموكل هو المكلف بالاعلام فانه لا يشترط حصول علم الوكيل او الغير عن طريقه ، أو بوسيلة معينة على ما سنوضحه لاحقا بل يكفي ان يكون لاي منهما علم شخصي بالعزل وبأية وسيلة حتى ينتفي عنه حسن النية وبالتالي يسرى العزل في مواجهته . (٥)

اما بالنسبة لوسيلة اعلام الوكيل والغير بالعزل فلم تشترط القوانين العربية ان يتم العزل في شكل معين باستثناء القناتون اللبناني السسدى اشترط في مادته (٨١٤) على انه " عندما يوجب القناتون صيغة لانشاء الوكالة

(١) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢)

عبدالباسط جميعي : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٣) عبد الباسط جميعي : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ ، حاشية ٣ ، واحمد شوقي

عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

يجب استعمال الصيغة نفسها للرجوع عنها " ، كما لم تشترط هذه القوانين أن يتم الاعلام بوسيلة معينة ويعود لقاضي الموضوع تقدير ما اذا كانت الوسيلة التي اتبعها الموكل في اعلام الوكيل والغير بالعزل كافية تبعا للظروف المحيطة بكل قضية ، اذ أن العبرة بالعلم الحقيقي لا بالوسيلة المتبعة في الاعلام . (١) ومن التطبيقات القضائية الاردنية ما جاء في حكم محكمة التمييز من انه " لايشترط لعزل الوكيل ان يعلن للعموم وقوع مثل هذا العزل " (٢) ، وما جاء في حكم صادر عن محكمة استئناف مصر " من ان النشر في الجرائد عن عزل الوكيل لا يحتج به على من تعامل مع ذلك الوكيل لان نشر الاعلانات بواسطة الجرائد مرخص فيه فـي مواضيع معلومة مذكورة لفظا في القوانين وليس هذا النشر من المطلوب على العموم بالنسبة الى الوكالة " . (٣)

وفي القانون الانجليزي وفي الحالات التي اشترط فيها علم الوكيل او الغير بالعزل لم يشترط ان يتم هذا العلم بوسيلة معينة أو بشكل معين ولا أن يتم هذا العلم عن طريق الموكل بل يكفي ان يتوافر العلم للوكيل او الغير ، سواء قام به الموكل او اي شخص غيره طالما اصبح الغير على علم بالحقيقة من ذلك ان مسؤولية الرجل في قضية (٤) (Munro V. De Chemant) عن بضاعة وردت الى امرأة كانت تعيش معه اعتمدت على ما اذا كانت البضاعة قد تم توريدها بعد ان علم المورد بانفصالهما . وقد اشار القاضي في قضية (٥) (Rayan V. Sams) انه " كان مشهورا ان الطرفين قد انفصلا دلالة على ان الاعلام بواسطة الموكل ليس ضرورياً .

(١) عبد الباسط جميعي : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ، واحمد شوقي عبدالرحمن :

المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٢) قرار تمييز حقوق رقم ٧٥/٣٥٤ ، منشور في مجلة نقابة المحامين ، الاردنية لسنة ١٩٧٥ ، ص ١٢٢٦ .

(٣) محمد كامل مرسي : المرجع السابق ، ص ٣٢٩ هامش ١ .
(٤) Munro V. De Chemant (1815) , 4 Camp. 215. Fridman.
Op. Cit. P. 318.

(٥) Rayan V. Sams (1848) , 12 Q. B. 460 at . P. 402.
Fridman Op. Cit. P. 318.

وفي فقه الشريعة الإسلامية لم يشترط من ذهب من الفقهاء إلى القول بأن علم الوكيل أو الغير شرط لصحة العزل ان يتم هذا العلم بواسطة الموكل بل يكفي ان يتحقق علم الوكيل والغير بالعزل. (١)

مما تقدم نخلص إلى القول بأن جهل الوكيل أو الغير بقيام الموكل بعزل الوكيل يترتب عليه ان يكون التصرف الذي اجسراه الوكيل مع الغير حسن النية نافذا بحق الموكل استنادا إلى استمرار الوكالة في الحالة التي اوردها فقهاء الشريعة الإسلامية واستنادا إلى قواعد الوكالة الظاهرة في القانون والمقرره لحماية الغير حسن النية الذي يتعامل مع الوكيل معتمداً على ظاهر الحال الذي جعله يعتقد بأن الوكالة قائمة رغم انتهائها. (٢) إلا أن حسن النية المفترض أو الجهل بانتهاء الوكالة لا يكفي وحده لاعمال الوكالة الظاهرة بل لابد من انتفاء الخطأ في جانب الغير بمعنى أن يكون مظهر الوكالة من الوضوح بحيث يجعل الغير يعتقد بوجود الوكالة، وان لا يكون بمقدوره ان يعلم بانتهاؤها لو بذل عناية الرجل المعتاد.

هذا ما استقر عليه الفقه والقضاء وقد انفرد القانون المدني الكويتي بإيراد هذا الحكم صراحة في مادته ٦٠ حين نص على انه " فسي النيابة الاتفاقية ان تعاقد النائب باسم الاصيل بعد انتهاء نيابته كان لمن تعاقد معه ان يعتبر التعاقد حاصلًا مع ذلك على اساسها اذا كان هو والنائب عند التعاقد لا يعلمان بانتهاء النيابة ولم يكن فسي مقدورهما ان يعلما لو انهما بدلا من الحرص ما تقتضيه ظروف الحال من الشخص العادي .

لذا نجد ان القوانين لم تشترط ان يقوم الموكل بنفسه باعلان

-
- (١) المبسوط : ٦٩/١٩ ، رد المختار على الدر المختار ٤/٤٣٤ ، مغني المحتاج ٢/٢٣٣ ، شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل ٣/٣٩٠ .
- (٢) عبدالباسط جميعي: المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ، وراجع قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٧٨/٢٨٢ ، المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٧٩ ، ص ٦١٢ .

الوكيل أو الغير بالعزل ولم تشترط ايضا ان يتم العلم بوسيلة معينة بل تركت لقاضي الموضوع تقدير ما اذا كانت الوسيلة التي اتبعها الوكيل بالاعلان كافية أو غير كافية تبعا للظروف لاعتبار أن الغير لم يبذل عناية الرجل المعتاد في التحري قبل قيامه باجراء العقد مع الوكيل .

المبحث الثالث

أثر عزل الموكل للوكيل على الوكيل الفرعي

الاصل في كل من القانون المدني الاردني مادة (٨٤٣) والعراقي مادة (٩٣٩) والكويتي مادة (٧١٠) واللبناني مادة (٢٨٢) أن ليس للوكيل ان ينيب عنه غيره في اجراء التصرف الموكل فيه الا في حالات محددة .
أما في القانون المدني المصري مادة (٧١٨) والسوري مادة (٦٧٤) والفرنسي مادة (١٩٩٤) فالاصل ان للوكيل اناية غيره في اجراء التصرف الموكل فيه ما لم يمنعه الموكل من القيام بذلك .

فاذا قام الوكيل الاول بتعيين نائب له " وكيل فرعي " وقام الموكل بعزل الوكيل الاول او انتهت وكالته لاي سبب من الاسباب فما هو مصير الوكالة الثانية؟ وهل تنتهي بانتهاء الوكالة الاولى أم تبقى رغم انتهاء الوكالة الاصلية؟

وللاجابة عن هذا السؤال يجب ان نفرق بين حالتين ، الأولى حالة كون الوكيل مفوضا باقامة غيره والثانية حالة الوكيل غير المفوض باقامة غيره وسوف أبحث هاتين الحالتين في المطلبين التاليين :-

المطلب الأول

إذا كان الوكيل مخولا باقامة غيره

في القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي واللبناني :

يكون الوكيل مخولا باقامة غيره لاجراء التصرف الموكل فيه

في هذه القوانين في الحالات التالية :-

(أ) ان يصرح الموكل للوكيل الاّول بالقيام بتوكيل غيره وهذه الحالة استثنيتها هذه القوانين من عدم جواز اقامة الوكيل لشخص آخر للقيام بالتصرف الموكل فيه ،وقد اضاف القانون اللبناني الى ذلك التحويل الناجم عن ماهية العمل او الظروف .

(ب) ان تسمح صيغة الوكالة للوكيل اقامة غيره لاجراء التصرف الموكل فيه بأن يكون له العمل برأيه حسب تعبير القانون المدني الاردني مادة (٨٤٣) أو أن تكون الوكالة مفوضه لرأيه حسب تعبير القانون المدني العراقي مادة (٩٣٩) او كانت الوكالة عامة مطلقه حسب القانون اللبناني مادة (٧٨٢) .

(ج) ان يجيز القانون للوكيل القيام بتوكيل غيره وقد انفرد القانون الكويتي بايراد نص في مادته (٧١٠) ساوى فيه بين حالة اجازة القانون للوكيل اقامة غيره وحالة تصريح الموكل له بتوكيل غيره .

لقد اعتبرت هذه القوانين الوكيل الفرعي وكيلا للموكل كالوكيل الاّول الذي اقامه ولايكون بالتالي أى اثر لانتهاء الوكالة الاّولى على الوكالة الثانية التي تبقى قائمة رغم انتهاء الوكالة الاّولى ولايملك الوكيل الاّول عزل الوكيل الثاني .

ولكن ما هو الوضع اذا أقام الوكيل نائبا عنه استنادا الى اجسازة القانون له القيام بذلك كما هو وارد في المادة (٤٤) من قانون نقابة المحامين الاردنيين التي نصت على " للمحامي عند الضرورة أن ينيب عنه بتفويض موقع وفي قضية معينه وعلى مسؤوليته محاميا آخر في أى عمل موكل اليمسه بموجب وكالته وضمن الشروط الواردة فيها مالم يكن هنالك نص في الوكالة يمنع مثل هذه الانابة " .

لقد ساوى كل من القانون الكويتي والقانون اللبناني بين حالة اجازة الموكل للوكيل القيام بتوكيل غيره وحالة اجازة القانون

له القيام بذلك وبالتالي يكون الحكم واحداً في الحالتين ولا يؤثر انتهاء وكالة الوكيل الأول على وكالة الوكيل الثاني ، أما القانون المدني الاردني فقد جاء خالياً من مثل هذا النص فهل يعتبر فيه الوكيل الثاني وكيلاً للموكل الاصيل أم للوكيل الأول ؟ .

ذهبت محكمة التمييز الاردنية^(١) الى ان الوكيل الثاني فـي هذه الحالة وكيل للموكل لا للوكيل الأول وان وكالته تبقى قائمة حتى ولو طرأ على الوكالة الأولى ما يبطلها ، وقد استند هذا القرار الى أن المادة (١٤٦١) من المجلة وهي مطابقة لنص المادة (١/٨٤٣) من القانون المدني الاردني يجيز للوكيل أن يوكل غيره اذا فوض الموكل وان المادة (٤٤) من قانون نقابة المحامين اجازت للمحامي ان ينسب محامياً آخر بما وكل به وان هذه الانابة قانونية يتولاها المناب بصفته وكيلاً للموكل وليس للمحامي الذي انابه .

وفي رأي ان ما ذهبت اليه محكمة التمييز محل نظر لان قيام الوكيل بتوكيل غيره يجب ان يستند الى موافقة الموكل المسبقة وان اجازة قانون نقابة المحامين قيام المحامي الوكيل بانابة محام آخر ما هو الا استثناء على القاعدة المقررة في المادة (١/٨٤٣) ولكن هذا الاستثناء يقتصر على صحة الانابة دون ان يصل الى اعتبار المحامي المناب وكيلاً للموكل الاصيل وبالتالي فان انتهاء الوكالة الاصلية يؤدي الى انتهاء هـلـكـة الانابة .

وقد كان قرار المخالفة الصادر في القضية أدق فيما ذهب اليه من أن اعتبار الوكيل الثاني وكيلاً للموكل لا يكون الا في وكالة نيابية تعاقدية تنشأ بين الوكيل الاصيل والوكيل الفرعي ، أما الانابة التي يصدرها محام وكيل يفوض بموجبها وعلى مسؤوليته محام آخر لينسب

(١) قرار محكمة التمييز رقم ٧٧/٢٣٨ ، منشور في مجلة نقابة المحامين ، لسنة ٧٧ ، ص ١٤٩١ - ١٩٩٤ .

الا أن هذا الرأي لا يجمع عليه شراح القانون المدني فقد ذهب الاستاذ أكثم الخولي الى القول بأن العلاقة بين الموكل ونائب الوكيل لا تتضمن " حالسنة من حالات الدعوى المباشرة بالمعنى الدقيق لهذا التعبير ، وأن الصحيح هو أن هناك رابطة مباشرة اصلية بين الموكل ونائب الوكيل ، لا مجرد دعوى مباشرة . لاشان لهذه الرابطة المباشرة بفكرة الدعوى المباشرة ، بل هي نتيجة طبيعة لما يعترف به القانون من أن الوكيل يستطيع مالم يمنع من ذلك صراحة - أن ينقل سلطته في العمل لحساب الموكل الى شخص آخر - لا يعني هذا الجواز الا أن النائب يصير بدوره وكيلاً عن الموكل " (١) ويترتب على هذا الرأي ان يخرج الوكيل من العلاقة بين النائب والموكل وان لا تنتهي وكالة النائب بانتهاء وكالة الوكيل كما لا يكون للوكيل ان يعزل نائبه .

وهذا الرأي قريب مما عليه الحال في القانون الاردني والكويتي والعراقي مع الفارق أنه ساوى بين حالة تصريح الموكل للوكيل اناية غيره أو سكوته في حين أن سكوت الموكل في القوانين الاخرى لا يعطي الوكيل حقاً باقامة نائب عنه . وفي القانون الانجليزي فان القاعدة هي أن ليس للوكيل توكيل غيره في تنفيذ التصرف الموكل فيه ، بل يجب عليه القيام به بنفسه (٢) ، لان عقد الوكالة يقسم على الثقة اذ أن الموكل وضع ثقته بشخص الوكيل فالوكيل ملزم بالعمل بنفسه تطبيقاً لمبدأ (Delegatus non Potest delegare) الا اذا سمح القانون أو اجساز الاتفاق للوكيل استخدام وكيل فرعي للقيام بذلك . (٣)

فقد يخول الموكل استخدام وكيل فرعي صراحة أو ضمناً اذ قد تكون موافقة الموكل على قيام الوكيل باستخدام غيره بصورة ضمنية كأن يكون واضحاً أن الوكيل يعمل من خلال مساعديه ، او عندما يكون الوكيل مؤسسة أو عندما يكون

(١) أكثم أمين الخولي : الوكالة ، فقرة (١٨٥) نقلاً عن السنهوري : الوسيط ،

٤٨٨/٧ ، هامش (٢) .

(٢) ANSON'S Law of Contract P. 590 - 591.

(٣) Fridman Opr. Cit. P. 131. - Bowstead on Agency P.P.

101 - 102.

استخدام المساعدين ضمن الصلاحيات العادية للوكيل عملاً بالاستخدام التجاري وطبقاً للقواعد القانونية التي تنظم هذا الاستخدام. (١)

فإذا ما توافر التفويض للوكيل بإقامة وكيل فرعي فان ذلك ينشئ علاقة عقدية خاصة بين الموكل والوكيل الفرعي ويصبح بموجبه الوكيل الفرعي وكيلاً للموكل الاصيل ويكون كل منهما مسؤولاً في مواجهة الآخر عن الالتزامات التي ينشئها عقد الوكالة. (٢)

ويترتب على ذلك ان عزل الموكل لوكيله لا يؤثر على وكالة الوكيل الفرعي التي تبقى قائمة ما لم تنتهه لاسباب خاصة بها .

الا أن هذا الرأي لا يقول به كل شراح القانون الانجليزي اذ يذهب بعضهم الى القول بأن مجرد تخويل الوكيل باستخدام وكيل فرعي لا ينشئ علاقة عقدية خاصة بين الموكل والوكيل الفرعي ويستشهدون على ذلك بقضية (٣) (Schmaling V. Tomlinson) والتي لم يستطع الوكيل الفرعي فيها الحصول على تعويض من الموكل عن العمل الذي قام به له، وبقضية (٤) (Calico Printers Association V. Barclays Bank) والتي لم يستطع الموكل فيها الحصول على تعويض من الوكيل الفرعي لفشله في التأمين على بضائع لم يتسلمها المشتري .

وقد فرق (Powell) بين الوضع المذكور اعلاه وبين الوضع الذي يستخدم فيه الوكيل من اجل انشاء وكالة بين الموكل وشخص ثالث.

-
- (1) De Bussche v. Alt (1878) 8 Ch. D. 286 . Fridman Op. Cit. P. 132.
 (2) ANSON'S Law of Contract P. 591.
 (3) Schmaling V. Tomlinson (1815), 6 Taunt. 147. Fridman. Op. Cit. 133.
 (4) Calico Printers Association V. Barclays Bank (1931), 145 L. T. 51 Fridman, Op. Cit. P. 133.

بحيث يكون الوكيل الأول قد اوفى بتعهدده بقيامه بتعيين الوكيل الفرعي الذي يصبح عندها وكيلا للموكل الاصيل بما يترتب على هذه العلاقة من حقوق والتزامات، ويخلص اصحاب هذا الرأي الى القول بأن القانون الانجليزي لا يميل الى الاعتراف بوجود علاقة عقدية خاصة بين الموكل والوكيل الفرعي بمجرد وجود التفويض، فاذا كان الوكيل مفوضا بتعيين وكيل فرعي وقام بذلك، فلا تنشأ علاقة خاصة بين الوكيل الفرعي وبين الموكل الا اذا قصد الموكل نشوء مثل هذه العلاقة في ضوء السلطنة الصريحة أو الضمنية التي منحها للوكيل. (١)

وفي فقه الشريعة الاسلامية فان القاعدة انه ليس للوكيل اقامة غيره لاجراء التصرف الموكل فيه الا اذا صرح له الموكل او كان مفوضا بالقيام بذلك. (٢) فاذا قام الوكيل الذي صرح له الموكل او الذي كسب مفوضا، واقام وكيلا آخر فهل يكون الوكيل الثاني وكيلا له أم وكيلا للموكل الاصيل وبالتالي ما هو اثر عزل الوكيل الأول او انتهاء وكالته على الوكيل الثاني؟ .

كان لفقهاء الشريعة الاسلامية من الاجابة على هذا السؤال الاتجاهان

التاليان :-

الأول للحنفية حيث ذهب فقهاؤها الى القول ان الوكيل الثاني الذي عينه الوكيل الأول باذن او تفويض من الموكل يكون وكيلا عن الموكل الاصيل ويترتب على ذلك ان تكون العلاقة مباشرة بين الموكل الاصيل والوكيل الثاني، وان لا يكون هناك ارتباط بين الوكالة الأولى والوكالة الثانية، فاذا عزل الموكل وكيله الأول او توفسى هذا الوكيل او انتهت وكالته لاي سبب، تبقى الوكالة الثانية قائمة

(1) Fridman Op. Cit. PP. 133 - 134.

(١) مغني المحتاج : ٢٢٦/٢ ، بدائع الصنائع : ٢٨/٦ ، المغنسي ٧١/٥ ، مواهب الجليل ٢١٠/٥ ، وراجع محمد العاني : المرجع السابق،

ولا تنتهي الا اذا تحقق سبب من اسباب انتهائها هي كأن يقسم الموكل بعزل الوكيل الثاني ، وكذلك لا ينعزل الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول له . (١)

الثاني: لجمهور الفقهاء: حيث ذهبوا الى القول بأنه في حالة اقامة الوكيل وكيلا آخر لاجراء التصرف فيجب التفريق بين ثلاث حالات واعطوا لكل حالة منها حكما بالنسبة لعلاقة الموكل بالوكيل الثاني: الفرعي .

الاولى: اذا صرح الموكل للوكيل بأن يوكل عن نفسه اي عن الوكيل بالقول له وكل عن نفسك ، فالوكيل الثاني في هذه الحالة وكيلا للوكيل الاول ويترتب على ذلك ان وكالته تنتهي بانتهاء الوكالة الاولى ويملك الوكيل الاول عزله (٢) ، ويذهب الرأي الراجح عند جمهور الفقهاء ان للموكل الاصيل ايضا عزل الوكيل الثاني لانه فرع الفرع . (٣)

الثانية: اذا صرح الموكل للوكيل بالقول وكل عني اي عن الموكل وتسام الوكيل باقامة وكيل ثان ، فان الوكيل الثاني في هذه الحالة يكون وكيلا للموكل ، ولا يجوز للوكيل الاول عزله ولا تنتهي وكالته بانتهاء وكالة الوكيل الاول ، فاذا عزل الموكل وكيله الاول بقيت وكالة الثاني قائمة . (٤)

الثالثة: اذا صرح الموكل للوكيل باقامة وكيل آخر دون ان يحدد عن يقيم الوكيل الفرعي عن نفسه او عن الموكل ، ذهب بعض الفقهاء الى القول ان الوكيل الثاني يكون في هذه الحالة وكيلا عن الموكل ، فلا يكون للوكيل الاول عزله ولا ينعزل بعزل الوكيل الاول من قبل الموكل وذهب رأي آخر الى القول بأن الوكيل الثاني في هذه الحالة يكون وكيلا عن الوكيل الاول ويترتب

(١) تكلمة ابن عابدين : ٣٥٠/٧ - ٣٦٠

(٤٠٣٢) مغني المحتاج : ٢٢٦/٢ ، المغني لابن قدامة ، ٧١/٥ - ٧٢ ، مواهب

الجيل : ٢٠١/٥

على ذلك انتهاء وكالة وكالته بانتهاء الوكالة الأولى ويكون للوكيل الأول عزله .

المطلب الثاني

إذا لم يكن الوكيل مخولا بتوكيل غيره

إذا قام الوكيل الأول بتوكيل غيره في هذه الحالة فلا ينشأ تصرفه اية علاقة عقدية بين الوكيل الثاني والموكل الاصيل في كسسل من القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي وذلك لان الاصل في هذه القوانين ان لا يكون للوكيل توكيل غيره الا اذا كان مفوضا بذلك، ويترتب على ذلك ان لا يكون التصرف الذي يجريه الوكيل الثاني نافذا بحق الوكيل الاصيل الا اذا اجازه هذا الاخير أو اجاز تصرف الوكيل الأول المتضمن تعيين الوكيل الثاني ، فان اجاز تصرف الوكيل الثاني نفذ هذا التصرف بحقه وان اجاز تصرف الوكيل الأول لحقت هذه الحالة بحالة وجود الموافقة المسبقة على قيام الوكيل الأول بتوكيل غيره .

أما في القانون المصري والسوري والفرنسي فلم تفرق ههذه القوانين بين تفويض الموكل الوكيل الأول بتوكيل غيره او عدم تفويضه له ، لان الاصل في هذه القوانين ان للوكيل القيام بتوكيل غيره مالم يمنعه الموكل-الا من حيث تشديد مسؤولية الوكيل الأول عن اعمال نائه ليصل بها الى درجة مسؤوليته من عمله الشخصي في حالة عدم الترخيص له باقاماسة الوكيل الثاني^(١) . وقد رأينا اتجاه بعض شراح القانون المدني الى اعتبار الوكيل الثاني وكيلامباشراً للموكل الاصيل واتجاه البعض الاخر الى اعتبار الوكيل الثاني وكيلاً عن الوكيل الأول^(٢) .

وفي القانون الانجليزي الاصل ان لا يقوم الوكيل بتوكيل غيره الا اذا كان مفوضا بالقيام بذلك فان قام بذلك دون تفويض فلا تنشأ علاقة عقديّة

(١) السنهوري : الوسيط ، ٤٨٥/٧ ، محمد كامل مرسي : المرجع السابق ، ٤١١/١ .

(٢) راجع صفحة (٧٥) .

بين الموكل الاصيل والوكيل الفرعي وتقتصر العلاقة على الوكيل الاول والوكيل الفرعي حيث يستطيع أى منهما الرجوع على الاخر ، أما الموكل والوكيل الفرعي فليس لاي منهما الرجوع على الاخر بسبب الوكالة (١).

وفي فقه الشريعة الاسلامية ليس للموكل ان يوكل غيره بدون اذن ، فان قام بتوكيل غيره فلا يترتب على ذلك نشوء علاقة بين الموكل والوكيل الثاني الا في حالة اجازة الموكل تصرف الوكيل الاول (٢).

مما تقدم نخلص السلي مايلي :-

٠١ تميز كل من القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي واللبناني والانجليزى وفقه الشريعة الاسلامية في اقرارهم لقاعدة عدم جواز قيام الوكيل بتوكيل غيره لاجراء التصرف الموكل فيه الا باذن الموكل ، على كسل من القانون المدني المصري والسورى والفرنسي التي اقرت ان الاصل هو جواز قيام الوكيل بتوكيل غيره الا اذا منعه الموكل من القيام بذلك ، وذلك لان شخصية الوكيل هي محل اعتبار في نظر الموكل وتنتج ارادته الى قيام الوكيل شخصيا بتنفيذ التصرف الموكل فيه ، ولو اراد الموكل ان يقيسوم غير الوكيل باجراء التصرف لوكله ابتداءً .

٠٢ تميز القانون الاردني والعراقي والكويتي والانجليزى وفقه الشريعة الاسلامية على القانون المصري والسورى والفرنسي في بيانها لنوع العلاقة التي تقوم بين الموكل والوكيل الفرعي .

٠٣ اتفق كل من القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي مع فقه المذهب الحنفي وكذلك مع القانون اللبناني في اعتبار الوكيل الفرعي الذى يعينه الوكيل الاول وكيلا للموكل الاصيل وبالتالي استقلال وكالته عن الوكالة الاولى وعدم انعزاله بمسزل الوكيل الاول وقد ذهبت الى ذلك بعض الاحكام في القانون الانجليزى .

(1) ANSON'S Law of Contract Op. 591. Fridman. Op. Cit. P. 131.

تميز رأى جمهور فقهاء الشريعة الاسلامية على ما ذهب اليه
الفقه الحنفي والقوانين التي اخذت عنه حين فرقوا بين
حالة الاذن للوكيل التوكيل عن نفسه وبين حالة الاذن له التوكيل عن الموكل
واعتبروا الوكيل الفرعي في الحالة الاولى وكيلا للوكيل
وفي الحالة الثانية وكيلا للموكل وما يترتب على ذلك من
انتهاء الوكالة الثانية بانتهاء الوكالة الاولى في حالة
توكيل الوكيل عن نفسه . واستقلال الوكالة الثانية عن
الاولى في حالة توكيل الوكيل غيره عن الموكل ، وقد اقتسرب
من هذا الرأى ما ذهب اليه بعض الكتاب الانجليز من أن مجرد
الاذن للوكيل باقامة وكيل فرعي لا يكفي لاعتبار الوكيل الفرعي
وكيلا للموكل بل لابد ان يثبت ان اراده الموكل قد اتجهت
لهذا والا كان الوكيل الفرعي وكيلا للوكيل الاول .

الباب الثاني

القيسود الواردة على حرية الموكل في عزل وكيله

الباب الثاني

القيود الواردة على حرية الموكل في عزل وكيله

رأينا أن القاعدة في عقد الوكالة ان للموكل ان يعزل وكيله في أي وقت يشاء طالما بقيت الوكالة قائمة ، الا أن هذه الحرية ليست مطلقة بل ترد عليها بعض القيود التي تحد منها أحيانا وتلغيها أحيانا أخرى ، وهذه القيود نوعان ، النوع الأول من هذه القيود لاتنفي حرية الموكل في عزل وكيله ولكنها تلزمه بتعويض الضرر الذي يصيب الوكيل من جراء عزله دون مراعاة لهذه القيود . والنوع الثاني منها ينفي حرية الموكل في عزل وكيله ويتوافر احدهما تصح الوكالة لازمة بالنسبة للموكل فلو قام وعزل وكيله لايكون هذا العزل نافذا ، وسوف ابحث هذين النوعين من القيود في فصلين اخصص فصلا لكل نوع من هذه القيود .

الفصل الأول

القيود التي لاتنفى حرية الموكل في العزل وآثارها

القيود التي لاتنفي حرية الموكل في العزل وأشارها

نصت المادة (٨٦٤) من القانون المدني الاردني على : " يلتزم
الموكل بضمان الضرر الذي يلحق بالوكيل من جراء عزله في وقت غير
مناسب أو بغير مبرر مقبول " ، وقد تضمن القانون المدني المصري
والسوري والعراقي والكويتي واللبناني نصوصا مشابهة لنص القانون
المدني الاردني ، الا أن كلا من القانون المدني الاردني والكويتي واللبناني
لم يشترط ان تكون الوكالة مأجورة حتى يضمن الموكل ما يصيب الوكيل
من ضرر في حين قصرت القوانين الاخرى هذا الحكم على الوكالات
المأجورة . (١)

(١) نصت المادة (٧١٥) من القانون المدني المصري على " فاذا كانت
الوكالة باجر فان الموكل يكون ملزما بتعويض الوكيل عن الضرر
الذي لحقه من جراء عزله في وقت غير مناسب او بغير عذر مقبول " ،
وتضمنت المادة (٦٨٠) من القانون السوري نصا مطابقا لهذا النص
وجاء في المادة (٣/٩٤٧) من القانون المدني العراقي " واذا كانت
الوكالة باجره فان من صدر منه العزل يكون ملزما بتعويض الطرف
الثاني عن الضرر الذي لحقه من جراء العزل في وقت غير مناسب
وبغير عذر مقبول " وجاء في المادة (٣/٧١٧) من القانون المدني
الكويتي " وفي كل حال يلتزم الموكل بتعويض الوكيل عما يلحقه
من ضرر من جراء عزله في وقت غير مناسب أو بغير مبرر
معتقول " . ونصت المادة (٨٢٢) من قانون الموجبات والعقود اللبناني
" اذا فسخ الموكل أو الوكيل عقد الوكالة فجأة في وقت
غير مناسب وبلا سبب مقبول جاز ان يلزم بضمان العطل والضرر
للفريق الآخر بسبب اساءة استعماله هذا الحق ، أما وجوب
الضرر ومبلغه فيقدرهما القاضي بحسب ما هبة الوكالة وظروف
القضية والعرف المحلي " .

أما القانون الانجليزي وفيه الشريعة الاسلامية فلم يقيدها بحرية الموكل في عزل وكيله بالعدر المقبول ولا بالوقت المناسب كما سرى بعد استعراضنا لهذه القيود .

ولنتناول هذه القيود والاثر الذي يترتب على عزل الموكل لوكيله دون مراعاة لهذه القيود من الزام الموكل بتعويض الضرر الذي يصيب الوكيل سوف اقسم هذا الفصل الى مبحثين ، المبحث الاول واتناول فيه القيود التي لاتنفي حرية الموكل والمبحث الثاني واتناول فيه آثار هذه القيود .

المبحث الاول

القيود التنسي لاتنفي حرية الموكل

قيد المشرع في القوانين التي ذكرناها حرية الموكل في عزل وكيله بقيدين : أولهما أن يكون العزل في وقت مناسب . وثانيهما ان يكون العزل بمبرر مقبول وسوف اتناول هذين القيدتين في المطلبين التاليين :-

المطلب الاول

ان يكون العزل في وقت مناسب

لاتساعد النصوص القانونية ولا التطبيقات القضائية على وضع معيار عام لتحديد ما هو الوقت المناسب الذي لا يكون الموكل فيه ملزما بالتعويض ان قام بعزل وكيله فيه ، وما هو الوقت المناسب غير المناسب الذي يلزم الموكل بتعويض الوكيل ان قام بعزله فيه .

ومن الطبيعي ان يكون الوقت مناسباً للوكيل لا للموكل لان هذا القيد مقرر لمصلحته هو دون الموكل ، ويعود لقاضي الموضوع تقدير ما اذا كان العزل قد تم في وقت مناسب او غير مناسب تبعاً للظروف المحيطة بكل قضية ، فقد يعتبر العزل المفاجيء انه تم في وقت غير مناسب اما لو قام الموكل باعلام الوكيل بأنه سيقوم بعزله بعد فترة فمن الممكن اعتبار ان العزل الذي يقوم به الموكل بعد الاعلان بفترة معقولة انه تم في وقت مناسب وبالتالي لا يكون الموكل مسؤولاً عن تعويض الوكيل ، وقد يكون الوقت مناسباً اذا تم العزل بعد اتمام صفقة تجارية مثلاً وقبل البدء في صفقه اخرى في حين ان العزل خلال صفقة معينه قد يعتبر انه تم في وقت غير مناسب . (١)

المطلب الثاني

ان يكون العزل بمبرر مقبول

اختلفت القوانين العربية في استخدام المصطلحات للتعبير عن هذا القيد الذي قيدت به من حرية الموكل في عزل الوكيل فقد استخدم القانون المدني الاردني المبرر المقبول واستخدم القانون المدني المصري والسوري والعراقي العذر المقبول والقانون المدني الكويتي المبرر المعقول والبناني السبب المقبول ، أما قانون التجارة الاردني فقد استخدم فسي مادته (٩٧) السبب المشروع للتعبير عن هذا القيد وقد استخدم هذا المصطلح ايضاً من قبل قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين الاردني في مادته (١٨) (٢) ،

(١) سميحة القليوبي : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٢) نصت المادة (٩٧) من قانون التجارة الاردني على " الموكل السدي يلغي الوكالة وكذلك الوكيل بالعمولة الذي ينكل عن وكالته يلزم بالتعويض اذا وقع الالغاء او النكول بدون سبب مشروع " ونصت المادة (١٨) من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين على " ان عقيد الوكالة يعتبر حاصلًا لمصلحة المتعاقدين المشتركة وعليه فان فسخه من قبل الموكل دون خطأ من الوكيل او اي سبب آخر مشروع يجيز للوكيل بالرغم من كل اتفاق مخالف المطالبة بتعويض يساوي الضرر الذي يلحق به أو الربح الذي يفوته " .

أما القانون الفرنسي فقد استخدمت المادة (٣٢) من الرسوم التشريعي رقم (١٣٤٥/٥٨) تاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٣ تعييناً "بدون خطأ من جانب الوكيل للتعبير عن هذا القيد." (١) وحذا لو استخدمت القوانين العربية مصطلحا واحداً. موحداً للتعبير عن هذا القيد بل لو استخدمت تشريع الدولة الواحدة مصطلحا موحداً في قوانينه المختلفة .

والسؤال الذي يطرح هنا هو ما هو السبب أو المبرر المقبول الذي يعفي توافره الموكل من تعويض الضرر الذي أصاب الوكيل نتيجة العزل ؟ .

لم تحدد القوانين المختلفة ماهية هذا السبب أو المبرر وهسل يجب توافره في جانب الوكيل أم في جانب الموكل أم في جانب الاشياء باستثناء قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين الذي اشار الى خطأ الوكيل كأحد الاسباب المشروعة (٢) التي تعفي الموكل من التعويض عن الضرر الذي أصاب الوكيل جراء عزله .

ولم تحدد التطبيقات القضائية ايضاً ماهية السبب أو المبرر المقبول في القرارات التي تناولته ، وذلك لصعوبة وضع معيار عام لهذا السبب اذ يعتمد كون سبب معين مقبولاً او غير مقبول على الظروف المحيطة بكل قضية ، وفي ضوء ذلك أرى ان المبرر المقبول قد يتوافر في جانب الموكل أو في جانب الوكيل وسوف اتناول هذه الاسباب أو المبررات تبعاً أخذاً بعين الاعتبار عدم امكانية الجزم في اغلب الحالات اذ يمسود لقاضي الموضوع تقدير كون المبرر مقبولاً او غير مقبول تبعاً للظروف المحيطة بكل قضية .

(١) نصت المادة المذكورة على " ان العقود التي تنتم بين الوكلاء التجاريين والموكلين تعتبر حاصلة لمصلحة المتعاقدين المشتركة وان فسخها من قبل الموكل بدون خطأ من جانب الوكيل يجيز للوكيل بالرغم من كل اتفاق مخالف المطالبة بتعويض يساوي الضرر الذي لحق به ، نقلاً عن الدكتور النهائي وحزبون : اتجاه محكمة التمييز الاردنية في الرجوع في الوكالة عامة وفي الوكالتين التجارية وبالعمولة ، ص ١٠ ، منشور في ملحق الابحاث : مجلة نقابة المحامين رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ .

(٢) المادة (١٨) من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين الاردني ، راجع نسس المادة (٨٦) ص (٨٦) هامش (١) .

أولاً : المبرر المقبول لدى الموكل :

قد يكون لدى الموكل سبب يبرر قيامه بعزل الوكيل ~~الذي~~ يكف ~~الذي~~ لانتفاء مسؤوليته عن تعويض الوكيل عن ~~الضرر~~ الذي اصابه نتيجة العزل، ولعدم امكانية وضع معيار لهذه الاسباب سأقوم بطرح بعض الحالات التي قد يتوافر فيها المبرر المقبول لدى يعفي الموكل من المسؤولية في حالة عزل وكيله .

٠١ عدول الموكل عن اجراء التصرف الموكل فيه اصلا :

إذا عدل الموكل عن رغبته في اجراء التصرف الذي اقام الوكيل لاجرائه كما لو وكل شخص آخر ببيع منزله ثم عدل الموكل عن الفكرة من أساسها ولم يعد له رغبة في بيع المنزل سواء عن طريق هذا الوكيل أو غيره أو بنفسه وقام تبعا لذلك بعزل الوكيل فأرى ان ذلك يمكن ان يكون مبررا مقبولا يعفي الموكل من المسؤولية في مواجهة الوكيل خاصة في الوكالة المدنية حين لا يتعامل الموكل في بيع العقارات بل هو شخص عادي رغب في بيع منزله فأقام وكيلاً لذلك ثم عاد وعدل عن الفكرة من أساسها فعزل وكيله ، أما في الوكالة التجارية فأرى ان العدول عن اجراء التصرف لا يعتبر سببا مشروعاً يعفي الموكل من المسؤولية في حالة عزله لوكيله .

ومن الطبيعي أن يبقى الموكل في هذه الحالة مسؤولاً عن النفقات التي تكبدها الوكيل بسبب الوكالة كما لو قام مثلاً بالإعلان عن عرض البيت للبيع في الصحف فيلزم الموكل دفع اجور الاعلان .

٠٢ استغلال الموكل لفرصة مواتية :

كما لو وكل شخص آخر ببيع عقار له ثم وافته فرصة لبيع هذا العقار بنفسه أو بواسطة وكيل آخر ، فمن الممكن اعتبار هذا سببا مقبولا يعفيه من المسؤولية عن تعويض الضرر الذي اصاب الوكيل نتيجة لعزله . (١)

(١) السنهوري : الوسيط ، ٦٦٦/٧ هامش ٤ .

٠٣ اغلاق الموكل أو المحل :

في الوكالة التجارية اذا اغلق الموكل مصنعه أو محله على سبيل المثال بشكل كامل أو بشكل جزئي ولم يعد ينتج أو يسوق البضائع التي كانت محلا للوكالة بالعمولة ، فهل يعتبر هذا سببا مشروعاً يعفيه من المسؤولية عن تعويض الوكيل ؟

يرى بعض الكتاب ان هذا يعد سببا مقبولا يعفي الموكل من المسؤولية على أساس ان اعتزال الموكل الاعمال التجارية كلية أو اعتزاله التعامل في البضائع التي كانت محلا للوكالة بالعمولة^(١) ، يعتبر عذرا مقبولا يعفي الموكل من المسؤولية .

ويذهب آخرون الى ان اغلاق المحل أو توقف المصنع عن الانتاج نظرا للظروف الاقتصادية او ضرورات السوق^(٢) ، اذا كان اراديا لا يكسبون سببا مشروعاً يعفي الموكل من مسؤوليته عن تعويض الضرر الذي اصاب الوكيل .

٠٤ خفض النفقات :

اذا قام الموكل بعزل وكيله رغبة منه في خفض نفقاته فلا يعتبر ذلك مبررا مقبولا يعفيه من المسؤولية تجاه الوكيل ، وهذا ما ذهب اليه محكمة استئناف حقوق عمان حين قررت " انه اذا كان السبب الوحيد لانتهاء وكالة الوكيل من قبل وكيل التفليسه هو الرغبة فقط في خفض المصروفات دون ان يسند وكيل التفليسه اي تفصيل او اهمال للمحامي الوكيل فان ادعاءه ان انتهاء الوكالة كان مشروعاً غير مقبول"^(٣) .

ثانياً : السبب او المبرر المقبول في جانب الوكيل :

ونعني بذلك ان يتوافر سبب في جانب الوكيل يبرر قيام الموكل

(١) سميحة القليوبي : الوكالة بالعمولة : ص ٢٤٠ .

(٢) الناهي وحزبون : اتجاه محكمة التمييز الاردنية في الرجوع عن الوكالة ،

ص ١٤٠ .
(٣) قرار محكمة استئناف حقوق عمان رقم ٨٤/٢ ، منشور في مجلة نقابة

المحامين لسنة ١٩٨٥ ، ص ٢٢٠ .

بعزله دون ان يكون ملزماً بتعويضه عن الضرر الذى يصيبه، من هـ هذه
الاسباب :-

٠١ خطأ الوكيل :

اذا امكن نسبة خطأ للوكيل فان ذلك يكون سبباً مقبولاً يبرر قيام
الموكل بالعزل دون ان يكون ملزماً بتعويض الوكيل عن الضرر الذى اصابه،
ومن هذه الاخطاء اهمال الوكيل أو تقصيره (١) أو عدم قيامه بتنفيذ
الالتزامات التي يفرضها عليه عقد الوكالة ، كعدم تقديمه حساباً للموكل،
أو عدم قيامه ببذل العناية الواجب عليه بذلها في تنفيذ الوكالة ، أو ارتكابه
غشاً ضد الموكل في تنفيذه للوكالة ، وقد يتعدى الامر في بعض الحالات مجرد
اعفاء الموكل من تعويض الوكيل عن الضرر الذى اصابه نتيجة العزل
الى مطالبة الموكل للوكيل بالتعويض عن الضرر الذى لحقه نتيجة الاخطاء
المنسوبة للوكيل كما لو قام الوكيل بالعمولة بتسويق بضائع منافسة
أو الاساءة الى سمعة الموكل او عدم تنفيذ التزاماته العقدية . (٢)

٠٢ تعطل الوكيل عن تنفيذ وكالته :

في الوكالة بالعمولة آثار عجز الوكيل عن القيام بالعمل نتيجة
قيام جماعة من العملاء بالتعامل مع الموكل مباشرة تساؤلاً عن مدى
اعتبار ذلك سبباً مشروعاً يبرر عزل الوكيل دون تعويض ، وقد اعتبر
الشراح ذلك سبباً مشروعاً يبرر العزل دون تعويض الوكيل اذا استثنى الموكل
هذه الجماعة من شرط القصر ، ولم يعتبروه سبباً مشروعاً وبالتالي لا يعفى
الموكل من التعويض اذا لم يستثنهم العقد من شرط القصر . (٣)

(١) راجع قرار محكمة استئناف حقوق عمان رقم ٨٤/٢ ، المشار اليه فسي
هامش الصفحة السابقة .

(٢) جورج حزيون : اثر تعارض مصالح الاطراف في انهاء عقد الوكالة التجارية ،

ص ٥٩ ، سميحة القليوبي : المرجع السابق ، ص ١٢٤ و Jean Catoni ،
D' agent Commercial .P.P. 121 - 122 .

(٣) د. الناهي وحزيون : المرجع السابق ، ص ١٦ .

وهذا ما ذهبت اليه محكمة تجارة بوردو حين قضت باستحقاق الوكيل بالعمولة تعويضا عن عزله في هذه الحالة. (١)

هذا وقد اضاف (Catoni) في كتابه قطع الوكالة التجارية القوة القاهرة وفعل الامير اللذان يجعلان من تنفيذ الوكالة امسرا مستحيلا دون ان يكون لارادة طرفي العقد دخل في حدوثهما ، الى الاسباب المشروعة التي تعفي الموكل من المسؤولية عن تعويض الضرر الذي يصيب الوكيل نتيجة عزله. (٢) وفي رأبي ان لامجال لاعتبار القوة القاهرة وفعل الامير سببين مشروعين للاعفاء من المسؤولية في ضوء نصوص القوانين العربية ، وذلك لان القوة القاهرة وفعل الامير أو بعبارة اخرى استحالة التنفيذ دون ارادة من طرفي العقد هما سببان مستقلان لانتهاء عقد الوكالة ودون أن يكون لاي طرف المطالبة بالتعويض عن هذا الانتهاء.

وفي القانون الانجليزي لم يرد ما يفيد حرية الموكل في عزل وكيله بالوقت المناسب او المبرر المقبول كما ورد في القوانين العربية والتزام الموكل بتعويض الضرر الذي يصيب الوكيل نتيجة عزله يعتمد في القانون الانجليزي على ما اذا شكل قيام الموكل بعزل وكيله اخلا لا بعقد الوكالة المعقودة. بينهما ، فاذا تضمن الاتفاق بين الطرفين شرطا صريحا او ضميا باستمرار الوكالة لفترة محددة. فان عزل الموكل لوكيله قبل انتهاء الاجل المتفق عليه يكون اخلا بالعقد ويلزم الموكل بالتعويض (٣)

(١) حكم غير منشور صادر في ١٤/٧/٦٣ ، نقلا عن د. جورج حزبون ، اثر

تعارض مصالح الاطراف في الوكالة التجارية ، ص ٥٩.
(2) Rupture Du Contrat De' agent Catoni P. 121 - 123.

نقلا عن د. حزبون. : المرجع السابق ، ص ٥٨.

(3) Markesinis & Munday Op. Cit. P. 175. Fridman Op. Cit. P. 306.

ففي قضية (١) (Rhodes V. Forwood) رفض مجلس اللوردات طلب الوكيل تعويضه عن العمولة التي كان سيكسبها لو لم يقيم الموكل ببيع منجم الفحم العائد له على اساس عدم وجود اى شيء في العقد يشير النسبى ان الموكل الزم نفسه بالاستمرار في مسك المنجم ، ولا يوجد في العقد اى شرط صريح او ضمني يحدد فترة خدمة الوكيل .

اما في قضية (٢) (Turner V. Goldsmith) التي استخدم فيها الوكيل لمدة خمس سنوات لبيع قمصان وبضائع اخرى يصنعها الموكل ، وبعد سنتين احترق المصنع وخرج الموكل بذلك من المهنة .

ففي هذه القضية ونظرا لعدم اشارة العقد الى مصنع الموكل بالتحديد ولعدم اشتراط العقد ان تكون القمصان من صنع مصنع الموكل ولا حتى اشتراط العقد ان تكون هذه البضائع قمصان ، ولان مدة العقد لم تنته ، فقد قررت محكمة الاستئناف انه لم يكن من المستحيل على الموكل الاستمرار في تنفيذ الوكالة ، ولذا يكون الموكل مسؤولا تجاه الوكيل عن دفع مبلغ معقول يمثل ما كان الوكيل سيكسبه من عمولة .

وقد يكون الشرط باستمرار الوكالة لاجل معين ضمنيا وليس صريحا في قضية (٣) (Inchbald V. Western Neilgherry Coffee Co.) استخدم الوكيل فيها لبيع قسم من اسهم شركة ، وبموجب العقد يحصل الوكيل على العمولة عند قيامه ببيع جميع الاسهم ، وقد بيعت بعض الاسهم بواسطة الوكيل وتم بعد ذلك حل الشركة فاصبح من المستحيل على الوكيل

-
- (1) Rhodes V. Forwood (1876) 1 App. Cas . 256. Fridman .Op. Cit. P.307.
 - (2) Turner V. Gold-Smith (1871) 1 . Q. B. 544. Fridman .Op. Cit. P.306.
 - (3) Inchbald V. Western Neilgherry Coffee Tea and Chinchona Plantation Co. Ltd, (1864). 17., C. B. N. S. 733. Fridman .Op. Cit. P.151.

الاستمرار في بيع بقية الاسهم ، وقد قرر مجلس اللوردات ان الوكيل يستحق تعويضا عن اخلال الموكل بالعقد يحسب على أساس ان جميع الاسهم قد تم بيعها .

والخلاصة ان استحقاق الوكيل للتعويض عن عزله يعتمد فسي القانون الانجليزي على عبارة العقد من حيث تضمنها لشرط صريح أو ضمني يكون معه قيام الموكل بالعزل اخلايا بالعقد .

وفي فقه الشريعة الاسلامية لم يورد جمهور الفقهاء قيودا على حرية الموكل في عزل وكيله ولم يلزموه بالتعويض ان قام بعزل وكيله في وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول كما فعلت القوانين العربية ، فالوكالة عند فقهاء الشريعة الاسلامية عقد غير لازم سواء اكانت الوكالة باجر أم بغير اجر ويملك الموكل عزل وكيله في أي وقت شاء دون ان يترتب على هذا العزل التزام في جانبه بتعويض الوكيل عن الضرر الذي يصبه نتيجة العزل فسي وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول واذا كانت الوكالة مأجورة يستحق الوكيل أجرته بنسبة ما انجز من اعمال . (١)

اما بعض فقهاء المذهب المالكي فقد ذهبوا الى القول بان الوكالة المأجورة هي وكالة لازمة (٢) ، ويترتب على ذلك ان لا يكون للموكل عزل وكيله بدون عذر فاذا قام الموكل بعزل وكيله في الوكالة المأجورة على رأيهم بدون عذر يستحق الوكيل كامل الاجرة المتفق عليها كما لو قام بالعمل كاملا اما اذا عزل الموكل الوكيل بعذر فيستحق الوكيل أجرته بنسبة ما انجز من اعمال . (٣)

مما تقدم نخلص الى ما يلي :-

١ . اتفقت القوانين العربية فيما بينها على تقييد

(١) بدائع الصنائع : ٣٨/٦ ، مغنى المحتاج ٢/٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) اقرب المسالك للددير : بهامش حاشية بلغه السالك للماوى ،

٢٨١/٢ .

(٣) محمد رضا العاني : المرجع السابق ، ص ٣٣١ و ٤٤٩ .

- حرية الموكل في عزل وكيله بالوقت المناسب او بالمبـــــــــــــــــــــــــــــــــرر
المقبول والا كان مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي يصيب الوكيل
نتيجة عزله .
- ٠٢ قصر القانون المدني المصري والسوري والعراقي هذا الحكم على
الوكالة المأجورة وقد اقتربت هذه القوانين من رأى بعض
فقهاء المذهب المالكي الذين قالوا بلزوم الوكالة المأجورة
وان ليس للموكل عزل الوكيل فيها الا بعذر ، في حين لم يقصـــــــــــــــــر
القانون المدني الاردني والكويتي واللبناني هذا الحكم على الوكالة
المأجورة .
- ٠٣ استخدمت القوانين العربية مصطلحات مختلفة للتعبير عن ذات الشيء
وقد اختلف تعبير القانون المدني الاردني وقانون التجارة وهذا
لو توحدت هذه المصطلحات على مستوى الدولة الواحدة ثم على
المستوى العربي .
- ٠٤ لم تتضمن القوانين ولا تساعد التطبيقات على وضع معيار للمبـــــــــــــــــــــــــــــــــرر
المقبول ولا للوقت المناسب وقد رأينا ان قانون الوكلاء والوسطاء
التجاريين اشار الى خطأ الوكيل الا ان ذلك وان كان سببا مشروعاً لا يكفي
وحده لوضع معيار عام اذ يوجد اضافة له اسباب اخرى تبرر قيام الموكل
بعزل وكيله دون الزامه بالتعويض هذه الاسباب قد تكون في جانب
الموكل او في جانب الوكيل كما رأينا ، اما الوقت المناسب
فهو الوقت المناسب بالنسبة للوكيل لا للموكل ؛
- ٠٥ لم يقيد القانون الانجليزي حرية الموكل في عزل وكيله بالوقت المناسب
او بالسبب المشروع ، وعبارة العقد هي التي تحدد مدى مسؤولية
الموكل عن التعويض اذ يستحق الوكيل التعويض عن عزله اذا شكـــــــــــــــــل
قيام الموكل بعزله اخلافاً بالاتفاق المعقود بينهما .
- ٠٦ لم يقيد جمهور الفقهاء في الشريعة الاسلامية حرية الموكل
في عزل الوكيل لا بالوقت المناسب ولا بالمبرر المقبول فللموكل

كامل الحرية في عزل وكيله عندهم متى شاء دون ان يوردوا قواعد خاصة تلزمه بتعويض الوكيل عن الضرر الذي يصحبه نتيجة لعزله ، ولعل في القواعد العامة للشريعة الاسلامية ما يفغني عن ايراد حكم خاص هنا ، وموقفهم هذا اكثر انسجاما مع طبيعة عقد الوكالة غير اللازمه ، أما الضرر فسيبله الضمان طبقا للقواعد العامة ان تحققت شروطه .

المبحث الثاني

الاثار المترتبة على قيام الموكل بعزل وكيله دون مراعاة لقيد

الوقت المناسب او المبرر المقبول .

يترتب على قيام الموكل بعزل وكيله في وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول ان يكون الموكل مسؤولا عن تعويض الضرر الذي يصيب الوكيل نتيجة لهذا العزل ، والنقاط الجديرة بالبحث فيما يخص مسؤولية التوكيل هنا هي :-

- ٠١ طبيعة مسؤولية الموكل .
- ٠٢ عبء الاثبات .
- ٠٣ الضرر وطريقة تعويضه .

وسوف اتناول هذه المسائل في ثلاثة مطالب على التوالي :-

المطلب الاول

طبيعة المسؤولية

لاتشير طبيعة مسؤولية الموكل عن عزل وكيله في القانون الانجليزي اية صعوبة وذلك انها تتحقق كما رأينا نتيجة اخلال الموكل بالتزاماته العقدية ، فاذا قام الموكل بعزل وكيله بخلا بذلك بشروط العقد صريحة كانت ام ضمنية يكون مسؤولا عن تعويض الضرر الذي اصاب الوكيل نتيجة اخلال الموكل بالعقد ، فمسؤوليته اذن هي مسؤولية عقدية ناتجة

عن عدم الالتزام بالعقد ، ولامجال للقول بغير ذلك . (١)

وفي القانون الفرنسي اذا سلمنا بالرأى القائل ان قاعسة حرية الموكل في عزل وكيله ليست من النظام العام ، ويجوز الاتفاق على ما يخالفها فان مسؤولية الموكل عن عزل وكيله تعتبر مسؤولية عقدية ناتجة عن العقد وذلك ان الالتزامات الناشئة عن النصوص القانونية التكميلية والتي ترتب التزاما على طرفي العقد ، او احد اطرافه هي التزامات عقدية على اعتبار ان المتعاقدين ارادها ضمنا والا لاتفقا على استبعادها ، فحكمها حكم شروط العقد ، ومخالفتها كمخالفة شروط العقد . (٢)

أما في القوانين العربية وفي القانون الفرنسي اذا اخذنا بالرأى القائل بان حرية الموكل في عزل وكيله من النظام العام ، فان مسؤولية الموكل عن عزل وكيله تتحقق نتيجة مخالفة الموكل لالتزام فرضه عليه القانون لا العقد ، فالوكالة على ما تقدم عقد غير لازم ومن حق الموكل ان يعزل وكيله متى شاء ، ولكن هذا الحق ليس مطلقا بل مقيدا بعدم استخدامه في وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول وهذان القيدان فرضهما القانون على الموكل دون ان يكون له اى خيار .

فهل تعتبر مسؤولية الموكل في هذه الحالة مسؤولية تقصيرية ؟ لان الموكل انما خالف التزاما فرضه عليه القانون أم مسؤولية عقدية لان هذه المسؤولية نشأت بسبب العقد فلولا وجود العقد لما تحققت المسؤولية !

وقد ذهب الفقه والقضاء في تحديدهم لطبيعة هذه المسؤولية الى اتجاهين :-

(١) Cheshire and Fifoot's Law of Contract by G. G. Cheshire, C. H. S. Fifoot , and M. P. Furmston 8th . ed. London. Butterworths , 1972 . P. P. 482 - 489.

(٢) حسين عامر: المسؤولية المدنية ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

الأول: يرى ان هذه المسؤولية هي مسؤولية تقصيرية ناتجة عن مخالفة الوكيل للالتزامات التي فرضتها عليه نصوص القانون الأمره وقد ذهبت بعض المحاكم الفرنسية الى اعتبارها كذلك لان مصدر الالتزام فيها هو القانون وليس العقد. (١)

الثاني: ويرى ان مسؤولية الموكل هنا مسؤولية عقدية لان الالتزامات الناشئة عن النصوص الأمره بخصوص عقد معين هي التزامات عقدية وان المسؤولية المترتبة على مخالفة هذه الالتزامات هي مسؤولية عقدية لان هذه النصوص يفرضها المشرع لعقد بعينه ، ويقبلها طرفا العقد. ضمنا اذ أن لهما الخيار عند التعاقد. قبولهما فيبرمان العقد. على اساسها او رفضها فلا يتعاقدان. (٢)

وفي رأيي ان ما ذهب اليه الرأي الثاني في اعتباره مسؤولية الوكيل هنا مسؤولية عقدية ارجح من الرأي الأول الذي اعتبرها مسؤولية تقصيرية لما ذكر ولان هذه المسؤولية لم تنشأ الا بسبب وجود العلاقة العقدية بين الطرفين فهي اذن مسؤولية عقدية .

وعلى اعتبار ان مسؤولية الموكل عن عزل وكيله هي مسؤولية عقدية يجب ان نشير الى مايلي :-

١. القاعدة العامة في المسؤولية العقدية هي جواز تخفيفها أو تشديدها او الاعفاء منها اتفاقا وفي عقد الوكالة يجب ان نفسر بين حالتين .

الأولى: وهي اشتراط الوكيل حصوله على تعويض نتيجة عزله ولمجرد عزله وقد رأينا ان هذا الشرط غير جائز في القوانين العربية لان قاعدة حرية الموكل في عزل وكيله من النظام العام واشتراط التعويض فيه تقييد لحرية الموكل وهذا يخالف قصد المشرع مسن اقرار هذه القاعدة. واعتباره اياها من النظام العام .

(٢٠١) حسين عامر: المسؤولية المدنية ، ص ١٠٣ .

الحالة الثانية : وهي اتفاق الموكل والوكيل على حصول الاخير عـلـسـسـي تعويض معين في حالة عزله في وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول ، واتفاق طرفي الوكالة في هذه الحالة صحيح لانه لايتعارض مع القاعدة وناظرا عملا بالمادة (١/٣٦٤) من القانون المدني الاردني التي نصت على انه " يجوز للمتعاقدين ان يحددا مقدما قيمة الضمان بالنص عليه في العقد او في اتفاق لاحق مع مراعاة احكام القانون " ونص المادة (٢٢٣) من القانون المدني المصري المشابه للنص الاردني .

وقد منح القانون الاردني في مادته (٢/٣٦٤) المحكمة سلطة تعديل الاتفاق بما يجعل التعويض مساويا للضرر حين نصت على انه " ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال بناء على طلب الطرفين ان تعدل في هـذا الاتفاق بما يجعل التقدير مساويا للضرر ويقع باطلا كل اتفاق يخالف ذلك ، وقد اعطي القانون المصري في مادته (٢/٢٢٢ - ٣) القاضي سلطة تخفيض التعويض بشروط حيث نصت .

٠٢ ويجوز للقاضي ان يخفض هذا التعويض اذا اثبت المدين ان التقدير كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة ، او ان الالتزام الاصلي قد نفذ في جزء منه .

٠٣ ويقع باطلا كل اتفاق يخالف الفقرتين السابقتين .

وبالمقارنة بين القانونين نجد انهما اتفقا في اعطاء القاضي سلطة تخفيض التعويض الاتفاقي الا انهما اختلفا ان لم يورد القانون الاردني اي شرط لاستعمال هذه الملاحية من القاضي اما المصري فقد حصر سلطته القاضي في تخفيض التعويض على حالتين :-

الاولى: اذا ثبت المدين ان التعويض الاتفاقي مبالغ فيه الى درجة كبيرة .

الثانية: اذا قام المدين بتنفيذ جزء من الاتفاق الاصلي واثبت قيامه بذلك فيخفض القاضي نسبة ما انجز من عمل . (١)

وقد اختلف القانون الاردني عن المصري ايضا في انه اعطى المحكمة سلطة تعديل الاتفاق ويشمل ذلك تخفيضه او زيادته اذا لم يعادل الضرر الذي اصاب المدين التعويض المتفق عليه في حين ان القانسون المصري لم يعط القاضي سلطة زيادة التعويض الاتفاقي اذا تجاوز الضرر التعويض المتفق عليه بل على القاضي في هذه الحالة الحكم بالتعويض الاتفاقي ولو قل هذا التعويض عن مقدار الضرر على اساس انسبه اتفاق على التخفيف من المسؤولية وهو جائز قانونا الا اذا كان ذلك ناشئا عن غش المدين أو خطاه الجسيم المادة (٢٢٥) ففي هذه الحالة يكون للقاضي الحكم بتعويض يتفق والضرر الذي اصاب الدائن. (١)

وإذا انتقلنا الى الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية العقدية نجد ان القانون المصري نص في مادته (٢/٢١٧) على " وكذلك يجوز الاتفاساق على اعفاء المدين من اية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى الا ما ينشأ عن غشه او عن خطاه الجسيم " وتطبيقا لذلك لو اتفق الموكل والوكيل على اعفاء الاول من مسؤوليته عن عزل الوكيل عنسد هذا اعفاء من مسؤولية عقدية وهو جائز. (٢)

ومن تطبيقات القضاء المصري في هذا الصدد ما جاء في قسرار محكمة استئناف القاهرة الدائرة التجارية " ان حق الوكيل بالعمسولة في المطالبة بالتعويض يسقط اذا تنازل الوكيل عنه مقدما بشرط صريح في العقد وهو شرط مشروع ونافذ على الوكيل ومانع من العودة الى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي اذا حصل في وقت غير لائق ". (٣)

أما في القانون المدني الاردني فلم يتضمن نصا كالنص الذي تضمنه القانون المصري ، ويفهم من نص المادة (٢/٣٦٤) ان القانون المدني الاردني لم يجز الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية العقدية او انه اعطى

(١) أنور سلطان وجلال العدوس : المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

(٢) السنهورى : الوسيط، ٦٦٥/٧ هامش ٠٤

(٣) استئناف القاهرة / الدائرة التجارية التاسعة ، ١٩٥٤/١١/٩ ، رقم

٢٨٠ سنة ٦٩ ق ، نقلًا عن سميحة القليوبي ، الوكالة بالعمولة ، ص ١٢٤ .

القاضي حتى في حالة الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية سلطة تعديـل هذا الاتفاق ، فلـو اتفق الموكل والوكيل على اعفاء الاـول من المسؤولية عن عزله الثاني جاز للقاضي الحكم بالتعويض للوكيل رغم وجود الاتفاق ، هـذا في القانون المدني ، اما في قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين فقـد نصت المادة (١٨) منه صراحة على عدم جواز الاتفاق على الاعفاء مـن المسؤولية حيث نصت على : " ان عقد الوكالة يعتبر حاصلـا لمصلحة المتعاقدين المشتركة وعليه فانه فسخه من قبل الموكل دون خطأ من الوكيل او أى سبب آخر مشروع يجيز للوكيل بالرغم من كل اتفاق مخالف الطالبة بتعويـض يساوى الضرر الذى يلحق به او الربح الذى يفوته " .

ونجد هذا الاتجاه يمنع الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية في حالة عزل الموكل لوكيله بالعموله في نص المادة (٣) من المرسوم الفرنسي رقم (١٣٤٥/٥٨) الصادر في ٢٣ كانون اول ١٩٥٨ الذى جاء فيها " ان العقود التي تتم بين الوكلاء التجاريين والموكلين تعتبر حاصلـة لمصلحة المتعاقدين المشتركة وان فسخها من قبل الموكل بدون خطأ مـن جانب الوكيل يجيز للوكيل بالرغم من كل اتفاق مخالف المطالبـة بتعويض يساوى الضرر الذى لحق به .

وفي رأبي أن موقف القانون المدني الاردني اقرب الى تحقيق العدالة من القانون المدني المصري حيث اعطى القاضي سلطة تعديل الاتفاق ليعادل التعويض الضرر " .

المطلب الثاني

عـبء الاثبات

تقضي القواعد العامة في الاثبات ان البينه على من ادعى ، وان الاصل براءة الذمة وعلى الدائن ان يثبت حقه وللمدين نفيه (١) ، ومقتضى ذلك في عقد الوكالة ان يقع عبء الاثبات في حالة عزل الموكل لوكيله على عاتق الوكيل ، ولكن ماهو المطلوب من الوكيل اثباته ؟ .

(١) راجع المواد (٧٣ - ٨٥) من القانون المدني الاردني .

وللإجابة على هذا السؤال يجب ان نفرق بين الوكالة المدنية

والوكالة التجارية :-

أولاً: ففي الوكالة المدنية يقع على عاتق الوكيل اثبات مايلي :-

- ٠١ قيام الموكل بعزله عن الوكالة التي كانت قائمة وصحيحة بينه وبين الموكل حتى تاريخ العزل .
- ٠٢ ان قيام الموكل بعزله كان في وقت غير مناسب أو بدون مبرر مقبول ، لان الاصل هو حرية الموكل في عزل الوكيل وعلى ذلك يجب ان يثبت الوكيل ان الموكل بقيامه بعزله قد خالف الالتزام الذى فرضه عليه القانون بأن يكون العزل في وقت مناسب او مبرر مقبول .
- ٠٣ وقوع الضرر والعلاقة السببيه بين الضرر والعزل ، يجب ان يثبت الوكيل ان عزله عن الوكالة سبب له ضرراً، فان لم يكن هناك ضرر فلا موجب للتعويض وسوف نرى لاحقاً الضرر الذى يعرض في حالة العزل .

ثانياً: اما في الوكالة التجارية :

فان نص المادة (١٨) من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين الاردني

ونص المادة (٣) من المرسوم الفرنسي رقم (١٣٤٥/٥٨) الصادر في ٢٣/١١/١٩٥٨ ، اللذين اعتبرا ان الوكالة التجارية حاصلة لمصلحة المتعاقدين المشتركة وان عزل الوكيل فيهما بدون سبب مشروع يلسزم الموكل بالتعويض قد اوجدا قرينة قانونية قرراها لمصلحة الوكيل فاعفياها من عبء اثبات ان العزل كان بدون سبب مشروع فافتراضا انه كذلك وعليه يكفي ان يقوم الوكيل في الوكالة التجارية باثبات وقوع العزل وتحقق الضرر ليكون الموكل ملزماً بالتعويض ، اما اذا اراد الموكل التخلص من المسؤولية عن التعويض فعليه ان يثبت ان العزل كان بسبب مشروع كخطا الوكيل أو غيره من الاسباب .(١)

(١) جورج حزبون : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

المطلب الثالث

الضرر الذي يجب تعويضه

لم يميز القانون عقد الوكالة فيما يتعلق بتعويض الضرر في حالة العزل بقواعد خاصة ولذلك تتبع في تحديد الضرر الواجب التعويض القواعد العامة وعلى ذلك يشمل الضرر مايلي :-

- ٠١ ما لحق الوكيل من خسارة وتشمل هذه النفقات التي بذلها الوكيل في سبيل الوكالة اذا كانت هذه النفقات من مستلزمات الوكالة او كانت بناء على طلب الموكل ، ونجد ان هذه النفقات اوسع فسي الوكالة التجارية منها في الوكالة المدنية فقد ذهبت محكمة التمييز الاردنية في قرار لها الى " ان الشركة الموكلة مسؤولة بالنفقات التي تكبدتها الشركة الوكييلة من جراء انتهاء وكالتها ، لان التوكيل التجاري حسب طبيعته يختلف عن التوكيل العملي في انه يشتمل على اذن ضمني بتفويض الوكيل بالانفاق على خزائن بضائع الشركة الموكلة ونقلها من اجل بيعها وتوزيعها وترويجها" (١) وفي قرار آخر لها جاء " ان اجور المخازن ونفقات التوزيع واجور النقل تدخل جميعها في مفهوم النفقات والمصاريف المطالب بها في لائحة الدعوى اذا ان المدعي بوصفه وكيلا تجاريا عن المدعى عليه قد تكبد هذه الاجور والنفقات في سبيل الوفاء بالتزاماته بموجب عقد الوكالة موضوع الدعوى ." (٢)
- ٠٢ ما فات الوكيل من كسب ويتحدد ذلك بالاجرة او العمولة التي كان الوكيل سيتقاضاها لو لم يظم الموكل بعزله بحيث يستحق الوكيل كامل الاجرة المتفق عليها كما لو قام الوكيل باتمام العمل الموكل فيه ، ولعل هذا اوضح انواع الضرر القابل للتعويض فسي حالة العزل وقد يقتصر التعويض عليه في حالات كثيرة ، ونجد

(١) قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٧٨/٤٥٦ ، منشور في مجلة نقابة المحامين

لسنة ٧٩ ، ص ١٣٥٧

(٢) قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٨٤/٥٣ ، منشور في مجلة نقابة المحامين

لسنة ٨٤ ، ص ٣٨٤

ان النص جاء صراحة عليه في بعض القوانين من ذلك ما جاء فسي المادة (١/٤٨) من قانون نقابة المحامين ان " للموكل ان يعزل محاميه وفي هذه الحالة يكون ملزماً بدفع كامل الاتعاب عن تمام المهمة الموكولة الى المحامي اذا كان العزل لا يستند الى سبب مشروع .

الضرر الادبي : ٠٣

والضرر الادبي الذي يمكن تصويره هنا هو الاذى الذي يلحق بالوكيل في سمعته او مركزه الاجتماعي او اعتباره المالي فهـسـل بحق للوكيل المطالبة بالتعويض عن الضرر الادبي الذي اصابه نتيجة للعزل ؟ . وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن القوانين العربية لم تأخذ بالتعويض عن الضرر الادبي في حالة عزل الموكل لوكيله وعلى التفصيل التالي .

في القانون المدني المصري والسوري ورغم اقرارهما مبدأ التعويض عن الضرر الادبي سواء في المسؤولية العقدية ام في المسؤولية التقصيرية (١) نجد ان هذين القانونين حصرا حق الوكيل في المطالبة بالتعويض عن عزله فسي الوكالة المأجورة دون الوكالة غير المأجورة ، فأقرا بذلك حصر التعويض في الضرر المادي دون المعنوي والافما الحكمة التي يتوخاها المشرع من هذا الحصر ، اذ أن الضرر المادي هو الضرر الواضح في الوكالة المأجورة حين يعزل الموكل وكيله فيحرمه من الاجرة او العمولة التي كان سيتقاضاها اما في الوكالة غير المأجورة فان الضرر ان امكن وقوعه يكون ضرراً أدبيا اذ لا يفوت على الوكيل جراء العزل اية خسارة ولكن قد يلحقه ضرر ادبي وقد استثناه القانونان من التعويض .

وقد اخذ القانون العراقي بالتعويض عن الضرر الادبي حين تناول المسؤولية التقصيرية في المادة (٢٠٥) وسكت عنه في المسؤولية العقدية حيث لم تتحدث المادة (١٦٩) الا عما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، وعلى ذلك فالموكل غير مسئول عن تعويض الضرر الادبي الذي اصاب

(١) المادة (١/٢٢٢) من القانون المدني المصري ، والمادة (٢٢٣) من القانون المدني السوري .

الوكيل نتيجة عزله اياه لما ورد ولان القانون العراقي ايضا حصر الحق في المطالبة بالتعويض عن العزل على الوكالة المأجورة ايضا .

أما القانون المدني الاردني فقد اخذ بالتعويض عن الضرر الادبي في المسؤولية عن الفعل الضار في مادته (٢٦٧) ولم يأخذ بالمسؤولية عن الضرر الادبي حين تناول التنفيذ بطريق التعويض. (١)

وعلى ذلك فان عدم اشتراط ان تكون الوكالة مأجورة لاستحقاق الوكيل التعويض عن عزله في وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول في القانون الاردني لا يعني ان القانون الاردني اخذ بالتعويض عن الضرر الادبي في حالة العزل بل ان التعويض فيه يشمل فقط الضرر المادي ولاخلاف بين القوانين العربية رغم اختلاف النص من حيث الحصر على الوكالة المأجورة من عدم الحصر.

بقي ان نشير الى ان القوانين المختلفة التي نظمت احكام عقد الوكالة حصرت حق الوكيل في المطالبة بالتعويض عن عزله في وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول في المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي اصابه دون ان يكون له الحق في المطالبة بالتنفيذ العيني للعقد ، فلا يكون له الحق في المطالبة بالزام الموكل بأن يستمر عقد الوكالة لان ذلك يتنافى وطبيعة عقد الوكالة كعقد غير لازم ولان العزل يحد ذاته لا يوجب التعويض ولكن عدم وجود السبب المشروع الذي يبرر العزل او القيام بالعزل فسخي وقت غير مناسب هي التي توجب التعويض وقد الزم القانون الموكل مراعاة هذين القيدتين حين عزل وكيله والا الزم بالتعويض ولكنهما لن يحميا حرماه من ممارسة حقه في العزل وعليه لا يمكن الزام الموكل بأى حصر استمرار الوكالة .

الفصل الثاني

القيود التي تنفي حرية الموكل في عزل وكيله بإرادته المنفردة
وأشاره

الفصل الثاني

القيود التي تنفي حرية الموكل في عزل وكيله بإرادته المنفردة وآثارها

نصت المادة (٨٦٣) من القانون المدني الاردني على ان " للموكل ان يعزل وكيله متى اراد الا اذا تعلق بالوكالة حق للغير او كانت قد صدرت لصالح الوكيل فانه لايجوز للموكل ان ينهيها او يقيدتها دون موافقة من صدرت لصالحه " وقد تضمنت المادة (٧١٥) من القانون المصري والمادة (٨٦١) من القانون السوري والمادة (٨١٠) من القانون اللبناني و (٢/٧١٧) من القانون الكويتي نفس القيد ، اما القانون المدني العراقي فقد اكتفى بالنص في مادته (١/٩٤٧) على انه اذا تعلق بالوكالة حق للغير فلايجوز العزل او التقييد دون رضا هذا الغير.

وياخذ القضاء الفرنسي بنفس القاعدة. فيحرم الموكل من حريته في عزل وكيله اذا كانت الوكالة في مصلحة الوكيل او الغير. (١)

وفي القانون الانجليزي يحرم على الموكل الرجوع عن الوكالة

في قانون العموم اذا اقترنت بمصلحة (٢) (Coupled with Interest) ولا

يستطيع الموكل بالتالي انهاها بإرادته المنفردة. اذا اعطيت بهدف

حماية مصلحة للوكيل (Smart V. Sanders) (٣) ، وكذلك تصبح الوكالة

لازمة اذا تحمل الوكيل التزاما شخصيا نتيجة تصرفه بوجود الوكالة وكان

الوكيل مسؤولا عن تعويض الوكيل فلا يستطيع الوكيل عزل

الوكيل في هذه الحالة. ليتفادى تعويض الوكيل (Read V. Anderson) (٤)

وتصبح الوكالة لازمة ايضا للموكل اذا قام الوكيل باجراء عقود

نيابة عن الموكل وكان من شأن قيامه بالمقايضة في ذلك العقد ان يمكنه

(١) نقلا عن : احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(2) Fridman .Op. Cit. P. 305. ANSON'S Law of contract P. 312.

(3) Smart V. Sanders (1842), 5. C. B. 895. Fridman Op. Cit. P.305.

(4) Read V. Anderson (1884) . 13 Q. B. D. 779. Fridman Op. Cit. P. 305.

في مواجهة الموكل من ممارسة الحجز على النقود او البضائع
المستردة نتيجة لهذا الاجراء (١) (Drink Water V. Goodwin)

ونجد ان جميع هذه الصور التي جاءت في قانون العموم هـي
لحماية مصلحة الوكيل ولا يشترط ان يذكر في الوكالة انها غير قابلة
للرجوع عنها لتكون كذلك. (٢)

وفي القانون الانجليزي المكتوب نجد ان قانون الوكالات الرسمية
(Powers of Attorney Act 1971) حرم الموكل من الرجوع عن
الوكالة اذا نص صراحة فيها على انها غير قابلة للرجوع عنها وكانت معطاة
لضمان مصلحة الوكيل ، أو لضمان تنفيذ التزامات يكون بها الوكيل دائنًا
طالما بقيت هذه المصلحة او هذا الحق قائم. (٣)

وفي فقه الشريعة الاسلامية اورد الفقهاء قيودا حرموها بها الموكل
من حريته في عزل وكيله وعلى النحو التالي :-

٠١ . تعلق حق للغير بالوكالة . فقد رأى فقهاء الحنفية والمالكية
وبعض الحنابلة انه اذا تعلق حق للغير بالوكالة تصبح هذه الوكالة
لازمة ولايستطيع الموكل فيها عزل وكيله دون موافقة صاحب
الحق طالما بقي حقه قائما ومثال ذلك ان يرهن شخص عند دائنه
عينا ويوكل آخر بيع العين وسداد دين المرتهن او ان يفضع
العين عند عدل ويوكله بيعها وسداد الدين ، فليس للموكل فسخ
هذه الحالات عزل الوكيل حماية الحق الدائن. (٤)

٠٢ . تعلق حق الوكيل بالوكالة : وقد تكلم الفقهاء عن حالة واحدة. وهي

-
- (1) Drink Water V. Goodwin (1775), Cowp. 251, Fridman Op. Cit. P.306.
 - (2) Bow Stead on Agency P. 424.
 - (3) Power of Attorney Act . S. G. (1), Bowstead on Agency P. 423.

(٤) بدائع الصنائع : ٣٧/٦ - ٣٩ ، مواهب الجليل : شرح الخطاب ، ١٨٧/٥ ،
وراجع محمد رضا العاني : المرجع السابق ، ص ٤٣٠ - ٤٣٣ .

الوكالة ببيع الرهن فقالوا لو ان شخصا رهن عينا له عند رجسـل
بدين له عليه ووكـل المرتهن ببيع العين وقبض دينه منها فلا يكون
له عزله. (١)

٠٣ حضور الوكيل في الخصومة ثلاث جلسات - يرى فقهاء المالكية
ان الوكيل اذا حضر ثلاث جلسات في مجلس القاضي قبـاله خصـم
موكله تصبح وكالته لازمة ويحرم الموكل من عزله تفاديا لما قد
يصيب الخصم من ضرر نتيجة التأخر في حسم النزاع. (٢)

٠٤ عدم ترتب مفسدة على العزل ، ذهب الشافعية الى القول بأنه
اذا كان يترتب على عزل الموكل لوكله مفسدة. يحرم على الموكل
عزل الوكيل، ومثال ذلك ان يترتب على عزل الوكيل على مال مؤسس
عليه الموكل ضياع هذا المال. (٣)

نرى من استعراض القيد الواردة على حرية الموكل في عزل وكيله
والتي تحرم الموكل من هذه الحرية ان توافر احدها ، ان القوانين
العربية اتفقت على منع الموكل من عزل وكيله اذا كانت الوكالة فـي
صالح الوكيل باستثناء القانون العراقي الذي لم يورد مثل هذا القيد
وقد أورد فقهاء الشريعة الاسلامية حالة واحدة لهذا القيد وهو بينـع
الرهن ، وقد اتفقت القوانين العربية وفقه الشريعة الاسلامية على
منع الموكل من عزل وكيله اذا تعلق بها حق للغير اما القانون الانجليزي
فلم يورد قيـدا على حرية الموكل في عزل وكيله الا اذا تعلق بالوكالة
حق للوكيل ، وقد اضاف بعض فقهاء الشريعة الاسلامية قيـدا على العزل فـي
الوكالة بالخصومة وهو حضور وكيل الخصومة ثلاث جلسات وعدم ترتب
مفسدة على العزل ، وما يهمنا هنا هما القيـدان اللذان اتفقت القوانين

(١) بدائع الصنائع ٣٧/٦ - ٣٩
(٢) مواهب الجليل : شرح الخطاب ١٨٧/٥
(٣) حاشية الشرواني والعبادي ، ٣٧٧/٥

العربية وفقه الشريعة الاسلامية على الاخذ بهما وهما صدور الوكالة لصالح الوكيل و تعلق حق الغير بها ، ويشير هذان القيدان امرين لابد من بحثهما وهما ——— معيار هذه القيود اى متى نكون امام حق للغير او الوكيل يتعلق بالوكالة ويمنع العزل ومتى لانكون ، وما هو الاثر المترتب على توافر احد هــ هذه القيود وهذا ما سأبحثه في المبحثين التاليين .

المبحث الأول

معيار القيود التي تنفي حرية الموكل في العزل

أوردت القوانين كما ذكرنا قيدين على حرية الموكل في عزل وكيله بارادته المنفردة. اولهما صدور الوكالة لمصلحة الوكيل وثانيهما تعلق حق الغير بالوكالة ، وقد ناقش الفقه والقضاء ثلاثة معايير لتحديد توافر مصلحة الوكيل او الغير في عقد الوكالة وبالتالي حرمان الموكل من عزل وكيله بارادته المنفردة وسوف نتناول هذه المعايير .

أولاً : حصول الوكيل على أجر

اذا كانت الوكالة مأجورة فهل يكفي ذلك لاعتبار ان للوكيل مصلحة في بقائها وبالتالي يحرم الموكل من عزله ؟ .

لقد ورد النص صراحة في القانون المصري مادة (١/٧١٥) والسوري (١/٦٨١) والعراقي (٣/٩٤٧) واللبناني (٨١٠) على ان كون الوكالة بأجر لا يمنع الموكل من عزل وكيله ، فله الحق في عزله متى شاء .

-
- (١) نهاية المحتاج ٥٢/٥ - ٥٥
 - (٢) مواهب الجليل ٢١٤/٥ - ٢١٥

أما القانون المدني الاردني المادة (٨٦٣) والكويتي (٧١٧) فلم تفرقا حين نصتا على حق الموكل في عزل وكيله بين الوكالة المأجورة وغير المأجورة وعلى ذلك فان حصول الوكيل على أجر لا يكفي لاعتبار أن للوكيل مصلحة تحرم الموكل من عزله .

ويأخذ الفقه المصري والفرنسي بهذه القاعدة ويعتبران أن الاتفاق على الأجر لا يكفي للقول بتوافر مصلحة للوكيل تمنع الموكل من عزله . (١)

وفي القانون الانجليزي فان تمكين الوكيل من الحصول على العمولة أو الأجر لا يكفي لاعتبار ان له مصلحة في الوكالة تحرم الموكل من عزله . (٢)

وفي فقه الشريعة الاسلامية ، يرى جمهور الفقهاء ان وجود الأجر في الوكالة لا يحرم الموكل من عزل وكيله (٣) ، وقد خالفهم بعض المالكية وقالوا بلزوم الوكالة المأجورة ، ولزوم الوكالة يحصل في حق الموكل ، الا أن لزوم الوكالة على هذا الرأي لا يؤخذ على انه يحرم الموكل من عزل وكيله مطلقا فقد رأينا أن مقتضى ذلك ان للموكل ان يعزل الوكيل الا ان الوكيل يستحق كامل الأجرة عن الوكالة ان قام الموكل بعزله قبل اتمتهاها . (٤)

مما تقدم نخلص الى القول بأن حصول الوكيل على الأجر لا يكفي للقول بوجود مصلحة للوكيل في الوكالة وبالتالي يحرم الموكل من عزل وكيله ، وقد رأينا ان وجود الأجر في الوكالة في بعض القوانين كان شرطا لاستحقاق الوكيل التعويض عن عزله في وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول دون ان يصل ذلك لا في القانون ولا في الشريعة الاسلامية الى حد حرمان الموكل من عزل وكيله .

(١) السنهوري : الوسط ، ٦/٦٦٥ .

احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٢) ANSOW'S Law of Contract P. 612 -613. The Law of
Fridman .Op. Cit. P. 305.

(٣) معنى المحتاج ٢/٢٣٢ ، كشاف القناع ٣/٤٦٨ ، بدائع المنافع
٠٢٧/٦

(٤) راجع صفحة (٩٣) .

ثانياً : الإرادة الصريحة او الضمنية للمتعاقدين :

يرى بعض الفقهاء الفرنسيين ان مصلحة الوكيل في عقد الوكالة تتحقق عندما تكون له مصلحة في العقد محل الوكالة وان اساس حرمان الموكل من حقه في عزل وكيله يستند الى الإرادة الصريحة او الضمنية للمتعاقدين.

ويؤخذ على هذا الرأي عدم تحديده معيار المصلحة الوكيل او الغير اذ ان القول بأن مصلحة الوكيل تتحقق عندما تكون له مصلحة فسي العقد محل الوكالة ليس فيه اي تحديد لمعيار المصلحة ، اضافة الى ذلك فان القول بأن حرمان الموكل من سلطته في عزل وكيله يستند الى الإرادة الصريحة او الضمنية لطرفي الوكالة يتعارض مع النص صراحة فسي القوانين المختلفة على حق الموكل في العزل رغم كل اتفاق مخالف (١)

ثالثاً : ارتباط الوكالة بعقد آخر ملزم لجانبين :

يرى جانب آخر من الفقه ان مصلحة الوكيل او الغير في عقد الوكالة تتحقق اذا كان عقد الوكالة مرتبطاً بعقد آخر ملزم للجانبين ، كان يوكل المؤمن له المؤمن لمباشرة الدعوى التي ترفع منه او عليه بسبب الخطر المؤمن منه ، او كان يوكل شخصاً آخر بادارة ماله على ان يستوفي حقه له ترتب في ذمة الموكل من الدخل الناتج من هذا المال .

ومع وجاهة هذا الرأي وصحته الا انه يقصر عن ان يكون معياراً لتحديد المصلحة التي تلغي حرية الموكل في عزل وكيله بارادته المنفردة ، وذلك ان ارتباط عقد الوكالة بعقد آخر ملزم للجانبين قد يكون فيه مصلحة للوكيل او للغير وبالتالي لا يكون للموكل عزل وكيله ولكن ذلك لا يغطي جميع الحالات التي يكون للوكيل او للغير مصلحة في عقد الوكالة اذ قد يكون الحق المتعلق بالوكالة ذا مصدر غير ارادي ولذا فان ارتباط الوكالة بعقد آخر لا يشمل

(١) احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

كل حالات تعلق حق الوكيل او الغير بالوكالة . (١)

رابعاً: المعيار المقتصر:

في ضوء ما تقدم، فان المعيار التالي لمصلحة الوكيل او الغير في عقد الوكالة يمكن اعتباره معياراً مناسباً لتحديد هذه المصلحة او هذا الحق .

(أ) صدور الوكالة لمصلحة الوكيل:

تكون مصلحة الوكيل متوافرة في عقد الوكالة اذا كان من شأن الوكالة ان تؤمن للوكيل استيفاء حقه (٢)، سواء اكان هذا الحق مستمداً من عقد ملزم لجانبين كما لو وكد احد شخصاً في بيع عقار له على ان يستوفي الوكيل من ثمنه ديناً له في ذمة الموكل او كان مصدره غير ارادي كالاشراء بلا سبب او الفعل الضار مثال ذلك قيام المدين في هاتين الحالتين باقامة الدائن وكيلا عنه في ادارة امواله على ان يستوفي حقه من ناتج هـــــــــ الاموال .

فاذا صدرت الوكالة لتأمين استيفاء الوكيل لحق له، منع الموكل في هذه الحالة من عزل وكيله ولكن يشترط في حق الوكيل لاعتبارها مانعاً للموكل من العزل ما يلي :-

- ٠١ ان لا يكون هذا الحق مستمداً من عقد الوكالة ذاته بل يجب ان يكون هذا الحق مستقلاً عن عقد الوكالة .
- ٠٢ ان تعطى الوكالة لحماية هذا الحق او لضمان استيفاء ولا يكفي مجرد توافر هذا الحق للوكيل للقول بأن الوكالة المعطاة له من قبل الموكل غير قابلة للعزل .
- ٠٣ ان يكون هذا الحق او المصلحة سابقاً على عقد الوكالة .

(١) احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) راجع قرار محكمة التمييز الاردنية ، رقم ٨٢/٤٥٥ ، المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٨٢ ، ص ١٥٣٢ ، وقرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٨٣/٥٣٢ ، المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ١٩٨٣ ، ص ١٧٤ .

(ب) تعلق حق الغير بالوكالة :

ويتحقق تعلق حق الغير بالوكالة اذا تضمنت الوكالة اشترطا لمصلحة هذا الغير ، بمعنى أن تتجه ارادة كل من الموكل والوكيل الى ترتيب حق مباشر للغير مستمد من عقد الوكالة. (١) تطبيقا للمادة (٢١٠) من القانون المدني الاردني ومايقابلها في التشريعات العربية وان اعطيت المادة (١/٢١١) من القانون المدني الاردني المشترط حق الرجوع عن المشاركة قبل ان يعلن المنتفع رغبته في الاستفادة. منها الا ان توافر حق الغيـــــر يمنع جواز الرجوع عن الاشتراط.

ويشترط في حق الغير الذي يتعلق بالوكالة ما اشترط في مصلحة او حق الوكيل من حيث وجود حق للغير في ذمة الموكل سابق ومستقل عن عقد الوكالة وان يكون من شأن الوكالة تأمين استيفاء الغير لحقـــــه او ضمان استيفاءه له ومثال تعلق حق الغير بالوكالة قيام شخص ببيع ماله غير المنقول الى شخص آخر وقبض ثمنه وتوكيل شخص ثالث لاتمام عملية البيع والتوقيع لدى الدائرة الرسمية نيابة عن البائع ، او قيام المقترض بتوكيل آخر لرهن عقاره لمصلحة المقرض ضمانا للقرض. (٢)

المبحث الثاني

الاثار المترتبة على انتفاء سلطة الموكل في عزل وكيله

يترتب على انتفاء سلطة الموكل في عزل وكيله ارادته المنفردة. نتيجة تعلق حق الوكيل او الغير بالوكالة أشهران ، اولهما انقضاء الاعتبار الشخصي للموكل وشانیهما حرمان الموكل من التصرف في محل الوكالة وسوف اتناول هذين الاثرين في مطلبين :-

(١) انور سلطان : المرجع السابق ٣٢٦ ومابعدها ، واحمد شوقي : المرجع

السابق ، ص ٣١ .

(٢) قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٨٢/٢٢٢ .

المنشور في مجلة نقابة المحامين السنة ٨١ ، ص ٧٥٨ ،

وتمييز حقوق ٨٠/٤٧٣ ، المنشور في مجلة النقابة لسنة ٨١ ، ص ٩٨٧ .

المطلب الأول

انقضاء الاعتبار الشخصي بالنسبة للموكل

يتميز عقد الوكالة عن غيره من العقود بقيامه على الاعتبار الشخصي لكل من طرفيه ، فكل طرف فيه يدخل في اعتباره عند التعاقد شخصية الطرف الاخر ونتيجة لذلك ينقضي عقد الوكالة بموت احد اطرافه او افلاسه او فقدانه لاهليته .

ولكن اذا ما تعلق بالوكالة حق للغير او كانت صادرة لمصلحة الوكيل فان الوكالة تصبح لازمة للموكل وبالتالي فان موته او فقدانه لاهليته لا ينهي الوكالة وذلك لان الامر الهام في عقد الوكالة في هذه الحالة هو استيفاء الوكيل او الغير لحقه بغض النظر عما يقوم بهذا الوفاء ، وقد ورد النص صراحة على هذا في المادة (٣/٨٦٢) من القانون المدني الاردني حيث جاء فيها " تنتهي الوكالة بوفاة الموكل او بخروجه عن الاهلية الا اذا تعلق بالوكالة حق الغير ولم يرد في القوانين العربية الاخرى ولا في القانون الفرنسي نص مشابه لهذا النص الا ان الوضع فيها لا يختلف ، ويجمع الفقه الفرنسي والمصري على ان الوكالة لا تنتهي بموت الموكل اذا كانت في مصلحة الوكيل او الغير اذ ان انتهاءها في هذه الحالة يفوت على الوكيل او الغير فرصة استيفائه لحقه . (١)

وفي القانون الانجليزي اذا كانت الوكالة غير قابلة للانقضاء فان وفاة الموكل او فقدانه لاهليته او افلاسه لا ينهي هذه الوكالة واذا كان الموكل شركة فان حلها او تصفيتها لا ينهي الوكالة غير القابلة للغاء ، وقد حكم في قضيتنا (٢) (Tingley V. Muller) بأن الوكالة غير القابلة للغاء المتعلقة ببيع ارض واعطاء وصل بثمان الشراء لا تعتبر منتهية لان الموكل قد أصبح من مواطني دولة عدوة .

(١) السنهوري : الوسيط ، ٦٥٩/٧ ، واحمد شوقي عبدالرحمن ، المرجع السابق ،

ص ٢٩ - ٣٠

(٢) (1917) 2 Ch. 144, Bowsread on agency P. 422,

Fridman , Op. Cit. P. 311.

وفي فقه الشريعة الاسلامية ذهب من قال من الفقهاء بأن الوكالة تصبح لازمة في حق الموكل اذا تعلق حق الغير بها الى القول بأن الوكالة في هذه الحالة لاتنتهي دون رضا صاحب الحق ، فلو مات الموكل او خرج عن اهليته لاتنتهي الوكالة بذلك^(١) ونلاحظ ان هذا الحكم منسحب على كل من القانون العراقي والكويتي لان الشريعة الاسلامية هي مصدر هذين القانونين.

المطلب الثاني

حرمان الموكل من التصرف في المحل الموكل فيه

يترتب على تعلق حق الوكيل او الغير بالوكالة حرمان الموكل من التصرف في المحل الموكل فيه ، ومع ذلك فقد يقوم الموكل بالتصرف به اذا المحل نظرا لعدم خروج هذا المحل من ملكيته ، فهل يكون تصرفه صحيحا ام غير صحيح ؟ .

هنالك ثلاثة اتجاهات في الفقه والقضاء الاول يعتبر التصرف السدي بحريه الموكل صحيحا والثاني يرى وجوب تطبيق تنازع الحقوق الواردة على شيء واحد والثالث يذهب الى عدم نفاذ تصرف الموكل وهذا ما سنبحثه فيما يلي :-
أولا: اعتبار تصرف الموكل في المحل الموكل فيه صحيحا :

يرى انصار هذا الاتجاه ان تصرف الموكل في محل الوكالة غير القابلة للعزل يعتبر صحيحا على أساس ان الموكل يتصرف فيما يملك ، وينحصر التزام الموكل في مواجهة صاحب الحق سواء كان الوكيل او الغير في تعويضه عن الضرر الذي لحقه نتيجة لعدم قيام الموكل بتنفيذ التزامه بالامتثال عن التصرف في محل الوكالة " .^(٢)

وفي رأبي ان هذا الاتجاه غير سليم لمخالفته لطبيعة الوكالة اللازمة حين يتعلق بها حق الغير او الوكيل وان القول بنفاذ تصرف الموكل في

(١) بدران ابو العينين : الشريعة الاسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود ، ص ٤٧٤ .

(٢) احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

المحل الموكل فيه يمكن الموكل ودون عزل وكيله صراحة ان يتصرف في محل الوكالة وبذلك يخرج المال محل الوكالة من سلطان الوكيل قبل ان يتمكن الوكيل من تنفيذ الوكالة، ويشكل ذلك عزلا ضمنيا للوكيل وهذا مالم يقصده المشرع حين حرم الموكل من حريته في عزل وكيله عن الوكالة التي يتعلق بها حق الوكيل او الغير . (١)

ثانياً: تطبيق قواعد تنازع الحقوق على شيء واحد :

يرى انصار هذا الاتجاه تطبيق قواعد تنازع الحقوق على المحل الموكل فيه من حيث وجوب توافر حسن النية لدى الغير الذي اجرى التصرف مع الموكل وحسن النية هنا هو عدم علمه بوجود الوكالة غير القابلة للعزل .

ويؤخذ على هذا الرأي ان تطبيق قواعد التنازع يكون حين تعهد التصرفات القانونية الصادرة عن صاحب الحق الى اشخاص متعددين فسي حين ان الوضع هنا يختلف حيث ان التصرف يصدر من الموكل وهو مسلوب حسب التصرف في محل الوكالة لتعلق حق الغير او الوكيل بها وعليه لا يمكن تطبيق هذه القواعد على تصرف الموكل في محل الوكالة . (٢)

ثالثاً: عدم نفاذ تصرف الموكل :

ويذهب اصحاب هذا الاتجاه الى عدم نفاذ تصرف الموكل في محل الوكالة غير القابلة للعزل في مواجهة الوكيل او الغير (٣) وقد ذهب بعضهم الى تبرير هذا الاتجاه بالقول " بانه نظرا لان الموكل لم يعد صاحب الحق في محل التوكيل لدخوله في ذمة الوكيل او الغير لذا فان تصرف الموكل في الحق محل التوكيل يكون صادرا من غير مالك " . (٤)

(١) قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٨٢/٤٣١ ، " قرار المخالفة " المنشور

في مجلة نقابة المحامين لسنة ٨٢ ، ص ١٥٧٨ و ١٥٧٩ .

(٢) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٣) السنهوري : الوسيط ، ٩٦٦/٧ ، واحمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ،

ص ٣٩ .

(٤) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

وفي رأبي ان هذا الاتجاه هو الاتجاه الراجح الا ان التبرير الذي ورد اعلاه لا يمكن الاخذ به في ظل القوانين العربية والتي لا يترتب فيها على لزوم الوكالة انتقال محلها من ذمة الموكل الى ذمة الوكيل او الغير ، فقد رأينا أن هذين القيدتين بحرمان الموكل من التصرف في محل الوكالة دون ان يخرجنا هذا المحل من ملكيته أو ينقله الى ذمة اخرى ويبقى الموكل مالكا لمحل الوكالة وان حرم من التصرف فيه ، وقد اخذت محكمة التمييز الاردنية بهذا الاتجاه حين ذهبت فسي قرار لها الى القول بأن " المادة ١٣٢٤ من القانون المدني الاردني تشترط لصحة عقد الرهن بالاضافة الى كون الراهن مالكا للعقار المرهون ان يكون اهلا للتصرف فيه والموكل في الوكالة غير القابلة للعزل بسبب تعلق حق الوكيل ليعتبر اهلا للتصرف اذ انه يعتبر مسلوب حق التصرف" (١)

وقد ورد النص صراحة في القانون المدني الاردني على اعتبار ان تصرف الموكل في المحل الموكل فيه موقوف على اجازة صاحب الحق حيث جاء في المادة (١٧١) ما يلي : " يكون التصرف موقوف النفسا على الاجازة اذا صدر من فضولي في منال غيره او من مالك في مالك له تعلق به حق الغير او من ناقص الاهلية في ماله وكان تصرفه دائرا بين النفع والضرر أو من مكرهاو اذا نص القانون على ذلك .

ولكن رغم ان القاعدة هي عدم نفاذ تصرف الموكل في محله الوكالة غير القابلة للعزل ، الا ان تصرف الموكل في محل الوكالة قد ينفسد بناء على قواعد خاصة (٢) :-

فاذا كان المحل منقولاً يستطيع الغير الذي تصرف اليه الموكل ان يتمسك بقاعدة الحيازة في المنقول سند للملكية (٣) ويكون ذلك اذا كان المحل الموكل فيه في حيازة الموكل وكان هذا الغير حسن النية لا يعلم بوجود الوكالة .

(١) قرار محكمة التمييز رقم ٨٢/٤٣١ المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٨٢ ، ص ١٥٧٤ .
 (٢) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .
 (٣) راجع المواد ١١٨٩ - ١١٩٠ من القانون المدني الاردني .

القسم الثاني

اعتزال الوكيل للوكالة

القسم الثاني

اعتزال الوكيل للوكالة

يترتب على كون الوكالة عقداً غير لازم بالنسبة لطرفيه ان يكون للوكيل الحق في ان يعتزل الوكالة بارادته المنفردة في أي وقت يشاء ضمن شروط وقيود ودون ان يتوقف اعتزاله على موافقة الموكل ، وسوف اتناول في هذا القسم اعتزال الوكيل في القانون وفقه الشريعة الاسلامية في بابين اخص اولهما : للقاعدة وهي حرية الوكيل في اعتزال الوكالة واخص الثاني للقيود الواردة على هذه القاعدة .

الباب الأول

١

القاعدة : للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة بآرادته المنفردة

السبب الأول

القاعدة : للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة بارادته المنفردة

نصت المادة (٨٦٥) من القانون المدني الاردني على أن " للوكيل أن يقيل نفسه من الوكالة التي لايتعلق بها حق الغير ، وعليه ان يعلن موكله وان يتابع القيام بالاعمال التي بدأها حتى تبلغ مرحلة لايششى معها ضرر على الموكل " ، وقد اتفقت المادة (٧١٦) من القانون المدني المصري والمادة (٦٨٢) من القانون السوري والمادة (٩٤٧) من القانون العراقي و (٧١٨) من القانون الكويتي مع نص المادة (٨٦٥) من القانون المدني الاردني من حيث اقرارها للقاعدة العامة وهي حرية الوكيل فسي عزل نفسه من الوكالة .

وفي القانون الفرنسي نجد أن هذه القاعدة مقرررة في المادة (٢٠٠٧) من القانون المدني .

وفي القانون الانجليزي ، القاعدة أن للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة في أى وقت يشاء طالما بقيت الوكالة قائمة ولم تنته لاي سبب من اسباب الانتهاء. (١)

(1) Fridman Op. Cit. P. ٣02. Bowstead on Agency. P. 421.

من الوكالة . (١)

وفي القانون الانجليزي لاتعتبر قاعدة حرية الموكل في عزل نفسه من الوكالة من النظام العام ولذا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، الا أن اثر اتفاق الموكل والوكيل على عدم قيام الاخير بعزل نفسه يقتصر على الزام الوكيل بتعويض الضرر الذي يصيب الموكل نتيجة اعتزال الوكيل للوكالة ، وذلك لان اعتزاله مع وجود الشرط الصريح أو الضمني بعدم الاعتزال يعتبر اخلا لا بالعقد . (٢)

وفي فقه الشريعة الاسلامية لايجوز الاتفاق على ما يخالف هذه القاعدة ، فلو اتفق الموكل والوكيل على عدم عزل الوكيل لنفسه فالعقد صحيح والشرط لاغ ولا أثر له لمخالفته مقتضى العقد . (٣)

نخلص مما تقدم الى القول بأن القوانين المختلفة وفقه الشريعة الاسلامية اتفقت في اقرارها للقاعدة العامة في عقد الوكالة وهي حرية الوكيل في عزل نفسه من الوكالة بارادته المنفردة ، واتفقت التشريعات العربية وفقه الشريعة الاسلامية على اعتبار كل اتفاق يخالف هذه القاعدة ويمنع الوكيل من الاعتزال باطلا ، وقد اختلفت بذلك عن القانون الفرنسي والانجليزي اللذين اتفقا في عدم اعتبار هذه القاعدة من النظام العام وأجازا الاتفاق على خلافها الا أن اثر الاتفاق فيهما يقتصر على الزام الوكيل بالتعويض دون الزامه بالاستمرار في الوكالة .

وإذا كانت هذه هي القاعدة فما هو أساسها القانوني وماهي شروط تطبيقها وهذا ما سنبحثه في الفصلين التاليين :-

(١) السنهوري : الوسيط ، ٦٧٠/٧ هامش ٤ .

(٢) محمد كامل مرسي : المرجع السابق ، ٤٥٨/١ .
Fridman Op. Cit. P. 305. Kenneth Smith & Denis J.
Keenan, Mercantile Law 4th ed. by Denis Keenan Pitman P.145.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٥٤/٤ .

الفصل الأول

الاساس القانوني لحرية الوكيل في اعتزال الوكالة

اختلف الفقهاء في تأسيسهم لقاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة ذهب بعضهم الى تأسيس القاعدة على مجانية الوكالة وذهب آخرون الى القول بأن الاساس القانوني لها يتمثل في ان الوكيل يقوم باسداء خدمة للموكل وبالتالي لا يمكن الزامه بالاستمرار في الوكالة . وسوف اتناول هذين الاتجاهين في مبحثين اتبعهما بمبحث ثالث لبلاس المقترح للقاعدة .

المبحث الأول

مجانية الوكالة كأساس للقاعدة

ذهب بعض الفقهاء الى القول بأن قاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة تستند في أساسها على مجانية الوكالة ، فالاصل في الوكالة ان يعمل الوكيل متبرعا ولهذا يكون له عزل نفسه من الوكالة اذا ما رأى ان الاستمرار فيها يضر بمصلحته ، ويعود هذا الرأي في اصوله الى القانون الروماني حيث كان عمل الوكيل عملا غير مأجور يقوم به الوكيل لمصلحة الموكل فكان للموكل ان ينهي هذا العقد بآرادته المنفردة . وكان للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة اذا ما كان في تنفيذها اضرار بمصلحته . (١)

ويؤخذ على هذا الرأي انه وان كانت الوكالة في الاصل مجانية الا انه ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي في الآونة الاخيرة ، وازدياد دور الوساطة في عمليات التبادل التجاري سواء على مستوى الدولة الواحدة . أم على المستوى العالمي وكذلك الامر بالنسبة للتوكيل في التصرفات الأخرى ، فقد أصبحت مجانية الوكالة بعيدة عن الواقع واصبحت هي الاستثناء رغم بقاء النص في القوانين المدنية العربية على ان الاصل مجانية الوكالة . ما لم يتفق على خلاف ذلك (٢) ، اضافة الى ذلك فان قاعدة حرية الوكيل في عزل نفسه تشمل الوكالة المأجورة وغير المأجورة ومن هنا لا يمكن الاعتماد على مجانية الوكالة كأساس قانوني لقاعدة حرية الوكيل في الاعتزال .

- (١) د. حزبون : المرجع السابق ، ص ١٦ - ١٧ .
(٢) د. حزبون : المرجع السابق ، ص ١٧ . وراجع المادة ٨٥٧ والقانون المدني الاردني وما يقابلها في التشريعات العربية .

المبحث الثاني

قيام الوكيل باسداء خدمة للموكل

يرى بعض الفقهاء ان قاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة تعود الى أن الوكيل حتى ولو كان مأجورا انما يقصد ان يسدى خدمة للموكل ولذا يكون له الحق في أن يعزل نفسه من الوكالة في اي وقت اذا رأى انه لم يعد يرغب في الاستمرار بتقديم هذه الخدمة (١)، وقد عبر عن ذلك فقهاء الشريعة الاسلامية بقولهم انها اعانة من الوكيل للموكل وللوكيل ان يقف عن تقديم هذه الاعانة (٢).

وقد ذهب الى هذا الرأي فقهاء الشريعة الاسلامية حين تحدثوا عن حرية الوكيل في اعتزال الوكالة فقد جاء في مطالب أولى النهي والوكالة والشركة والمضاربه والمساقاه والزراعة والوديعة والجعالة عقود جائزه من الطرفين لان غايتها اذن وبذلك نفع وكلاهما جائز فلكل من المتعاقدين فسخها اي هذه العقود كفسخ الاذن في اكل طعامه (٣). وجاء في المهذب " ويجوز للموكل ان يعزل الوكيل اذا شاء ويجوز للوكيل ان يعزل نفسه متى شاء لانه اذن في التصرف في ماله لكل واحد منهما ابطاله كالاذن في اكل طعامه (٤). وجاء في معنى المحتاج " والوكالة ولو جعل جائزة من الجانبين اي من جانب الموكل لانه قد يرى المصلحة في ترك ما وكل فيه أو في توكيل آخر ومن جانب الوكيل لانه قد لا يتفرغ فيكون اللزوم مضرا بهما (٥).

-
- (١) السنهوري : الوسيط ، ٦٦٩/٧ .
 (٢) مصطفى احمد الزرقا : المدخل الفقهي العام ، مطبعة الالف باء الاديب ، دمشق ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، ٤٥٠/١ .
 (٣) مطالب أولى النهي ٤٥٣/٣ .
 (٤) ابي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي ، المهذب في فقه الامام الشافعي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي واولاده ، بمصر محمود نصار الحلبي وشركاه - خلفاء .
 (٥) مفني المحتاج ٢٣١/٢ - ٢٣٢ .

ولا يمكن اعتبار ما ورد اعلاه اساسا قانونيا لقاعدة حرية الوكيل في عزل نفسه من الوكالة وذلك لان اسداء الخدمة من قبل احد طرفي العقد للطرف الاخر موجوده في كل العقود ولا تقتصر على عقد الوكالة وحده. ومع ذلك لا يستطيع اي طرف فيها انتهاء العقد لهذا السبب .

المبحث الثالث

الاساس المقتـرح

استناد قاعدة حرية الوكيل في الاعتزال على خصائص عقد الوكالة ذكرنا سابقا ان حرية الموكل في عزل وكيله بارادته المنفردة تستند الى خصائص عقد الوكالة من حيث قيامه على الثقة وكونه لمصلحة الموكل وعدم حرمانه الموكل من مباشرة التصرف بنفسه ، اذا اقام غيره لاجراءه (١) وهنا ايضا فان قاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة بارادته المنفردة تستند في اساسها القانوني الى خصائص عقد الوكالة فانه وان كان بإمكان الوكيل نتيجة لقيام عقد الوكالة بينه وبين الموكل الزام الاخير بأثر التصرفات التي يبرمها باسمه مع الغير الا انه غير ملزم باستخدام هذه الامكانية او الاستمرار فيها فيكون له بالتالي ونتيجة لعدم التزامه ان يعزل نفسه من الوكالة في اي وقت يشاء (٢).

(١) راجع صفحة (٤٨) .

(٢) جمال مرسي بدر : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

الفصل الثاني

شروط تطبيق قاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة

الفصل الثاني

شروط تطبيق قاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة

تتعلق الشروط الواجب توافرها لاعمال قاعدة حرية الوكيل فـي عزل نفسه من الوكالة بارادته المنفردة بالوكيل ذاته من حيث كونه صاحب السلطة في الاعتزال وبالموكل والغير من حيث ضرورة علمهم بعزل الوكيل لنفسه وعليه سوف اقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث اخصى اولها :
للشروط المتعلقة بالوكيل واخص ثانيها للشروط المتعلقة بالموكل والغير ثم اخص الثالث لتناول اشر اعتزال الوكيل على الوكيل الفرعي .

المبحث الاول

الشروط المتعلقة بالوكيل

نتناول في هذا المبحث الشروط المتعلقة بالوكيل من حيث كونه صاحب السلطة في الاعتزال من الوكالة ثم الشروط المتعلقة بتعبير الوكيل عن ارادته التي يتم بها الاعتزال وذلك من خلال مطلبين اتبين :-

المطلب الاول

الوكيل هو صاحب السلطة في عزل نفسه من الوكالة

يملك الوكيل الحق في عزل نفسه من الوكالة بارادته المنفردة. ولـنـه ايضاً الحق في ان يوكل غيره للقيام بهذا الاعتزال شريطة ان تكون هذه الوكالة لاحقة للوكالة المراد انهاؤها بالاعتزال ، وذلك لان حق الوكيل في عزل نفسه بارادته المنفردة لا يملح بحد ذاته محلاً لعقد الوكالة لانه من الحقوق المتملة بشخص صاحبها ، اما اذا تعلق الامر باعتزال الوكيل من وكالة قائمة فان ذلك يعتبر تصرفاً قانونياً محددًا يملح محلاً للوكالة . (١)

ولا خلاف بين القانون وفقه الشريعة الاسلامية في ان الوكيل هو صاحب السلطة في الاعتزال وان له القيام بالاعتزال بواسطة وكيل بشرط ان ينصب

(١) راجع صفحة (٤٩) من الرسالة .

هذا التوكيل، على الاعتزال من وكالة قائمة لان الوكيل لا يملك الاعتزال فسي وكالة غير قائمة اذ لا يصح ابطال العقود قبل انعقادها. (١)

واذا كان الوكيل هو صاحب السلطة في الاعتزال فما هي الاهلية المطلوبة المطلوبة فيه لممارسة هذه السلطة وما هي الاهلية المطلوبة في وكيله اذا اراد الاعتزال بواسطة وكيل وما هو الوضع في حالة تعدد الموكلين والوكلاء وهذا ما سنبحثه على التوالي :-

أولا : الاهلية المطلوبة في الشخص الذي يقوم بالاعتزال :

(١) قيام الوكيل بعزل نفسه بنفسه :

يجب ان تتوافر في الوكيل نفس الاهلية التي تطلب توافرها انشاء عقد الوكالة المراد انهائه بالاعتزال وقد رأينا ان الاهلية المطلوبة فسي الوكيل لنشوء العقد ابتداءً هي اهلية التمييز لان اشر تصرف الوكيل ينصرف مباشرة الى الموكل ولذلك لم تتطلب القوانين العربية في الوكيل كمال الاهلية باستثناء القانون المدني الاردني (٢) الذي اشترط في الوكيل ان لا يكون ممنوعا من التصرف فيما وكل به .

وعلى ذلك يجب ان تتوافر في الوكيل اهلية التمييز لممارسة حقه في الاعتزال في القوانين التي لم تشترط كمال الاهلية في الوكيل، اما في القانون المدني الاردني فيجب ان تتوافر في الوكيل كامل الاهلية التي تتطلبها انشاء الوكالة لممارسة حقه في عزل نفسه .

وفي فقه الشريعة الاسلامية اشترط الشافعيه وبعض المالكية (٣) كمال الاهلية في الوكيل بمعنى ان يكون اهلا للتصرف الموكل فيه وعليه لا بد ان يكون

(١) مغني المحتاج ٢/٢٢٣ ، والرسالة ص (٥٠) .

(٢) القانون المدني الاردني المادة ١/٨٢٤ ب/ .

(٣) مغني المحتاج ٢/٢١٧ ، مواهب الجليل ٥/١١٨ .

الوكيل كامل الاهلية لممارسة حقه في الاعتزال ، اما الحنفية والحنابلة (١) ، وبعض المالكية فقد اکتفوا بأن يكون الوكيل مميزا وعليه يكفي التمييز لدى الوكيل عندهم لممارسة الوكيل لحقه في عزل نفسه .

(ب) قيام الوكيل بالاعتزال بواسطة وكيل :

يجب ان تتوافر في الوكيل الذي يقيمه الوكيل الاول لاعتزال الوكالة نيابة عنه نفس الاهلية الواجب توافرها في الوكيل الاول نفسه ، ففسي القوانين التي اکتفت بأهلية التمييز في الوكيل ، يجب ان يكون الوكيل الثاني مميزا ، اما في القانون المدني الاردني فيجب ان يكون الوكيل الثاني كامل الاهلية ، وفي فقه الشريعة الاسلامية يكفي ان يكون الوكيل الثاني مميزا عند الحنفية والحنابلة اما عند الشافعية والمالكية فيجب ان يكون الوكيل الثاني كامل الاهلية .

ثانيا : حالة تعدد الموكليين :

اذا كان الوكيل وكلاء لعدد من الموكليين كأن يكون وكلاء لعدد من الاشخاص في ادارة مال مشترك لهم فهل يملك هذا الوكيل عزل نفسه من الوكالة بالنسبة لبعض الموكليين دون غيرهم ، أم لابد من اعتزاله الوكالة كاملة؟ وللجابة على هذا السؤال يجب التفريق بين حالتين :-

الحالة الاولى : اذا كان محل الوكالة قابلا للتجزئة :

اذا كان محل الوكالة قابلا للتجزئة فان الوكيل يملك عزل نفسه من الوكالة بالنسبة لبعض الموكليين دون غيرهم ، فتنتهي الوكالة بالنسبة للموكليين الذين اعتزل وكالتهم ، وتبقى وكالته قائمة بالنسبة للموكليين الآخرين ، فلو وكل عدة دائنين وكلاء عنهم لاتخاذ الاجراءات ضد مدينهم المفلس فان الوكيل يملك اعتزال الوكالة بالنسبة لبعض الدائنين مع بقائه وكلاء عن الدائنين الاخرين لان اعتزاله بالنسبة لبعضهم لا يمنع استمراره

(١) بدائع الصنائع ١٧١/٧ ، والمغنى ٥/٦٤ .

في الوكالة بالنسبة للاخرين . (١)

الحالة الثانية : اذا كان محل الوكالة غير قابل للتجزئة :

اذا كان محل الوكالة غير قابل للتجزئة فان الوكيل لا يستطيع اعتزال
الوكالة بالنسبة لبعض الموكلين دون غيرهم وذلك لان عدم قابلية محل الوكالة
للتجزئة يمنع قيام الوكيل بالتصرف لبعض الموكلين دون غيرهم وعلى ذلك
اذا كان محل الوكالة غير قابل للتجزئة فلا يملك الوكيل عزل نفسه من
الوكالة بالنسبة لبعض الموكلين ، ولكنه يستطيع اعتزال الوكالة بالنسبة
لجميع الموكلين . (٢)

ثالثا: حالة تعدد الوكلاء :

اذا تعدد الوكلاء لموكلاً واحداً
فما هو اثر اعتزال احد الوكلاء على الوكلاء الاخرين ؟
وللاجابة على هذا السؤال يجب ان نفرق بين حالتين :-
الحالة الاولى : اذا كان مصرحاً لكل وكيل ان يعمل منفرداً :

اذا كان مصرحاً لكل وكيل من الوكلاء المتعددين ان يعمل منفرداً
فيكون لكل وكيل من هؤلاء الوكلاء عزل نفسه من الوكالة دون ان يؤثر
ذلك على وضع الوكلاء الاخرين الذين تبقى وكالتهم قائمة ويبقون مالكيين
للتصرف عن موكلهم ، ومن ذلك ما ذهبت اليه محكمة التمييز الاردنية
من " ان اعتبار عزل المحامي الوكيل نفسه عزلاً لزميله الوكيل بنفس
الوكالة مخالف للقانون " حيث ان وكالة المحامين كانت معطاة لهما مجتمعين
ومنفردين وان اقالة احدهما لنفسه لاتعني اقالة لزميله .
الحالة الثانية : اذا لم يكن مصرحاً لكل وكيل ان يعمل منفرداً :

اذا لم يكن مصرحاً لكل وكيل ان يعمل منفرداً فمن الطبيعي

(١) السنهوري : الوسيط ٦٦٤/٧ ، احمد شوقي عبدالرحمن : المرجع السابق ،

ان يكون للوكلاء مجتمعين ان يعزلوا انفسهم من الوكالة فتنتهي بذلك بالنسبة لهم جميعا، ويملك كل وكيل من الوكلاء عزل نفسه من الوكالة وتنتهي سي الوكالة بهذا العزل بالنسبة لباقي الوكلاء لاستحالة قيامهم باجـراـة التصرف لاعتزال احدهم. (١)

المطلب الثاني

الشروط المتعلقة بالتعبير الارادى الصادر عن الوكيل

لم تشترط القوانين العربية ان يكون التعبير الصادر عن الوكيل باعتزال الوكالة في شكل معين او بصيغة معينة فأي تعبير عن ارادة الوكيل بعزل نفسه يعتبر كافيا لينتج آثاره ، باستثناء القانون اللبناني الذى اشترط في مادته (٨١٤) ان يتم الرجوع عن الوكالة بنفس الصيغة التي اوجب القانون اتباعها لانشائها.

ولم يشترط القانون الفرنسى شكلا معيناً او صيغة معينة لتعبير الوكيل عن ارادته بعزل نفسه ويكون الاعتزال في القانون الفرنسى بأى تعبير يفيد معنى التنحي عن الوكالة. (٢)

ولا يشترط في القانون الانجليزى ان يتم تعبير الوكيل عن ارادته فى الاعتزال بشكل معين فأي تعبير عن ارادة الوكيل بالاعتزال من الوكالة يكون كافيا حتى ولو كانت الوكالة معطاة بشكل رسمى. (٣)

وفي فقه الشريعة الاسلامية لم يشترط الفقهاء صيغة او شكلا معيناً لتعبير الوكيل عن ارادته في عزل نفسه من الوكالة فأي تعبير عن ارادة الوكيل يكفي لينتج آثاره .

والتعبير عن ارادة الوكيل في الاعتزال الوكالة اما أن يكون صريحاً أو يكون ضمناً يستنتج من سلوك الوكيل وهذا ما سنبحثه على التوالي .

(١) قرار محكمة التمييز رقم ٨٥/١١٥ ، منشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ١٩٨٥ ، ص ١٢٠٩ .

(٢) نقلا عن السنهورى: الوسيط ، ٧/٦٧٠ .

Fridman . Op. Cit. P. 305.

(٣) السنهورى : مصادر الحق ، ٤١/١ - ٤٣ .

أولاً: التعبير الصريح الصادر عن الوكيل بالاعتزال :

لايثير التعبير الصريح الصادر عن الوكيل باعتزال الوكالة أية صعوبات حيث ان القوانين المختلفة لم تتطلب شكل او صيغة معينة في هذا التعبير ولذا نطبق على هذا التعبير القواعد العامة فـ في التعبير عن الارادة. وعلى ذلك يمكن ان يكون هذا التعبير باللفظ او بالكتابة او بالاشارة المعهودة. (١)

ثانياً: التعبير الضمني الصادر عن الوكيل باعتزال الوكالة :

تستنتج ارادة الوكيل الضمنية بعزل نفسه من الوكالة من سلوكه الدال على اتجاه هذه الارادة الى الاعتزال ومن الصعب وضع معيار عام لاعتبار بعض التصرفات التي يقوم بها الوكيل عزلاً لنفسه من الوكالة، ويعود لقاضي الموضوع استخلاص ان ارادة الوكيل بقيامه بتصرف ما قد اتجهت الى الاعتزال أم لا وذلك تبعاً لظروف كل قضية ، ويمكن الاشارة الى بعض التصرفات التي اذا ما صدرت عن الوكيل قد تعتبر اعتزالاً ضمناً للوكالة او لا تعتبر حسب الظروف :-

- ١٠ اذا وجد نص قانوني يعتبر بعض التصرفات المادرة عن الوكيل اعتزالاً منه للوكالة فان صدور هذا التصرف من الوكيل يعتبر اعتزالاً ضمناً منه للوكالة من ذلك ما جاء في المادة (٨٦٢) من القانون المدني الأردني على أنه : " ينعزل الوكيل بالخصومة اذا اقر عن موكله في غير مجلس القضاء ، كما ينعزل اذا استثنى الاقرار من الوكالة فأقر في مجلس القضاء او خارجه " ، ففي ظل هذا النص يعتبر الوكيل بالخصومة معتزلاً للوكالة اذا اقر عن موكله خارج مجلس القضاء ، او اذا اقر عن موكله في المجلس او خارجه اذا كان الاقرار مستثنى من الوكالة .

(١) السنهاوري : مصادر الحق ، ٤١/١ - ٤٣ .

- ٠٢ ان عدم قيام الوكيل بتنفيذ الوكالة او عدم وفائه بالتزاماته —
الناجئة عن عقد الوكالة ، لايعتبر اعتزالا من الوكيل للوكالة وفسى
هذا الخصوص ذهبت محكمة التمييز الاردنية الى القول في قرار
لها " ان مجرد تقديم الاستئناف من المميزين بالذات وكون وكيلهما
رفض تبليغ اية ورقة قضائية لايفيد انه قد عزل نفسه من
الوكالة ولهذا من حق الوكيل ان يقدم لائحة التمييز نيابة عنهما
بالاستناد لنفس الوكالة المعطاة له منهما". (١)
- ٠٣ قبول الوكيل لوكالة أخرى ضد موكله فيما لايدخل في الخصوص الموكل
به في الوكالة الأولى لايعتبر اعتزالا منه للوكالة وقد ذهب
محكمة التمييز الاردنية الى القول في قرار لها " انه اذا كان
المحامي وكيلًا عاما حددت وكالته بامور معينة فان دخوله وكيلًا
ضد موكله فيما لايدخل في الخصوص الموكل به لايفيد انه عزل نفسه
من الوكالة العامة ". (٢)
- ٠٤ اذا قام الوكيل بأى تصرف وكان من شأن هذا التصرف ان يمنعه
من الاستمرار في الوكالة فان ذلك يعتبر اعتزالا ضميا من الوكالة
كتعيين الوكيل وزيرا او اشتغاله بالتجارة وقد ذهب القضاء المصري
ومحكمة عابدين الجزئية في حكم لها " انه ينقضي توكيل المحامي
بتعيينه وزيرا تطبيقيا لحكم قانون المحاماة ". (٣)
- وفي فقه الشريعة الاسلامية ناقش الفقهاء مدى اعتبار بعض التصرفات
الصادرة عن الوكيل اعتزالا منه للوكالة ومن هذه التصرفات :-
- ٠١ قبول الوكيل وكالة من شخصان تتعارض مع الوكالة الأولى حيث اعتبر
قبول الوكيل للوكالة الثانية عزلا ضميا لنفسه من الوكالة الأولى
فقد جاء في مطالب اولى النهي " وكذا تبطل وكالة (من) اى وكيل
(قيل له اشتر كذا بيننا ، فقال) مقول له كذا : (نعم ، ثم قالها)

(١) قرار تمييز حقوق رقم ٦٨/٢٤٦ ، منشور في مجلة نقابة المحامين
لسنة ٦٨ ، ص ٨٠٤

(٢) قرار تمييز حقوق رقم ٧٠/٤٨ ، منشور في مجلة نقابة المحامين لسنة
٧٠ ، ص ٢٥٥

(٣) محكمة عابدين الجزئية حكم صادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٠ ، نقل محمد كامل
مرسي : المرجع السابق ، ٤٥٨/١ ، هامش (١) .

اي نعم (لا) انسان (آخر) بعد قوله له اشتره بيننا (فقد عزل نفسه من وكالة الاول ، لان اجابته للشاني دليل رجوعه عن اجابته الا اول " (١).

٠٢ تصرف الوكيل في محل الوكالة على وجه يخالف تنفيذها ، كانفاساق الوكيل لثمن الشراء او خلطه محل الوكالة بما لا يميز به ، فقمند اعتبر ذلك اعتزالا من الوكيل للوكالة فقد جاء في مطالب اولى النهي ، " وتبطل الوكالة بانفاق ما امر به اي بشراء به ونحوه وكذا تبطل لو تصرف ولو بخلطه بما لا يميز به . (٢)

٠٣ جحود . الوكالة :

يرى بعض الفقهاء ان جحود الوكيل للوكالة يعتبر اعتزالا منسبه لها (٣) في حين ذهب فريق آخر من الفقهاء الى القول بأن جحود الوكالة لا يعتبر اعتزالا لها " كما لو انكر زوجه امرأة ثم قامت بها البينه فانه لا يكون طلاقا . (٤)

وقد ذهب فريق آخر الى التفريق بين انكار الوكالة لنسيانها او لفرض للوكيل في الانكار ، كخوف استيلاء ظالم على المال الموكل فيه وفي هذه الحالة لا يعتبر جحود الوكالة اعتزالا لها لوجود العذر ويبين تعمد الانكار فاذا تعمد الوكيل جحود الوكالة دون أن يكون له غرض في ذلك عد ذلك اعتزالا منه للوكالة لان الجحود في هذه الحالة رد للوكالة . (٥)

٠٤ تعدى الوكيل :

اذا تعدى الوكيل ولبس الثوب الموكل ببيعه او ركب الدابة أو نحوهما فقد رأى اغلب الفقهاء ان ذلك لا يعتبر اعتزالا منه للوكالة وعلوا ذلك بأن الوكالة اذن في التصرف مع الاستئمان فاذا زال احدهما

(١) مطالب اولى النهي ٢/٤٥٧

(٢) مطالب اولى النهي ٣/٤٥٧

(٣) الفروع ٤/٣٤٢

(٤) مطالب اولى النهي ٣/٤٥٧

(٥) مغني المحتاج ٢/٢٣٣

لم يزل الاخر^(١)، وذهب فريق آخر من الفقهاء الى التفريق بين تلتسـف المحل الموكل فيه في حالة تعدى الوكيل واعتبروا تعدى الوكيل فـي هذه الحالة اعتزالا للوكالة وبين بقاء المحل الموكل فيه وفي هذه الحالة لم يعتبروا تعدى الوكيل عزلا لنفسه من الوكالة.^(٢) فقد جاء في الفـسـرـوع " لو تعدى الوكيل فليس الشوب ونحوه فهل تبطل الوكالة وينعزل أم لا ؟ اـحـدـهـمـا لـا تـبـطـل بـذـلـك وـهـو المـصـحـيـح ذـلـك لـان الـوـكـالـة اذـن فـي التـصـرـف مـع الـاسـتـمـان فـاذا زـال اـحـدـهـمـا لـم يـزـل الـاخر ، وـالـوجـه الـثـانـي تـبـطـل الـوـكـالـة حـكـاه اـبـن عـقـيـل فـي نظـريـاتـه وـغـيـره وـجـزم بـه القـاضـي فـي خـلافـه ، وـقال فـي المـسـتـوعـب وـمن تـابـعـه : اـطـلـق اـبـو الخـطـاب القـول بـأنـهـمـا لـا تـبـطـل بـتـعـدـى الـوـكـيـل فـيـمـا وـكـل فـيـه وـهـذا فـيـه تـفـصـيـل وـملـخـصـه انـه ان اتـلـسـف بـتـعـدـيـه عـمـا وـكـل فـيـه بـطـلت الـوـكـالـة وان كان عـمـا تـعـدـى فـيـه باقـيـة . لـم تـبـطـل " .^(٣)

المبحث الثاني

الشروط المتعلقة بالموكل وبالغير

تتعلق هذه الشروط بعلم الموكل والغير بقرار الوكيل عزل نفسه من الوكالة وبالشخص المكلف بالاعلام ووسيلته وسوف اتناول هذه الامور في ثلاثة مطالب اخص اولها لعلم الوكيل وثانيها لعلم الغير وثالثها للشخص المكلف بالاعلام ووسيلته .

المطلب الاول

علم الموكل باعتزال الوكيل للوكالة .

الزم القانون المدني الاردني في مادته (٨٦٥) للوكيل باعلان الموكل باعتزاله للوكالة حيث نصت المادة المذكورة على انه " للوكيل ان يقبل نفسه من الوكالة التي لايتعلق بها حق الفيز وعليه ان يعلن موكله " ومقتضى هذا النص ان لاينتج الاعتزال اثره الا بعد علم الموكل به .

(١) مطالب اولى النهي ٤٥٨/٣ ، والفروع ٣٤٣/٤ .

(٢) الفروع ٣٤٣/٤ .

(٣) الفروع ٣٤٣/٤ .

وقد ذهب الى اشتراط علم الموكل باعتزال الوكيل للوكالة ايضاً القانون المدني العراقي في مادته (٢/٩٤٧) والتي جاء فيها " ولايتحقق انتهاء الوكالة بالعزل الا بعد حصول العلم للطرف الثاني " ، وكذلك ذهب القانون المدني الكويتي في مادته (١/٧١٨) والمصري في مادته (٧١٦) والسوري في مادته (٦٨٢) الى اشتراط علم الموكل باعتزال الوكيل حيث ورد النص في هذه القوانين على ان الاعتزال يتم باعلانه الى الموكل ، وقد ذهبـت المادة (٨٣٥) من قانون الموجبات والعقود اللبناني الى عدم جواز عدول الوكيل عن الوكالة الا اذا ابلغ عدوله للموكل .

يتبين لنا مما تقدم ان القوانين العربية قد اتفقت فيما بينها على اشتراط علم الموكل باعتزال الوكيل للوكالة حتى يصح وقوع عدول الوكيل وقبل علم الموكل باعتزال وكيله تبقى وكالته قائمة ويكون الوكيل ملزماً بالاستمرار في تنفيذها .^(١) ومن تطبيقات القضاء الاردني في هذا المجال ما ذهبت اليه محكمة التمييز في قرار لها من أنه " اذا اعاد الوكيل بالخصومه الذي عزل نفسه من الوكالة ، وعلم الموكل بالعزل ، وظلسب ادخاله في الدعوى مرة ثانية بدون توكيل جديد فان جميع اجراءات الخصومة التي تتم بمواجهته بعد ذلك التاريخ تعتبر باطلة لانه لم يعد له صفة في تمثيل الوكيل " .^(٢) وفي قرار آخر لها ذهبت محكمة التمييز الى انه " اذا دون الوكيل بيع الارض شرحاً على الوكالة بأنه متنازل عنها ، ثم عاد بعد التنازل وبيع الارض ذاتها ، وسجل عقد البيع في دائرة التسجيل ، فان قيام صاحب الارض (الموكل) باستلام الثمن بعد علمه بوقوع البيع الرسمي تعتبر اجازة منه لهذا العقد . ويكون البيع بعد هذه الاجازة بيعاً صحيحاً " .^(٣) ولم يتطرق هذا القرار الى علم الموكل او عدمه بما دونسه الوكيل على الوكالة بأنه متنازل عنها ، ونحن نفترض هنا أن الموكل علم باعتزال الوكيل اذ لو لم يعلم لكانت الوكالة قائمة ولتم البيع

(١) السنهوري : الوسيط ، ٧/٦٧٠ .

(٢) قرار تمييز حقوق رقم ٧٨/٢٧٥ ، منشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٧٨ ، ص ١٥٤٩ .

(٣) قرار تمييز حقوق رقم ٨٥/٦٥ ، منشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٨٥ ، ص ٨٠٤ .

بموجبها دون ان يتوقف ذلك على اجازة الموكل مالك الارض للبيع .

وفي القانون المدني الفرنسي اشترطت المادة (٢٠٠٧) علم الموكل باعتزال الوكيل للوكالة لينتج هذا الاعتزال اثره حيث نصت على أن " للوكيل أن يعتزل الوكالة وذلك باعلان الموكل بهذا الاعتزال".

وفي القانون الانجليزي يتم الاعتزال (Renunciation) باعلان الوكيل الموكل باعتزاله للوكالة . (١)

وفي فقه الشريعة الاسلامية كان للفقهاء من ضرورة علم الموكل باعتزال وكيله اتجاهان :-

الاول : ويرى ان علم الموكل باعتزال الوكيل للوكالة ليس شرطا لصحة وقوع الاعتزال ، فللوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة وهذا- الاعتزال ينتج اثره في الحال دون ان يتوقف ذلك على علم الموكل ، وقد ذهب الى هذا الرأي الشافعية والحنابلة وحجتهم في ذلك ان الاعتزال قطع للعقد لايحتاج للرضا وما لايحتاج للرضا لايحتاج للعلم ، جاء في معنى المحتاج " ولا فرق بين ان يكون الموكل غائبا او حاضرا لانه قطع عقد فلا يفتقر الى حضور من لايعتبر رضاه كالطلاق " . (٢)

الثاني: ويرى ان علم الموكل باعتزال وكيله هو شرط صحة لوقوع هذا الاعتزال، فقبل علم الموكل باعتزال الوكيل للوكالة ، لاينتج هذا الاعتزال اثره وتبقى الوكالة قائمة وهذا ما ذهبت اليه الحنفية ، جاء في تكملة ابن عابدين " يشترط علم الموكل بعزل وكيله نفسه لان تصحيح عزل نفسه من غير علمه تغيير بالموكل " (٣) ، وقد استثنوا من شرط علم الموكل باعتزال الوكيل حالتين لم يعتبروا فيها علم الموكل شرط صحة للاعتزال الاولى عزل الوكيل بالخصومة نفسه ، والثانية عزل الوكيل لنفسه اذا كانت وكالته لشراء شيء بعينه . (٤)

(١) Lowe V. Rutherford The mpson Me Rae Ltd. (1971).14.DLR (3d), -Fridman Op. Cit. P.305., Bowstead on Agency P. 432.

(٢) معنى المحتاج ٢٣٢/٢ ، والمعني ١٠٣/٥ .

(٣) تكملة ابن عابدين ٢٨٥/٧ .

(٤) تكملة ابن عابدين ٢٨٥/٧ ، حاشية ابن عابدين ٤٥٨/٤ .

والذي ارجحه هنا هو رأى الحنفية وما ذهب اليه القوانين من ان علم الموكل بعزل الوكيل لنفسه شرط لصحة وقوع هذا الاعتزال وذلك دفعاً للضرر الذي قد يصيب الموكل نتيجة عدم علمه باعتزال وكيله للوكالة .

المطلب الثاني

علم الغير باعتزال الوكيل للوكالة

لم يرد في القانون المدني الاردني او المصري او السوري او الكويتي نص يعالج علم الغير باعتزال الوكيل واثره ، وقد رأينا ان نص المادة (١١٤) من القانون المدني الاردني والمواد القابلة لها في القوانين المذكورة قد عالجت الجهل المشترك بانتهاء الوكالة لكل من الوكيل والغير الذي يتعاقد معه . (١) حيث اعتبر هذا النص ان التصرف الذي يجريه الوكيل مع الغير في هذه الحالة نافذ بحق الموكل .

أما حالة جهل الغير وحده بانتهاء الوكالة وقيامه بالتعاقد مع الوكيل الذي سبق له ان اعتزل الوكالة او علم بانتهائها فلم تعالجها نصوص هذه القوانين .

ويشجع الفقه والقضاء في ظل هذه القوانين الى اقرار عدم جواز الاحتجاج على الغير حسن النية الذي يتعاقد مع الوكيل دون ان يكون عالماً بانتهاء الوكالة حتى ولو كان الوكيل عالماً بانتهائها ، ويترتب على ذلك ان يكون التصرف الذي يجريه الوكيل المعتزل نافذاً بحق الموكل استناداً الى قواعد الوكالة الظاهرية .

والهدف من ذلك حماية الغير حسن النية (٢) وضمان لاستقرار المعاملات بين الناس . (٣)

(١) انظر صفحة (٦٤) من الرسالة .

(٢) عبد الباسط جميعي : المرجع السابق ، ص ٢٩٧ ، وراجع قرار محكمة التمييز الاردنية رقم ٧٨/٣٨٣ ، المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٧٩ ، ص ٦٠٢ .

(٣) راجع قرار محكمة التمييز الاردنية ، رقم ٦٧/٢٩٣ ، المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٦٨ ، ص ٢٣١ .

ومن تطبيقات القضاء المصري في هذا المجال ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف المختلطة من " ان الاعمال التي يباشرها الوكيل بعد انتهاء الوكالة تلزم الموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل اذا كان هذا الغير يجهل انقضاء النيابة وذلك ليس في الحالتين المذكورتين في المسألة (٦٥١/٥٣٠) فحسب بل ايضا في حالة التنازل الاختياري عن الوكالة. (١)

أما القانون العراقي فقد عالج هذا الوضع صراحة حيث نص في مادته (٩٤٨) على انه " لا يحتج بانتهاء الوكالة على الغير الحسن النيسة الذي تعاقد مع الوكيل قبل علمه بانتهائها " وكذلك فعل القانون اللبناني حين نص في مادته (٨١٣) على " ان العزل عن الوكالة كلها أو بعضها لا يكون نافذا في حق شخص ثالث حسن النية اذا عاقد الوكيل قبل ان يعلم بعزله على انه يبقى للموكل حق الرجوع على وكيله " ، والعزل هنا يشمل ايضا الاعتزال وذلك ان حق رجوع الموكل على الوكيل لا يكون الا اذا كان يعلم بانتهاء الوكالة او قام بعزل نفسه وتعاقد بعد ذلك مع الغير حسن النية .

ولا خلاف بين هذه القوانين في أن علم الغير باعتزال الوكيل للوكالة هو شرط لنفاذ الاعتزال في مواجهتهم وليس شرط صحه لوقوع الاعتزال ومقتضى ذلك ان الوكالة تكون قد انتهت وان نفاذ تصرف الوكيل رغم انقضاء الوكالة يكون بموجب الوكالة الظاهرة اي مظهر الوكالة الذي خلفته الوكالة الحقيقية التي انتهت وعلى ذلك يشترط لاعمالها ان يكون هناك مظهر للوكالة يدفع الغير الى الاعتقاد بوجودهما وان لا ينسب خطأ الى الغير أي ان يكون مظهر الوكالة من الوضوح بحيث يخفي الانتهاء على الرجس العادي. (٢)

ومن الطبيعي ان يكون للموكل او للغير الحق في الرجوع بالتعويض على الوكيل المعتزل الذي قام بابرام التصرف مع الغير باسم موكله اذا كان له مقتضى طبقا للقواعد العامة .

(١) استئناف مختلط ١٧/٤/١٩١٣ (بليتان ٢٥ ص ٣١٩) نقلا عن : محمد كامل مرسي : المرجع السابق ، ج ١ ، هامش صفحة ٤٦٠ .
(٢) عبد الباسط الجميعي : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

وإذا انتقلنا الى القانون الفرنسي نجد انه اذا اذا تعاقداً الغير مع الوكيل الذي اعتزل الوكالة دون ان يكون هذا الغير عالماً باعتزال الوكيل ، او لم يكن بمقدوره ان يعلم بهذا الاعتزال لو بذل من الجهه ما تقتضيه ظروف الحال من الرجل العادى^(١) ، يكون التصرف الذي يجريه الوكيل معه نافذا بحق الموكل .

وفي القانون الانجليزى نجد أن قانون الوكالات الرسميه (The Powers of Attorney Act , 1971) قد وفر حماية للغير حسن النية اذا تعاقداً مع الوكيل دون ان يكون عالماً بانقضاء الوكالة قسم ه (٢) و ه (٥) باشرطه علم الغير بانتهاء الوكالة لتنفيذ هذا الانتهاء فـي مواجهته وبالتالي اعتبر التصرف الذي يجريه الوكيل المعتزل مع الغير حسن النية نافذاً بحق الموكل بموجب وكالة ظاهرة ، ويكون للموكل الرجوع على الوكيل لمطالبته بالتعويض تطبيقاً لنص القسم ه (١) من قانون الوكالات الرسميه الذي اشترط لحماية الوكيل من المسؤوليه ان لا يكون عالماً بانتهاء الوكالة^(٢) وهذا غير متوفر في حالة الاعتزال .

وفي قانون العموم نجد ان لزوم توفر العلم بانتهاء الوكالة للغير الذي يتعامل مع الوكيل لا يشترط كقاعدة عامة ، او كشرط لصحة وقوع العزل بل يشترط كشرط نفاذ بحق الغير حين تكون الوكالة ظاهرة بحيث يكون هناك معرفة عامة بها " (Commoⁿ Knowledge) " ففي هذه الحالة يشترط علم الغير بانتهاؤها حتى يمكن الاحتجاج بهذا الانتهاء مهما كان سببه^(٣) (Treuman V. Loder) وكذلك يشترط علم الغير بالاعتزال اذا استمر الموكل باظهار ان الوكيل يتمتع بسلطة التصرف نيابة عنه مما يحمسـل الغير على الاعتقاد باستمرارية الوكالة ، ففي هاتين الحالتين اذا لم يتوفر العلم للغير لا يكون الاعتزال نافذاً بحقه ويكون التصرف الذي يجريه الوكيل المنعزل نافذاً بحق الموكل .^(٤)

- (١) عبدالباسط جميعي : المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .
 (٢) Fridman Op. Cit. P. 317.
 (٣) Treuman V. Loder (1840). Ad & El 587., Markesinis , and Munday, Op. Cit. P. 179.
 (٤) Fridman . Op. Cit. P. 310. , ANSON'S Law of Contract

ويرتب قانون العموم على عاتق الوكيل التزاماً ضمناً في مواجهته الطرف الثالث بضمان شرعية وكالته ، اي ان الوكيل يضمن أن له سلطة في التعاقد نيابة عن الموكل، (Implied Warranty of Authority) ويرتب على ذلك ان يكون الوكيل مسؤولاً في مواجهة الغير اذا كان حين التعاقد لا يملك سلطة القيام بالعقد نيابة عن الموكل حتى ولو كان العقد الذي اجراه نافذا بحق الموكل بموجب الوكالة الظاهرة ، وقد تقرر هذا الحكم في قضية (١) (Collen V. Wright) حيث تقرر فيها مسؤولية الوكيل الذي تعاقد مع شخص ثالث ، لايجار مزرعة للاصيل ، ولم يكن حين التعاقد ذا سلطة بالتصرف نيابة عن مالك الزراعة ، على أساس انه أدخل بالشرط الضمني المتضمن كفالته لشرعية سلطته ، وقد شمل التعويض تكاليف الدعوى الفاشلة التي رفعها الشخص الثالث على الاصيل لمطالبته بالتنفيذ العيني للوكالة .

وفي فقه الشريعة الاسلامية لم يشترط الفقهاء علم الغير باعتزال الوكيل لا كشرط صحة ولا كشرط نفاذ في مواجهة الغير فالوكالة تنشأ في مجرد عزل الوكيل لنفسه على رأى من لم يشترطوا علم الموكل بالاعتزال وباعلان الموكل بالاعتزال على رأى من قالوا بأن العلم شرط لصحة الاعتزال ويكون هذا الاعتزال نافذا بحق الغير علم به ام لم يعلم ، ويرتب على ذلك ان لا يكون التصرف الذي يجريه الوكيل المعتزل نافذاً بحق الموكل الا اذا اجازه هذا الاخير .

المطلب الثالث

الشخص المكلف بالاعلام ووسيلته

يجب التفريق في الشخص المكلف بالاعلام هنا بين اعلان الموكل بالاعتزال واعلان الغير به وهذا ما سنتناوله في البندين التاليين ونتبعهما بثالث نتناول فيه وسيلة الاعلام .

(1) Collen V. Wright (1857), 8 E & B 647, Fridman .Op. Cit. P. 183.

أولاً: اعلام الموكل بالاعتزال :

يقع واجب اعلان الموكل باعتزال الوكيل للوكالة على عاتق الوكيل وعليه ايضا يقع عبء اثبات ان الموكل قد علم بالاعتزال وذلك تطبيقاً لنص المادة (٨٦٥) من القانون المدني التي نصت " وعليه (أى على الوكيل) أن يعلن موكله " ، وتطبيقاً لنص المادة (٧١٦) مصرى و(٧١٨) كويتي و (٦٨٢) سوري والتي ورد فيها " ويتم التنازل باعلانه للموكل " .

اما القانون العراقي فقد أورد نصاً شمل حالتي العزل والاعتزال حين نص في مادته (٢/٩٤٧) على انه " لايتحقق انتهاء الوكالة بالعزل الا بعد حصول العلم للطرف الثاني ومقتضى هذا النص ان يكون الوكيل هو الشخص المكلف باعلام الموكل في حالة قيامه بعزل نفسه من الوكالة .

ومع أن الشخص المكلف باعلام الموكل بالاعتزال هو الوكيل فلا يشترط حصول علم الموكل عن طريقه بل يكفي ان يحصل العلم للموكل ويقع على عاتق الوكيل هنا اثبات علم الموكل باعتزاله للوكالة تطبيقاً للقواعد العامة التي تقضي بأن من تحمل التزاماً تحمل عبء اثبات وفائه به وان الاصل هو حسن النية وهو مفترض وهو في هذا المقام جهل الموكل بعزل الوكيل نفسه من الوكالة .

وفي القانون الانجليزي يقع على عاتق الوكيل الذى عزل نفسه من الوكالة اعلان موكله باعتزاله للوكالة. (١)

ثانياً: اعلام الغير باعتزال الوكيل للوكالة :

يقع على عاتق الموكل اعلام الغير باعتزال وكيله للوكالة وبأنه لم يعد له سلطة في التصرف نيابة عنه فاذا ما قصر في ذلك فان التصرف الذى يجريه الوكيل المعتزل يكون نافذاً بحقه بموجب الوكالة الظاهرة ان توافرت شرائطها . ومن تطبيقات القضاء المصرى في هذا المجال ما ذهبت اليه

(1)

Fridman Op. Cit. P. 305 , Bowstead on Agency. P. 423.

محكمة النقص المصرية من القول " بأن الشارع الزم الموكل ان يعلن عن انقضاء الوكالة وحمله مسؤولية اغفال هذا الاجراء . فاذا انقضت الوكالة بالعزل أو الاعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الاجراءات صحيحة في مواجهة الوكيل . (١)

ومن الطبيعي ان يكون للموكل الحق في الرجوع على الوكيل لمطالبته بالتعويض عن الضرر الذي يصيبه نتيجة لتصرف الوكيل بعد اعتزاله تطبيقا للقواعد العامة .

وفي القانون الانجليزي يقع على عاتق الموكل اعلان الغيـــــر باعتزال وكيله وبانه لم يعد له سلطة التصرف نيابة عنه وذلك في الحالات التي يوجب القانون الانجليزي فيها اعلام الغير بانتهاء الوكالة وهي حالات الوكالة الظاهرة ، فاذا لم يعلن الموكل الغير بانتهاـاء الوكالة للوكيل يكون التصرف الذي يجريه الوكيل مع الغير حسن النيـــــة نافذا بحق الموكل . (٢)

ولا يخل نفاذ التصرف الذي يجريه الوكيل بحق الموكل بمسؤولية الوكيل في مواجهة الموكل وذلك لقيام الوكيل بالتصرف نيابة عنه من غير أن يكون مخلوا بذلك وفي مواجهة الغير لاخلاله بكفالاته الضمنية لشرعية سلطته . (٣)

لم تشترط القوانين العربية ولا القانون الفرنسي ان يكون اعلان الموكل او الغير باعتزال الوكيل للوكالة في شكل معين أو بوسيلة معينة وقد شد عن ذلك القانون اللبناني باشرطه في مادته (٨١٤) أن " عندما يوجب القانون صيغة معينة لانشاء الوكالة يجب استعمال الصيغة نفسها للرجوع عنها " وفيما عدا القانون اللبناني لايشترط ان يتم الاعلان بوسيلة

(١) (نقض مدني ٢٠ ابريل سنة ١٩٦١ ، مجموعة احكام النقص ١٢ رقم ٥٢، ص ٣٨٢) .

نقلا عن السنهوري : الوسيط ، ٦٧٢/٧ ، هامش (٢) .

(٢) Treuman V. Looder (1840) 11 A. de El B 589, Markasinis and Munday. Op. Cit. P. 179.

وراجع : سميحة القليوبي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(٣) Collen V. Wright (1857) B E & B 647, Fridman. Op. Cit. P. 183.

معينة ولا يشترط كذلك ان يتم بواسطة الشخص المكلف به بل يكفي توافر العلم للموكل او للغير بأن الوكيل قد عزل نفسه من الوكالة حتى يكون هذا الاعتزال نافذا في مواجعتهم ، ويعود لقاضي الموضوع تقدير ما اذا كانت الوسيلة التي اتبعها المكلف بالاعلام كافية او غير كافية لتوافر العلم تبعاً للظروف المحيطة بكل قضية . (١)

وفي القانون الانجليزي لا يشترط ان يتم الاعلان في شكل معين او بوسيلة معينة ، فاذا كانت الوكالة قد تمت كتابة او بشكل رسمي فليس من الضروري ان يتم انهاؤها او الاعلان عن انهاؤها بنفس الطريقة ، كما لا يشترط ان يتم الاعلان من قبل الطرف المكلف بالاعلان بل يكفي العلم عن اي طريق . (٢)

وفي فقه الشريعة الاسلامية رأينا ان من قال بأن علم الموكل شرط لمحض الاعتزال لم يشترط ان يتم هذا العلم بوسيلة معينة او عن طريق الوكيل ولا يختلف الوضع في فقه الشريعة الاسلامية في هذا المقام عما ذكرنا سابقاً حين تحدثنا عن عزل الموكل لوكيله اذ يكفي ان يتحقق العلم للموكل باعتزال وكيله على رأى من اشتراطه لينتج أثره دون أن يكون مشروطاً ان يتم عن طريق الوكيل شخصياً أو بوسيلة معينة . (٣)

المبحث الثالث

اثر اعتزال الوكيل على الوكيل الفرعي " نائب الوكيل "

الاصل في كل من القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي واللبناني انه ليس للوكيل ان ينيب عنه غيره في اجراء التصرف الموكل فيه الا اذا كان مفوضاً بذلك ، اما في القانون المدني المصري والسوري والفرنسي فالاصل ان للوكيل

(١) عبدالباسط جميعي : الوكالة الظاهرة ، ص ٢٨٢ ، احمد شوقي عبد الرحمن :

المرجع السابق ، ص ٢١ ، وراجع الرسالة صفحة (٧٠) .

(٢) Munro V. De Chemant (1815) 4 Camp 215, Fridman,
Op. Cit. P. 318.

(٣) راجع الرسالة صفحة (٧١) . رد المحتار على الدر المختار ٤/٤٣٤ ،

مغني المحتاج ٢/٢٣٣ ، وشرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل

انابة غيره في اجراء التصرف الموكل فيه مالم يمنعه الموكل من القيام بذلك. (١)

فاذا اقام الوكيل وكيلا ثانيا لاجراء التصرف الموكل فيه فما هو
اثر اعتزال الوكيل الاول على وكالة الوكيل الثاني ؟

لقد ورد النص صراحة في كل من القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي واللبناني على اعتبار الوكيل الثاني الذي يقيمه الوكيل الاول وكيلا للموكل وبالتالي لا يكون لاعتزال الوكيل الاول اي اثر على وكالة الوكيل الثاني التي تبقى قائمة مالم تنته لسبب خاص بها ، هذا اذا كان الوكيل الاول مخولا باقامة وكيل ثان ، أما اذا لم يكن مخولا بذلك فلا يكون الوكيل الثاني وكيلا للموكل وبالتالي تكون وكالته تابعة للوكالة الاولى ويترتب على ذلك انتهائها باعتزال الوكيل من الوكالة الاولى وقد سبق ان تناولنا متى يكون الوكيل مخولا باقامة وكيل ثان حين تحدثنا عن اثر عزل الموكل لوكيله على الوكيل الفرعي. (٢)

أما القانون المدني المصري والسوري والفرنسي فقد اجاز للوكيل ان يوكل غيره الا اذا منعه الموكل من القيام بذلك ، ولكن هذه القوانين لم تشر الى طبيعة العلاقة بين الموكل الاصيل ونائب الوكيل ، وهل يعتبر نائب الوكيل وكيلا للموكل الاصيل ام للوكيل الاول وفي غياب النص القانوني الذي يحدد هذه العلاقة ذهب شراح القانون المدني الى اتجاهين :-

الاول : يرى ان الوكيل الثاني " نائب الوكيل " هو وكيل عن الوكيل الاول وليس عن الموكل الاصيل ، ولاتنشأ علاقة عقدية مباشرة بين الوكيل الثاني والموكل الاصيل ، ويترتب على ذلك ان الوكالة الثانية تدور وجودا وعندما مع الوكالة الاولى وعليه فاذا قام الوكيل الاول بعزل نفسه من الوكالة ، تنتهي باعتزاله الوكالة الثانية. (٣)

(٢٠١) راجع الرسالة ص (٧٥) .

(٣) السنهوري : الوسيط ، ٤٨٦/٧ ، هامش ١ .

الثاني: ويرى انه اذا اقام الوكيل وكيلا ثانيا لمباشرة التصرف الموكل فيه دون ان يكون ممنوعا من ذلك فان ذلك ينشيء رابطة عقديّة مباشرة بين الموكل الاصيل والوكيل الثاني وبالتالي لا يترتب على اعتزال الوكيل الاوّل انتهاء وكالة الوكيل الثاني. (١)

وفي القانون الانجليزي الاصل ان يقوم الوكيل بالتصرف الموكل فيه بنفسه تطبيقا لمبدأ (Delegatus non Potest Delegare) والذي تضح ترجمته بما معناه ان من جرى تفويضه لا يصح ان يفوض غيره الا اذا سمح القانون او اجاز الاتفاق للوكيل اقامة وكيل فرعي ، ولم يتفق الفقه الانجليزي في هذه الحالة على وضع هذا الوكيل الفرعي ، فذهب بعض الفقهاء الانجليز الى القول بأن تعيين الوكيل الاوّل لوكيل فرعي من شأنه انشاء علاقة عقديّة خاصة بين الموكل الاصيل والوكيل الفرعي ويكون الوكيل الفرعي بالتالي وكيلا للموكل ويكون كل منهما مسؤولا في مواجهة الاخر (٢). ويترتّب على ذلك ان اعتزال الوكيل الاوّل لا يؤثر في وضع الوكيل الفرعي والتي تبقى وكالته قائمة مالم تنته لسبب خاص بها .

وذهب آخرون الى القول بأن مجرد تخويل الموكل وكيله اقامته وكيل فرعي لا ينشأ عنه علاقة خاصة بين الموكل والوكيل الفرعي (٣) ، وينسب على هذا الرأي ان اعتزال الوكيل الاوّل للوكالة ينهي وكالة الوكيل الفرعي وقد ذهب آخرون الى القول بأنه لنشوء علاقة خاصة بين الموكل الاصيل والوكيل الفرعي لا يكفي ان يكون الموكل قد فوضه اقامة وكيل فرعي بل لابد ان تنجح ارادته بتفويضه الوكيل اقامة وكيل فرعي الى انشاء هذه العلاقة. (٤)

وعلى اية حال مالم تنشأ علاقة عقديّة خاصة بين الموكل والوكيل الفرعي فان وكالة الوكيل الفرعي تكون تابعة للوكالة الرئيسية وتنتهي بانتهائها.

(١) اكثم امين الخولي : الصلح والهبة والوكالة ، ١٩٥٧ فقرة ١٨٥ ، نقلا

عن السنهوري : الوسيط ٤٨٨/٧ ، هامش ٢.

(٢) Kahler V. Midland Bank (1952) A. C. 24, ANSON'S Law of Contract P. 591.

(٣) راجع صفحة (٧٦) من الرسالة .

(٤) Fridman Op. Cit. PP. 133 - 134.

وراجع صفحة (٧٧) من الرسالة .

وفي فقه الشريعة الاسلامية اتفق الفقهاء على انه ليس للوكيل اقامة شخص آخر لاجراء التصرف الموكل فيه الا اذا صرح له الموكل او كان مفوضا للقيام بذلك^(١)، فان قام بذلك مع وجود التصريح فقد اختلف الفقهاء في وضع هذا الوكيل الثاني وهل هو وكيل للموكل ام للوكيل الاول على النحو التالي :-

ذهب الحنفية الى القول بأن الوكيل الثاني يكون وكيلًا عن الموكل الاصيل وان العلاقة فيما بينهما هي علاقة مباشرة وان لا ارتباط بين الوكالة الاولى والثانية^(٢)، ويترتب على ذلك ان اعتزال الوكيل الاول للوكالة لا يؤثر على وكالة الوكيل الثاني التي تبقى قائمة وهذا ما اخذ به القانون المدني الاردني والعراقي والكويتي كما رأينا.

أما جمهور الفقهاء فقد ميزوا بين ثلاث حالات واعطوا لكل حالة حكمها :-

الاولى: اذا صرح الموكل للوكيل بأن يوكل عن نفسه (اي نفس الوكيل) وقرروا ان الوكيل الثاني يكون في هذه الحالة وكيلًا عن الوكيل الاول ويترتب على ذلك ان وكالته تنتهي باعتزال الوكيل الاول للوكالة^(٣).

الثانية: اذا صرح الموكل للوكيل ان يوكل عنه (اي عن الموكل) فان الوكيل الثاني يكون في هذه الحالة وكيلًا للموكل ويترتب على ذلك نشوء علاقة مباشرة بين الموكل والوكيل الثاني وبالتالي لا يؤثر اعتزال الوكيل الاول على وكالة الوكيل الثاني التي تبقى قائمة^(٤).

الثالثة: اذا صرح الموكل للوكيل بأن يوكل غيره دون ان يحدد له عن يوكف فقد رأى بعض الفقهاء ان الوكيل الثاني في هذه الحالة وكيلًا عن الموكل وبالتالي لا تنتهي وكالته باعتزال الوكيل الاول من الوكالة وذهب آخرون الى القول بأن الوكيل الثاني يكون في هذه الحالة وكيلًا للوكيل الاول ويترتب على ذلك ان تنتهي وكالته باعتزال الوكيل الاول للوكالة^(٥).

(١) مغنى المحتاج ٢/٢٢٦، بدائع الصنائع ٦/٢٨، المغني ٥/١٧١، مواهب الجليل ٥/٢٢،

محمد رضا العاني: الوكالة في الشريعة والقانون، ص ٣١٢.

(٢ - ٥) راجع الرسالة من صفحة (٧٨) الى صفحة (٨٠) .

لقد سبق ان قارنا بين مواقف القوانين المختلفة وفقه الشريعة الاسلامية^(١)، ويمكننا الاشارة هنا الى ان رأى جمهور الفقهاء فسي الشريعة الاسلامية تميز على ماقال به الاحناف وما اخذت به القوانيين بتفريقه في حالة اذن الموكل للوكيل باقامة وكيل آخر لاجراء التصرف الموكل فيه بين توكيل الوكيل عن نفسه وتوكيله عن الموكل واعتبار الوكيل الثاني وكيلاً للوكيل الاٲول في الحالة الاٲولى واعتباره وكيلاً للموكل في الحالة الثانية ، وقد رأينا ان بعض الاراء في الفقه الانجليزى قد اقتربت من رأى جمهور الفقهاء ، حين اعتبرت ان مجرد الاذن للوكيل باقامة وكيل فرعي لا يكفي لاعتبار الوكيل الفرعي وكيلاً عن الموكل بل لابد لتحقيق ذلك من اتجاه ارادة الموكل بهذا الاذن الى ايجاد علاقة خاصة بينه وبين الوكيل الفرعي .

(١) راجع الرسالة صفحة (٨١)

الباب الثاني

القيود الواردة على حرية الوكيل في اعتزال الوكالة

السباب الثاني

القيود الواردة على حرية الوكيل
في اعتزال الوكالة .

ان قاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة ليست مطلقة بل
يرد عليها بعض القيود والتي تحد من اطلاقها احيانا بالزام
الوكيل بتعويض الضرر الذي يصيب الموكل اذا قام الوكيل بالاعتزال
دون مراعاة لهذه القيود ، وتلغيتها احيانا اخرى بحيث لا يعود للوكيل
حرية الاعتزال في بعض الظروف ، وسوف اتناول هذه القيود في
فصلين ابحث في اولهما القيود التي لاتنفي حرية الوكيل في
الاعتزال واتناول في الفصل الثاني القيود التي تنفي حرية الوكيل
في الاعتزال .

الفصل الأول

القيود التي لاتنفى حرية الوكيل في الاعتسزال وآثارها

الفصل الأول

القيود التي لاتنفي حرية الوكيل في الاعتزال وآثارها

فرضت القوانين قيوداً على حرية الوكيل في اعتزال الوكالة ورتبت عليه التزاماً بتعويض الضرر الذي يصيب الموكل إذا لم يبراع هذه القيود عند اعتزاله وسوف أتناول في هذا الفصل القيود التي أشار المترتبة على هذه القيود في مبحثين أخص الأول للقيود والشاني للإثار وبشيء من الاختصار محاولاً تحاشي التكرار وذلك لسبق تناولها بالتفصيل حين تحدثنا عن عزل الموكل لوكيله . (١)

المبحث الأول

القيود التي لاتنفي حرية الموكل في الاعتزال

نصت المادة (٨٦٦) من القانون المدني الأردني على " يضمّن الوكيل ما ينجم عن تنازله عن التوكيل في وقت غير مناسب أو بغير مبرر من ضرر للموكل إذا كانت الوكالة مأجورة " ، ويقابل هذا النص نص المادة (١/٧١٦) من القانون المدني المصري والمادة (٢/٦٨٣) من القانون المدني السوري والمادة (٣/٩٤٧) من القانون المدني العراقي والمادة (١/٧١٨) من القانون

(١) راجع الرسالة صفحة (٨٥) .

الكويتي و (٨٢٢) من قانون الموجبات والعقود اللبناني (١).

ونصت المادة (٨٦٥) من القانون المدني الاردني ان على الوكيل في حالة اعتزاله "..... ان يتابع القيام بالاعمال التي بدأها حتى تبلغ مرحلة لا يخش معها ضرر على الموكل وقد قابل هذا النص ماورد في المادة (١/٧١٧) من القانون المصري التي أوردت هذا الالتزام على الوكيل في اي حالة من حالات انتهاء الوكالة وكذلك السبزم القانون السوري في مادته (١/٦٨٣) الوكيل ان يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف واورد القانون المدني العراقي هذا الالتزام في مادته (٩٤٩) والكويتي في مادته (١/٧١٩) واللبناني في مادته (٨٣٥). (٢)

ومن هذه النصوص تبين لنا ان القوانين العربية المختلفة قد اتفقت في ايرادها قيدين اثنين على حرية الوكيل في اعتزال الوكالة اذ اوجبت عليه ان لا يعتزل الوكالة الا في وقت مناسب ، او لمبرر مقبول فاذا اعتزل الوكالة في وقت غير مناسب ، او اعتزل الوكالة بدون مبرر مقبول يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يصيب الموكل من جراء هذا الاعتزال كما سنرى ونلاحظ ان جميع القوانين العربية باستثناء القانون الاردني قد عطفست القيد الثاني على الاول بحرف واو مما يوحي بأن على الوكيل ان يراعي هذين القيدين معا أي ان لا يعتزل الوكالة الا في وقت مناسب ولمبرر

(١) نصت المادة (١/٧١٦) من القانون المدني المصري على "..... فاذا كانت الوكالة باجر فان الوكيل يكون ملزما بتعويض الموكل عن الضرر الذي لحقه من جراء التنازل في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول ، " وقد تضمنت المادة (١/٦٨٢) من القانون السوري نفس النص ، وقد نصت المادة (٣/٩٤٧) من القانون المدني العراقي على " واذا كانت الوكالة باجره فان مسن صدر منه العزل يكون ملزما بتعويض الطرف الثاني عن الضرر الذي لحقه من جراء العزل في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول. ونصت المادة (١/٧١٨) من القانون المدني الكويتي على "..... ويكون الوكيل ملزما بتعويض الموكل عن الضرر الذي لحقه من جراء التنحي في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول، ونصت المادة (٨٢٢) من قانون الموجبات والعقود اللبناني على " اذا فسخ الموكل او الوكيل عقد الوكالة فجاءه وفي وقت غير مناسب وبلا سبب مقبول، جاز ان يلزم بضمان العطل والضرر للفريق الآخر بسبب اساءة استعمال هذا الحق.....".

(٢) اوردت المواد المذكورة اعلاه في القانون المصري والسوري والعراقي نفس النص وهو " على اي وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل ان يصل =

مقبول، وان مراعاته لاحد هذين القيدتين لا يكفي لاعفائه من التزاماته بالتعويض
 أما القانون المدني الاردني فقد استعمل حرف او فكان ادق من ذلك القوانين،
 ويبدو ان القوانين العربية المختلفة قد وقعت في نفس الخطأ المــــادى
 الذى وقع فيه القانون المصرى والدليل على ذلك ان هذه القوانين استخدمت
 الحرف او حين تحدثت عن القيود الواردة. على حرية الموكل في عــــزل
 وكيله. (١) والصحيح ان مراعاة الوكيل لاحد هذين القيدتين يعفيه من تعويض
 الموكل عن الضرر الذى يصيبه نتيجة الاعتزال: وقد اضافت هذه القوانين
 الى هذين القيدتين التزاما رتبته على عاتق الوكيل في حالة اعتزاله وهو
 الوصول بالاعمال التي بدأها الى مرحلة لا يخشى معها ضرر على الموكل .

أما في القانون الانجليزي فلم يرد ما يقيد حرية الوكيل فــــي
 اعتزاله للوكالة بالوقت المناسب او بالمبرر المقبول ، ومسؤولية الوكيل
 عن تعويض الضرر الذى يصيب الموكل نتيجة لاعتزال الوكيل للوكالة يهتم
 على مدى كون الاعتزال اخلايا بالاتفاق بينهما ، فقد سبق ان رأينا
 ان قاعدة حرية الوكيل في عزل نفسه من الوكالة في القانون الانجليزي ليست
 من النظام العام ، وبالتالي يمكن للموكل اشتراط عدم اعتزال الوكيل للوكالة

= بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف . اما المادة
 (١/٢١٩) من القانون المدني الكويتي فقد نصت على " اذا اتهمت
 الوكالة قبل اتمام العمل الموكل فيه ، وجب على الوكيل ان يصــــل
 بالاعمال التي بدأها الى مرحلة لا يخشى معها ضرر على الموكل ،
 أما القانون اللبناني فقد نص في مادته (٨٣٥) على " ويكون
 الوكيل ضامنا لكل ما يمكن ان يحدثه هذا العدول من العطلــــل
 والضرر للموكل ، اذا لم يحم بما يجب من التدابير لصون مصالح
 موكله صيانة تامة الى ان يتمكن الموكل نفسه من القيام بما يجب ،
 ويلاحظ ان القوانين المصرى والسورى والعراقي والكويتي قــــد
 رتب هذا الالتزام على الوكيل في جميع حالات انتهاء الوكالات
 في حين قصر القانون الاردني هذا الالتزام على حالة الاعتزال
 وكذلك فعل القانون اللبناني .

(1) Fridman , Op. Cit. P. 305. , Bowstead on Agency
 PP. 420 - 423, Hochster V. De La Tour (1835)2 E & B
 678, Cheshire and Fifoot's Law of Contract P. 486.

خلال فترة معينة ولكن هذا الشرط صريحا كان أم ضمنا لا يحرم الوكيل من
اعتزال الوكالة ولكن يلزمه بتعويض الموكل لاخلاله بشروط العقد بينهما. (١)

وفي فقه الشريعة الاسلامية لم يورد جمهور الفقهاء قيودا على
حرية الوكيل في اعتزال الوكالة كالتى اوردتها القوانين العربية فللوكيل
اعتزال الوكالة في اى وقت شاء دون أن يكون مقيدا بالوقت المناسب او بالمبرر
المقبول ودون ان يترتب على اعتزاله التزام بتعويض الموكل عن الضرر الذى يصيبه
نتيجة الاعتزال .

أما بعض فقهاء المذهب المالكي فقد ذهبوا الى القول بأن الوكالة
ان كانت مأجورة تكون لازمة وبالتالي لا بد من وجود عذر لاعتزال الوكيل (٢)،
ويترتب على ذلك ان الوكيل المأجور عندهم ان اعتزل الوكالة بعذر استحق
أجر ما انجز منها حتى اعتزاله أما ان اعتزلها بغير عذر فليس له
من الاجر شيئا. (٣)

وسوف اتناول القيدتين اللذين اوردتهما القوانين العربية على
حرية الوكيل في اعتزال الوكالة في مطلبين اثنين اتبعهما بمطلب ثالث
اتناول فيه الالتزام الذى فرضته هذه القوانين على عاتق الوكيل المعتزل .

المطلب الاول

ان يكون الاعتزال في وقت مناسب

قيد المشرع في القوانين العربية حرية الوكيل في اعتزال الوكالة
بأن يكون اعتزاله في وقت مناسب ودون ان تتضمن هذه القوانين اى معيار
او مؤشر للدلالة على الوقت المناسب، ولتساعد التطبيقات القضائية
على استخلاص معيار لتحديد الوقت المناسب الذى لا يكون الوكيل المعتزل
فيه مسؤولا عن تعويض الموكل .

(١) Fridman Op. Cit. P. 305. Bowstead on Agency
P.P 420 -423. Hochster V. De La Tour (1835)2 E & B
678, Cheshire and Fifoot's Law of Contract P. 486.

(٢) الدردير : اقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، ٢٨١/٢ .
(٣) محمد رضا العاني : الوكالة في الشريعة والقانون ، ص ٤٦٤ .

ومن الطبيعي ان يكون الوقت مناسباً للموكل لان مصلحته هنا هي التي قصد المشرع حمايتها ، ويعود لقاضي الموضوع تحديد ما اذا كان الاعتزال قد تم في وقت مناسب وبالتالي لا موجب للتعويض او أن الاعتزال قد تم في وقت غير مناسب وبالتالي وجوب تعويض الضرر تبعاً للظروف المحيطة بكل قضية .

فعلى سبيل المثال فان الاعتزال ان قام به الوكيل فجأة يكون اعتزالاً في وقت غير مناسب ، وقد انفرد القانون اللبناني الى الاشارة الى ذلك في مادته (٨٢٢) ، اما اذا قام الوكيل باعتزال الوكالة بعسـد اعلام الموكل برغبته في اعتزال الوكالة وبعد ان اعطاه مهلة كافية لاقامة وكيل آخر ، فذلك يعتبر اعتزالاً في وقت مناسب ، وفي الوكالة التجارية قد يكون اعتزال الوكيل بعد اتمام صفقة بدأها لصالح موكله اعتزالاً في وقت مناسب . (١)

المطلب الثاني

ان يكون الاعتزال لمبـرر مقبول

رأينا حين تناولنا هذا القيد في العزل ان القوانين العربية لم تستخدم مصطلحا واحداً للتعبير عن هذا القيد وقد تكرر هذا الخلاف في المصطلح حين أوردته هذه القوانين كقيد على حرية الوكيل في الاعتزال وقد أثرت أن استخدم المصطلح الذي استخدمه القانون الاردني وهو ماقيمت باستخدامه في القسم الاول .

فما هو المبرر المقبول الذي أوجب المشرع توافره في الاعتزال ليعفي الوكيل من تعويض الضرر الذي يصيب الموكل نتيجة لاعتزاله للوكالة ؟

ولا تساعد التطبيقات القضائية ولا النصوص القانونية على وضع معيار للمبرر المقبول . (٢) والامر متروك لقاضي الموضوع ليقرر ما اذا كان

(١) سميحة القليوبي : المرجع السابق ، ص ٣٤٣ ، وراجع الرسالة صفحة (٨٦) .

(٢) راجع الرسالة صفحة (٨٧) .

السبب الذي يبديه الوكيل ببرر قيامه بعزل نفسه من الوكالة وبالتالى يعفيه من تعويض الضرر ام لا يببرر قيامه بعزل نفسه وبالتالى يكون الوكيل مسؤولا عن تعويض الموكل عن الضرر الذى يصيبه نتيجة لاعتزاله .
ومن الممكن القول هنا ان المبرر القبول الذى يعفي توافسه الوكيل من تعويض الضرر يمكن ان يكون في جانب الوكيل او فسي جانب الموكل :-

١٠ المبرر المقبول في جانب الوكيل :

قد يكون لدى الوكيل سبب يببرر قيامه باعتزال الوكالة فاذا ما توافر هذا السبب لا يكون مسؤولا عن الضرر الذى اصاب الموكل نتيجة هذا الاعتزال .

من ذلك تعذر قيام الوكيل ماديا او قانونيا بالعمل الموكل فيه ، وقد ذهب الى ذلك القضاء المصرى حين قرر ان توكيل المحامى ينقضى " بتعيينه وزيرا تطبيقا لحكم قانون المحاماة ، ولايعتبر قبول المحامى للوزارة نقضا اراديا للاتفاق المبرم بينه وبين موكله يجيز رد مقدم الاعتاب^(١) ، وقد ذهب هذا الحكم الى ابعاد من اعفاء الوكيل من المسؤولية بل سمح له بالاحتفاظ بمقدم الاعتاب ، وقد ارتكزت المحكمة في حكمها على عدم اعتبار قبول المحامى للوزارة نقضا اراديا للوكالة وهذا يعنى ان النقص الارادى يوجب التعويض فلو عمل المحامى فسي التجارة او عمل موظفا في احدى الوظائف الحكومية او غير الحكومية واصبح بذلك غير قادر على مواصلة عمله كمحام فلا يعتبر ذلك مبررا مقبولا يعفيه من مسؤوليته عن تعويض الضرر الذى يصيب الموكل نتيجة لاعتزاله الوكالة .

وقد قبل القضاء والفقهاء المصرى ، مرض الوكيل وتغييره لمحل اقامته وسفره وتغييره المهنة وقيام خصومه بين الوكيل والموكل كاعذار مقبولة

(١) عابدين الجزئيه ١٠ مارس ١٩٤٠ ، المحاماة ٢٠ رقم ٤٣٤ ، ص ١٠٣٤ ، نقلا

عن محمد كامل مرسى: المرجع السابق ٤٥٨/١ ، هامش (١) .

لإعفاء الوكيل من مسؤوليته عن تعويض الضرر الذي يصيب الموكل نتيجة
اعتزاله. (١)

وفي القانون المدني الفرنسي نجد ان المادة (٢٠٠٧) اعتبرت تعرض
مصالح الوكيل لخطر شديد سببا كافيا يبرر قيام الوكيل باعتزال الوكالة
دون ان يكون ملزما بتعويض الموكل عن الضرر الذي يصيبه نتيجة لاعتزاله
حين نصت على "..... فاذا كان الاعتزال مضرا بالموكل يتوجب على الوكيل
أن يقوم بتعويضه الا اذا استحال على الوكيل الاستمرار في الوكالة دون أن يصيبه
من الاستمرار فيها ضرر كبير".

٠٢ السبب المشروع في جانب الموكل :

إذا امكن نسبة خطأ للموكل فان ذلك يكون مبررا مقبولا يعفي
الوكيل في حالة اعتزاله الوكالة من التعويض ومن ذلك عدم قيام الموكل
بتنفيذ الالتزامات التي يلقيها عليه عقد الوكالة ، كان يقصر فسي
الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الوكيل ، او ان لا يقدم للوكيل ما يعينته
على تنفيذ وكالته. (٢)

المطلب الثالث

التزام الوكيل بمراعاة مصلحة الموكل

أوردت القوانين العربية التزاما على عاتق الوكيل في حالة اعتزاله
الوكالة ان يعمل الى حالة لا يخشى معها ضرر على الموكل . ولا يوجد اي ارتباط
بين هذا الالتزام الذي فرضه القانون على الوكيل وبين القيدين اللذين
اوردهما القانون على حرية الوكيل في الاعتزال بمعنى ان قيام الوكيل
باعتزال الوكالة في وقت مناسب او لمبرر مقبول لا يعفيه من هذا الالتزام
وهو الوصول بالعمل الى حالة لا يخشى معها ضرر على الموكل اي يجب على الوكيل اتخاذ التدابير

(١) مصر الوطني ٩ يناير سنة ١٩٢٤ ، المحاماة ٥ رقم ٢٧٣ ، ص ٤٣٤ ، نقلا

عن السنهوري : الوسيط ، ٦٧١/٧ .

(٢) د. جورج حزبون : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

وراجع الرسالة صفحة (١٨٩) .

التي تجنب الموكل الضرر والا كان مسؤولاً في مواجهة الموكل عن عدم قيامه بهذا الالتزام الذي فرضه عليه القانون. (١)

ومن امثلة ذلك ما لو اعتزل الوكيل الوكالة اثناء جني المحصول وبيعه فيجب على الوكيل ان يستمر حتى يصل بالعمل مرحلة تكون فيها مصالح الموكل مأمونه ومن الطبيعي ان لا يكون الوكيل ملزماً باتمام العمل كاملاً ، ومن ذلك ايضاً انه اذا كان موضوع الوكالة تأجير سيارة مثلاً وجب على الوكيل ان يقوم بتسليم السيارة للمستأجر حتى ولو اعتزل قبل تسليم السيارة ولكن بعد ابرام العقد وذلك تفادياً لتعريض الموكل للمطالبة بالتعويض عن عدم التسليم في الوقت المحدد. (٢)

وفي فقه الشريعة لم يورد فقهاء الشريعة الاسلامية التزاماً كالذي اوردته القانون على الوكيل وتفضي القواعد العامة في فقه الشريعة الاسلامية بأن الوكيل امين على ما في يده. وعليه القيام بالمحافظة على ما بيده من مال ودفعه للموكل وان اعتزله الوكالة لا يعفيه من هذه المسؤولية فعليه الاستمرار في المحافظة على مال الموكل بعد اعتزله الى حين تسليمه والا كان ضامناً له. (٣)

مما تقدم نخلص الى مايلي :-

١. اتفقت القوانين العربية على تقييد حرية الوكيل في اعتزله للوكالة بتوافر الوقت المناسب او المبرر المقبول والا كان مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي يصيب الموكل نتيجة الاعتزال وقد رأينا ان القانون المدني الاردني كان الادق حين استخدم او بين القيد حيث ان توافر احد هذين القيدين يعني الوكيل من المسؤولية في حين استخدمت القوانين العربية الاخرى حرف الواو مما يوحي بأنه يجب توافر

(١) جمال مرسي بدر: المرجع السابق، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

ومحمد كامل مرسي: المرجع السابق، ١/٤٦٣.

(٢) د. سميحة القليوبي: المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٣) المفني ٨٦/٥، ومفني المحتاج ٢/٢٣٥.

- الوقت المناسب والمبرر المقبول لاعفاء الوكيل من المسؤولية .
- ٠٢ قصرت القوانين العربية هذا الحكم على حالة الوكالة المأجورة باستثناء القانون الكويتي واللبناني اللذين لم يقصرا هذا الحكم على الوكالة المأجورة .
- ٠٣ انفرد القانون الاردني باشتراط ان تكون الوكالة مأجورة فـ في حالة الاعتزال اما في حالة العزل فلم يشترط ان تكون الوكالة مأجورة لتطبيق هذه القيود .
- ٠٤ اتفق القانون الانجليزي والشريعة الاسلامية في عدم تقييدهمـا حرية الوكيل في اعتزال الوكالة بالوقت المناسب او بالمبرر المقبول واختلفا في ان القانون الانجليزي يلزم الوكيل بالتعويض اذا كان في اعتزاله اخلاص بشرط صريح او ضمنى في العقد ، أما في الشريعة الاسلامية فان شرط عدم العزل يعتبر شرطا باطلا لمخالفتـه مقتضى العقد .

المبحث الثاني

الاشارة المترتبة على اعتزال الوكيل دون مراعاة للقيود

يترتب على قيام الوكيل باعتزال الوكالة في وقت غير مناسب او بسدون مبرر مقبول ان يكون مسؤولا عن تعويض الضرر الذي يصيب الموكل نتيجة لهذا الاعتزال ، وسوف اتناول في هذا المبحث الامور التالية في ثلاثـة مطالب :-

- المطلب الاول : ونبحث فيه طبيعة مسؤولية الوكيل .
- المطلب الثاني : ونبحث فيه عبء الاثبات .
- المطلب الثالث : ونبحث فيه الضرر وطريقة تعويضه .

المطلب الاول

طبيعة مسؤولية الوكيل

لاتشير طبيعة مسؤولية الوكيل عن اعتزاله الوكالة في القانون الانجليزي اى صعوبة ذلك انها تتحقق نتيجة اخلاص الوكيل بالعقد المبرم

بينه وبين الموكل فاذا اعتزل الوكيل الوكالة وكان هذا الاعتزال اخـلالا بشرط ضمنى او صريح في العقد تحققت مسؤولية الوكيل عن هذا الاخـلال وهي بالتالي مسؤولية عقدية . (١)

وفي القانون الفرنسى فقد رأينا ان الرأى الراجح يعتبر ان قاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة ليست من النظام العام . (٢) وبالتالى فان هذه القاعدة ليست امره بل تكميليه وان الالتزامات التي تفرضها مثل هذه القواعد على طرفي العقد او على احد اطرافه هي التزامات عقدية (٣) .

أما في القوانين العربية فقد رأينا ان قاعدة حرية الوكيل في اعتزال الوكالة هي من النظام العام وبالتالى لايجوز الاتفاق على ما يخالفها وقد رأينا (٤) ، حين تناولنا مسؤولية الموكل عن عزل وكيله ان الرأى الراجح في الفقه والقضاء يعتبر ان المسؤولية الناتجة عن مخالفة النصوص الأمره بخصوص عقد معين هي مسؤولية عقدية على اساس ان هذه النصوص بفرضها المشرع للعقد بعينه ويقبلها طرفا العقد ضمنا اذ ان لهما الخيار عند التعاقد على القبول بها و ابرام العقد على اساسها او رفضها فلا يتعاقدان . (٥)

وقد سبق ان اشرنا الى الاحكام التي تخص هذه المسؤولية وقارننا بين مواقف القوانين العربية ولا ارى فائدة من اعادة تكرار هذه الاحكام هنا .

المطلب الثاني

عـبء الاثبات

تقضي القواعد العامة في الاثبات ان البيئـة على من ادعى وان الاصل

-
- (١) راجع الرسالة صفحة (٩٥) .
 - (٢) راجع الرسالة صفحة (٩٦) .
 - (٣) حسين عامر : المسؤولية العقدية ، ص ١٠١ - ١٠٢ .
 - (٤) الرسالة صفحة (٩٧) .
 - (٥) راجع الرسالة صفحة (٩٧) .
- Cheshire and Fifoot's Law of Contract P.P. 482-489.

براءة الذمة ، وعلى الدائن اثبات دينه وللمدين نفيه (١) ، ومقتضى هذه القواعد ان يقع على عاتق الموكل عبء الاثبات في حالة اعتزال الوكيل للوكالة .

ويتوقف مدى ماهو مطلوب من الموكل اثباته على كون الوكالة مدنية أم تجارية :-

أولاً: في الوكالة المدنية يقع على عاتق الموكل اثبات مايلي:

- ٠١ قيام الوكيل باعتزال الوكالة التي كانت قائمة وصحيحة بينه وبين الموكل حتى تاريخ الاعتزال .
- ٠٢ ان الاعتزال قد تم في وقت غير مناسب او بدون مبرر مقبول .
- ٠٣ ان هناك ضرراً قد اصابه نتيجة لقيام الوكيل بعزل نفسه من الوكالة .

ثانياً: في الوكالة التجارية :

فان الموكل يستفيد من قرينة قانونية أوجدها نص المادة (١٨) من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين الاردني والمادة (٣) من الرسوم الفرنسي رقم (١٣٤٥/٥٨) الصادر بتاريخ ٥٨/١٢/٢٣ (٢) حيث اقام هذان النمان قرينة قانونية لصالح الموكل حين اعتبر ان الوكالة التجارية تعتبر حاصلة لمصلحة المتعاقدين المشتركة ، فأعفا ذلك النص الموكل

(١) راجع الرسالة صفحة (١٠٠) .

(٢) نصت المادة (١٨) من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين على " ان عقد الوكالة يعتبر حاصلًا لمصلحة المتعاقدين المشتركة وعليه فان فسخه من قبل الموكل دون خطأ من الوكيل او اي سبب اخر مشروع يجيز للوكيل بالرغم من كل اتفاق مخالف المطالبة بتعويض يساوي الضرر الذي يلحق به او الربح الذي يفوته " ونصت المادة (٣) من الرسوم الفرنسي رقم ١٣٤٥/٥٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٣ ، على ان " العقود التي تنم بين الوكلاء التجاريين والموكلين تعتبر حاصلة لمصلحة المتعاقدين المشتركة وان فسخها من قبل الموكل بدون خطأ من جانب الوكيل يجيز للوكيل بالرغم من كل اتفاق مخالف المطالبة بتعويض يساوي الضرر الذي لحق به .

- من اثبات ان اعتزال الوكيل كان بدون سبب مشروع ، وعلى ذلك يقتضـع
على عاتق الموكل في الوكالة التجارية اثبات مايلي :-
- ٠١ قيام الوكيل باعتزال الوكالة التي كانت قائمة وصحيحة حتى تاريخ
الاعتزال .
 - ٠٢ حصول ضرر للموكل نتيجة لقيام الوكيل بعزل نفسه من الوكالة وعلى
الوكيل ان اراد نفي المسؤولية ان يثبت ان اعتزاله كان لسبب مشروع
كخطأ الموكل نفسه او اى سبب مشروع آخر .

المطلب الثالث

الضرر وطريقة تعويضه

لم يميز القانون الاردني ولا القوانين الاخرى عقد الوكالة فيما يتعلق
بتعويض الضرر . في حالة الاعتزال . بقواعد خاصة وعلى ذلك يتبع في تحديد
الضرر الواجب التعويض القواعد العامة (١) . وعلى ذلك يشمل الضرر الواجب
التعويض مايلي :-

- (١) ما لحق الموكل من خسارة وتشمل هذه رد مقدم الاجره المدفوعه
من قبل الموكل للوكيل والخسائر الاخرى التي يكون الموكل قد خسرهما
في سبيل تعيين الوكيل .
- (٢) ما فات الموكل من كسب ويتحدد ذلك بالربح الذي كان الموكل سيكسبه
لو قام الوكيل بتنفيذ وکالته .

اما بالنسبة للضرر الادبي فقد رأينا حين تحدثنا عن مسؤولية الموكل
في عزل وكيله ان القانون الاردني والعراقي لا يأخذان بالتعويض عن الضرر
الادبي في غير الفعل الضار اما في القانون السوري والمصري فرغم اقرارهما
للتعويض عن الضرر الادبي في المسؤولية العقدية الا ان حصرهما التعويض
في حالة العزل على الوكالة المأجورة يعني انهما لا يعوضان عن الضرر الادبي .

(١) راجع الرسالة صفحة (١٠٢) .

بقي ان تشير الى أن حق الموكل في المطالبة بالتعويض ينحصر
في المطالبة بالتعويض البدلي عن الضرر الذي اصابه دون أن يكون له
الحق في المطالبة بالتنفيذ العيني اى باجبار الوكيل على الاستمرار
في الوكالة لان ذلك ينافي طبيعة عقد الوكالة كعقد غير لازم (١)

/

الفصل الثاني

القيود التي تنفي حرية الوكيل في اعتزال الوكالة
وأشارهـــــــــــــــا .

الفصل الثاني

القيود التي تنفسي حرية الوكيل في اعتزال الوكالة وآثارها

بالإضافة الى تقييد حرية الوكيل في اعتزال الوكالة بإرادته المنفردة بالوقت المناسب والمبرر المقبول ، نجد أن القوانين المختلفة اوردت قيوداً آخر حدث به بشكل اكبر من حرية الوكيل في اعتزال الوكالة الى درجة حرمانه من هذه الحرية احياناً وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال مبحثين اتناول في اولهما القيد وفي ثانيهما الاثار المترتبة على هذا القيد.

المبحث الاول

القيد الذي يحرم الوكيل من الاعتزال

نصت المادة (٢/٨٦٦) من القانون المدني الاردني على انه : " اذا تعلق بالوكالة حق الغير فقد وجب على الوكيل ان يتم ماوكل به مالم تقم اسباب جدية تبرر تنازله وعليه في هذه الحالة ان يعلن صاحب الحق وان ينظره الى اجل يستطيع فيه صيانة حقوقه " . وقد تضمنت المادة (٢/٧١٦) من القانون المصري و (٢/٦٨٢) من القانون السوري والمادة (٨١٦) من القانون اللبناني والمادة (٢/٧١٨) من القانون الكويتي نصاً مشابهاً لنص المادة المذكورة في القانون الاردني ، اما المادة (١/٩٤٧) من القانون العراقي فقد نصت على "..... ولكن اذا تعلق بالوكالة حق الغير فلا يجوز العزل او التقييد دون رضا هذا الغير " .

ومن هنا نرى ان القوانين العربية اجمعت على تقييد حرية الوكيل في اعتزال الوكالة اذا تعلق بالوكالة حق الغير ، فلا بد اذن من ايضاح ماهية هذا القيد ومتى يكون حق الغير متعلقاً بالوكالة .

سبق ان تناولنا حين تحدثنا عن القيود الواردة على حرية الموكل في عزل وكيله متى تكون مصلحة الغير متوفرة في الوكالة وناقشنا الآراء المختلفة التي تناولت هذا الموضوع^(١) . وخلصنا الى القول بأن الوكالة يتعلق بها

(١) راجع الرسالة صفحة (١١٠) .

حق الغير اذا تضمنت هذه الوكالة اشتراطا لمصلحته ، اى ان تكون ارادة كل من الموكل والوكيل قد اتجهت الى ترتيب حق مباشر لهذا الغير من عقد الوكالة يمكنه من استيفاء او يضمن له استيفاء حق لــــه مترتب في ذمة الموكل ، وبعبارة اخرى ان يكون لهذا الغير حق مترتب في ذمة الموكل وبغض النظر عن مصدره ، وان تتجه ارادة الموكل والوكيل الى تمكين الغير من استيفاء حقه - عن طريق تنفيذ الوكيل للوكالة ، كأن يوكل الموكل شخصا ببيع عقار له على ان يدفع ثمنه لشخص ثالث تسديداً لدين له على الموكل أو أن يستدين الموكل مبلغاً من المال ويوكل شخصاً برهن عقاره ضماناً للدين ، ومن تطبيقات القضاء الاردني ما جاء في قرار محكمة التمييز^(١) ، من أن " الوكالة التي يتعلق بها حق الغير هي التي تنص على ان الموكل باع ماله غير المنقول الى شخص معين وقبض الثمن وفوض غيره باجراء معاملة الفراع لدى الدائسرة الرسمية نيابة عنه " .

وفي القانون الانجليزي لم يرد في قانون العموم او في القانون المكتوب ما يقيد حرية الوكيل في اعتزال الوكالة غير ما سبق قولــــه من أن الاعتزال اذا كان اخلافاً بشرط من شروط الاتفاق يلزم الوكيل بتعويض الضرر نتيجة اخلافاً بالعقد ، هذا ومع ان القانون الانجليزي حرم الموكل من عزل وكيله في حالات الوكالة غير القابلة للعزل (Irrevocable Agency) الا انه لم يقيد الوكيل كما قيد الموكل .

وفي فقه الشريعة الاسلامية حرم الفقهاء الوكيل من حريته في اعتزال الوكالة اذا تعلق بها حق الغير ، فاذا تعلق بالوكالة حــــق الغير كان يبرهن شخص عند آخر عينسا ثم يوكل شخصاً ثالثاً لــــبيع هذه العين وسداد دين المرتهن ، تكون هذه الوكالة لازمة ولايجوز للوكيل اعتزالها ضماناً لحق صاحب الدين .^(٢)

(١) قرار محكمة التمييز الاردنية رقم (٨٢/٢٢٢) المنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٨٢ ، ص ٧٥٨ .

(٢) تكلمة ابن عابدين ٢٨٥/٧ ، وبدائع الصنائع ٣٧/٦ - ٣٩ ، شرح الحطاب

وقد اضاف الشافعية الى هذا القيد قيـداً آخر هو عدم ترتيـب مفسدة على الاعتزال ، فلو علم الوكيل ان عزل نفسه يؤدي الى حصول مفسدة كاستيلاء ظالم على المال فلا يجوز له الاعتزال ، فقد جاء في تحفة المحتاج بهامش حاشية الشرواني " لو علم الوكيل انه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل على الاوجه كالوصي وقياسه انه لاينفذ " . (١)

وقد انفرد فقهاء المالكية بتقييد حرية الوكيل في الخصومة في اعتزال الوكالة بمناشبة الخصوم او بحضور ثلاث جلسات مع الخصم في مجلس القضاء . (٢) وذلك تفاديا لاطالة الخصومة .

نخلص مما تقدم الى القول بأن القوانين العربية والشريعة الاسلامية قد اتفقت في تقييدها لحرية الوكيل في اعتزال الوكالة في حالة تعلق حق الغير بالوكالة وقد اضاف فقهاء الشافعية الى ذلك عدم ترتيب مفسدة على الاعتزال وقد انفرد فقهاء المالكية بتقييد حرية الوكيل في الخصومة في عزل نفسه في حالة مناقشته للخصومة . اما القانون الانجليزي فقد جاء خاليسا من ايراد مثل هذه القيود وسوف اتناول في المبحث الثاني الاثار التي تترتب على توافر هـذا القيد .

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على تعلق حق الغير بالوكالة . سبق ان رأينا عندما تكلمنا عن سلطة الموكل في عزل وكيله ان تعلق حق الغير او الوكيل بالوكالة يؤدي الى ان تصبح الوكالة لازمة بشكل مطلق في حق الموكل وبالتالي لايمكن للموكل ان يعزل وكيله منها ولا تنتهي هذه الوكالة بموت الموكل او بفقد اهليته او افلاسه وكذلك

(١) حاشية الشرواني ٥/٣٤٧ .

(٢) شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل ٣/٣٥٤ .

يُحرم الموكل في هذه الوكالة من التصرف في المحل الموكل فيه . (١)

وسوف اتناول في هذا المبحث الآثار المترتبة على تعلق حق الغير بالوكالة بالنسبة للوكيل من حيث مدى لزومها في حقه وممن حيث تأثير تعلق حق الغير بالوكالة على الاعتبار الشخصي للوكيل وذلك في مطلبين اثنين اخص الاول لمدى لزوم الوكالة في حق الوكيل واخص الثاني لآثار توافر القيد على الاعتبار الشخصي للوكيل .

المطلب الاول

مدى لزوم الوكالة في حق الوكيل

الاصل ان الوكيل ملزم باتمام الوكالة التي يتعلق بها حقه الغير حيث اوجبت المادة (٢/٨٦٦) من القانون الاردني على الوكيل ان يتم الوكالة التي يتعلق بها حق الغير ، وكذلك فعلت المادة (٧١٦) من القانون المصري والمادة (٢/٦٨٢) والقانون السوري والمادة (٨١٦) من القانون اللبناني والمادة (٣/٧١٨) من القانون الكويتي ومع ذلك فان هذه المواد عادت وابتحت للوكيل ان يعتزل هذه الوكالة ، اذا قامت اسباب جديدة تبرر اعتزاله والزمته في هذه الحالة ان يعلن صاحب الحق ويمهله وقتا كافيا يستطيع فيه صيانة حقه .

اما القانون العراقي فقد اكتفى بالنص في مادته (٩٤٧) على ان " لكن اذا تعلق بالوكالة حق الغير فلا يجوز العزل او التقييد دون رضا هذا الغير " ودون ان يعود وينص على امكانية اعتزال الوكيل للوكالة بشروط معينه كما فعلت بقية القوانين العربية .

اما فتي فقه الشريعة الاسلامية فلم يجز الفقهاء للوكيل فسخ الوكالة التي يتعلق بها حق الغير الاعتزال ولم يعودوا ويحيزوا للوكيل اعتزالها في بعض الحالات كما فعلت القوانين العربية .

وسوف اتناول فيما يلي الشروط التي حددتها القوانين العربية

(١) راجع صفحة (١١٥) من الرسالة .

باستثناء القانون العراقي ، لاعتزال الوكيل في الوكالة التي يتعلّق بها حق الغير ثم اتناول اثر تخلف أحد أو كل هذه الشروط على اعتزال الوكيل .

أولاً: شروط اعتزال الوكيل في الوكالة التي يتعلّق بها حق الغير اتفقست

القوانين العربية باستثناء القانون العراقي على ايراد ثلاثة شروط لاعتزال الوكيل في هذه الحالة :

١٠ قيام اسباب جدية تبرر الاعتزال :

لاتساعد النصوص القانونية ولا التطبيقات القضائية على وضع معيار عام لتحديد ماهية السبب الجدى الذى يمكن الاعتماد عليه وقبوله لتبرير الاعتزال باستثناء ما اوردته القانون اللبناني في مادته (٨١٦) والتي نصت على ".... الا في حالة المرض ، او أى مانع آخر مشروع . فمستحسن الممكن اعتبار المرض الذى يصيب الوكيل سبباً يمكن قبوله لتبرير اعتزاله . ومن الطبيعى ان يختلف السبب الجدى الذى نحن بصدده . والمطلوب توافره لاعتزال الوكيل الوكالة التي تعلق بها حق الغير عن المبرر المقبول الذى اوردته القانون على حرية الوكيل في اعتزال الوكالة التي لايتعلق بها حق الغير لان السبب مقرر في الاخير لمصلحة الموكل اما السبب في الاولى فهو مقرر لحماية مصلحة الغير الذى تعلق حقه بالوكالة ويترتب على ذلك ان اخلال الموكل بالتزاماته في مواجهة الوكيل والذى يمكن قبوله كمبرر مقبول لاعتزال الوكالة التي لايتعلق بها حق الغير لايمكن قبوله هنا كسبب للاعتزال في الوكالة التي يتعلق بها حق الغير ، فلابد اذن من توافر سبب لدى الوكيل ويكون هذا السبب من الجدية بحيث يبرر اعتزاله للوكالة ، ويعود لقاضي الموضوع تقدير جدية السبب ومدى كونه كافياً تبعاً للظروف المحيطة بكل قضية على حده .

٠٢ اعلان صاحب الحق :

أوجب القانون على الوكيل في الوكالة التي يتعلق بها حق الغير في حالة اعتزاله اضافة الى ضرورة وجود سبب جدى يبرر الاعتزال أن يعلن الغير صاحب الحق باعتزاله ، ولم يحدد القانون وسيلة معينة لاعلان صاحب الحق فيجوز ان يكون هذا الاعلان بأية وسيلة ، وقاضي الموضوع هو الذى يقدر ما اذا كانت الوسيلة التي اتبعت في الاعلان كافية او غير كافية .

٠٣ امهال صاحب الحق وقتا كافيا لصيانة حقه :

اضافة الى الشرطين السابقين الزم القانون الوكيل اعطاء الغير صاحب الحق مهلة كافية ليتخذ الترتيبات الكافية لصيانة حقه ، ولم يحدد القانون طول هذه المهلة ، ومن الطبيعي ان تختلف هذه المهلة من قضية لآخرى تبعا للظروف ولمدى حاجة صيانة الحق للاجراءات ويعود لقاضي الموضوع تقدير مدى كفاية المدة الممنوحة .

ثانيا : الاثار المترتبة على تخلف شروط الاعتزال :

اذا امتنع الوكيل عن تنفيذ الوكالة التي يتعلق بها حق الغير وقسام بالاعتزال دون ان تتوافر لديه الشروط الثلاثة ، فلم يكن لديه سبب جدى للاعتزال واعلم ان لم يعلن صاحب الحق باعتزاله ، وامهله ام لم يمهلها وقتا كافيا لصيانة حقه فهل يكون اعتزاله نافذا ام من الممكن الزامه في هذه الحالة بالتنفيذ العيني للوكالة تطبيقا لنص المادة (١/٣٥٥) من القانون المدني الاردني وما يقابلها في التشريعات العربية والتي جساء فيها " يجبر المدين بعد اذاره على تنفيذ ما التزمه تنفيذا عينيا متى كان ذلك ممكنا " واذا لم يقم بالتنفيذ فهل من الممكن اللجوء للقضاء لاستصدار حكم يقوم مقام التنفيذ تطبيقا لنص المادة (٣٥٧) من القانون المدني الاردني التي جاء فيها " يقوم حكم المحكمة مقسام التنفيذ اذا كان موضوع الحق عملا وسمحت بذلك طبيعته " .

الاصل ان الوكيل لايجبر على تنفيذ الوكالة عينا حتى ولو تعلق بها حق الغير ، وذلك لان التنفيذ العيني يتنافى مع طبيعة عقد الوكالة فاذا قام الوكيل بالاعتزال رغم عدم توافر الشروط المذكورة يكون اعتزاله نافذا وذلك ان تنفيذ الوكالة سواء تعلق بها حق الغير او لم يتعلق تتطلب من الوكيل القيام بعمل شخصي ، ولايمكن اجبار احد على القيام بعمل شخصي (١) ، اضافة الى ذلك فان اجبار الوكيل على الاستمرار فسي الوكالة قد يلحق ضررا بالموكل وبالغير صاحب الحق ، ولايمكن ان يحسب حكم المحكمة محل التنفيذ لان طبيعة التزام الوكيل لاتسمح بذلك . ولذلك يكون اعتزال الوكيل نافذا ويقتصر الامر هنا على الزام الوكيل بتعويض الضرر الذى يصيب الغير صاحب الحق نتيجة لقيامه باعتزال الوكالة دون مراعاة للشروط التي وضعها القانون ، ومن الطبيعي ان لايجوز تحقق مسؤولية الوكيل او تخلفها في مواجهة الغير صاحب الحق دون تحقق مسؤوليته ايضا في مواجهة الموكل ان توافرت شروطها على ما سبق ايضاحه عند الحديث عن القيود التي لاتنفي حرية الوكيل في الاعتزال .

ولا يختلف الوضع في القانون العراقي رغم عدم نصه على امكانية اعتزال الوكيل في الوكالة التي يتعلق بها حق الغير لما تم ذكره اعلاه .

ولكن هذا الاصل ليس مطلقا اذ قد ترد عليه بعض الاستثناءات او قد تسمح طبيعة التصرف الموكل فيه بأن يقوم حكم المحكمة مقامه ففي هذه الحالة يمكن ان تنفذ الوكالة عينا من ذلك ما ورد في المادة (١١) من القانون المعدل لاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ من أن الوكالات المنظمة او المصدقة من كتاب العدل او القناصل الذين لهم صلاحيات مماثلة والتي تتضمن بيع و فراغ الاموال غير المنقولة المتعلقة بها حق الغير واجبه التنفيذ في جميع الاحوال لدى دوائس التسجيل والمحاكم خلال خمس سنوات ، فاذا تعلق بالوكالة المنظمة على الوجه المذكور حق الغير اى بأن تضمنت بيع المال غير المنقول الى غير الوكيل وقبض الثمن من المشتري واقامة الوكيل لاتمام معاملته

البيع لدى دائرة التسجيل فان الوكيل في هذه الحالة لا يملك الاعتزال (١)، ومن الممكن اجباره على التنفيذ بواسطة المحكمة فان رفض ذلك فمن الممكن الطلب من المحكمة اصدار قرار يقوم مقام التنفيذ العيني في دائرة التسجيل حيث ان طبيعة التصرف تسمح بذلك اذ هو محدد بالتوقيع أمام دائرة الاراضي على نقل الملكية .

ومن ذلك ايضا ما جاء في المادة (٢/١٩) من قانون اصول المحاكمات الاردني من انه لا يجوز للمحامي ان ينسحب من الدعوى الا باذن المحكمة ومقتضى هذا النص ان الانسحاب لا يكون نافذا اذا لم تأذن المحكمة به وتكون الاجراءات المتحدة في مواجهة المحامي صحيحة نافذة .

المطلب الثاني

آثر تعلق حق الغير بالوكالة على الاعتبار الشخصي

• للوكيل

رأينا في ما سبق ان تعلق حق الوكيل او الغير بالوكالة يقضي على الاعتبار الشخصي للموكل ويترتب على ذلك بقاء الوكالة قائمة فسي حالة وفاة الموكل او فقد اهليته او افلاسه ، ويرى بعض الشراح ان الفقه والقضاء يتجهان ايضا الى ابقاء عقد الوكالة رغم وفاة الوكيل او فقده لاهليته ، وحجتهم في ذلك ان من شأن عقد الوكالة تمكين الغير من استيفائه لحقه المستقل عن عقد الوكالة ونظرا لارتباط الحق الناشيء عن عقد الوكالة بالحق الاصلي الذي صدرت الوكالة لتمكين صاحبه من استيفائه ، فيكون لهذا الحق المستمد من عقد الوكالة صفة الحق الاصلي ويدخل بالتالي في الدمة المالية للوكيل او الغير وينتقل الى خلف الوكيل المتوفي او فاقد الاهلية ويباشر التصرف عنه ناعبه القانوني . (٢)

وفي رأى انه لا يمكن الاخذ بهذا الرأى في ظل القوانين العربية اذ ان تعلق حق الغير بالوكالة لا يقضي على الاعتبار الشخصي للوكيل ويترتب

(١) قرار محكمة التمييز ٧٨/٤٢٢ المنشور في مجلة نقابة المحامين لعام

٧٩ ، ص ٦٤١ .

(٢) احمد شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

على ذلك ان الوكالة تنتهي بموت الوكيل او افلاسه او يفقد اهليته حتى ولو تعلق بالوكالة حق الغير وذلك للاسباب التالية :-

٠١ بالنسبة للقانون الاردني ورد النص صراحة في المادة (٤/٨٦٢) على ان الوكالة تنتهي بوفاة الوكيل او خروجه عن الاهلية ولو تعلق بها حق الغير ، ولا يمكن القول باستمرارها مع صراحة هذا النص أما في القوانين العربية فقد نصت على انتهاء الوكالة بموت الموكل او الوكيل دون ^{ان}تورد ما اورده القانون الاردني ولكن الوضع فيها لا يختلف .

٠٢ ان تنفيذ الوكالة يستلزم قيام الوكيل بعمل شخصي وفي حالسفة وفاته او فقده الاهلية لا يمكن اتمام العمل وبعبس الحسبال في الموكل حين يتعلق بالوكالة حق الوكيل او الغير فلا يتطلب تنفيذها قيامه باى عمل .

٠٣ لا يترتب في القوانين العربية على تعلق حق الغير بالوكالة انتقال محل الوكالة من الذمة المالية للموكل الى الذمة المالية للوكيل او الغير بل يبقى محل الوكالسفة ملكا او حقا للموكل وان قيد القانونون حقه في التصرف فيه فهو يبقى المالك مالم يقوم الوكيل بتنفيذ الوكالة ، وبالتالي لا يمكن لاحد غير الوكيل اجراء التصرف .

٠٤ ان حق الوكيل باجراء التصرف هو حق شخصي لا ينتقل الى ورثته بعسده موته .

ومع ذلك فان عدم انقضاء الاعتبار الشخصي بالنسبة للوكيل في حالسفة تعلق حق الغير بالوكالة ليس مطلقا اذ قد يرد عليه بعض الاستثناءات من ذلك ما ورد في المادة (١١) من القانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨ والتي جاء فيها " ان الوكالات التي ينظمها او يصدقها الموظفون المذكورون في الفقرة السابقة - كتاب العدل والقنصل الذين لهم صلاحيات مماثلة - والمتضمنة بيع و فراغ الاموال

غير المنقولة والمتعلق بها حق الغير كقبض الثمن واجبة التنفيذ في جميع الاحوال لدى دوائر التسجيل والفراغ والمحاكم خلال خمس سنوات من تاريخ تنظيمها او تصديقها سوا عزل الموكل الوكيل ام توفي الموكل او الوكيل وفي حالة وفاة الوكيل تقـوم دائرة تسجيل الاراضي باتمام معاملة المبيع والفراغ لاسم المشتري .

ويتبين لنا ان هذا النص لم يوجد قاعدة عامة مقتضاها انقضاء الاعتبار الشخصي بالنسبة للوكيل في حالة تعلق حق الفـيـر بالوكالة بل جاء استثناء على الاصل اقره القانون لحالة خاصة .

الخاتمة

توصلت من خلال دراستي للموضوع الى النتائج التالية :-

- ٠١ كانت جميع التعاريف التي أوردتها القوانين وفقه الشريعة الإسلامية عرضة للنقد. ومن مجملها اقترحت تعريف الوكالة بأنها " عقد يقيم به شخص غيره مقام نفسه في اجراء تصرف قانوني، جاز معلوم قابل للنيابة أثناء حياته ".
٠٢ كان لفقه الشريعة الإسلامية السبق في اقراره لمبدأ النيابة عن الغير اذ لم تأخذ به القوانين الوضعيه الا بعد تطور طويل، وقد تجاوز الفقه الحنبلي القوانين الوضعية الحديثة في اقراره للنيابة التامة ومقتضاها أن التصرف الذي يجريه النائب يضاف بحكمه وحقوقه الى الاصيل حتى في حالة اضافة النائب العقد الى نفسه .
- ٠٣٧ القاعدة. في كل من القوانين الوضعية وفقه الشريعة الإسلامية أن للموكل أن يعزل وكيله وللوكيل ان يعتزل الوكالة متى شاء ، وقبيل اتفقت القوانين المدنية العربية وفقه الشريعة الإسلامية على عدم جواز الاتفاق على خلافها ، اما القانون الفرنسي والانجليزي ، فقد اتفقا على عدم اعتبار هذه القاعدة. من النظام العام واجازا الاتفاق على خلافها ، الا ان أثر الاتفاق يقتصر على الزام الطرف الذي يخالفه بتعويض الطرف الاخر دون أن يحرمه من حقه في العزل والاعتزال .
- ٠٤ تستند قاعدة حرية الموكل في عزل وكيله وحرية الوكيل في اعتزال الوكالة على خصائص عقد الوكالة من حيث قيامه على الثقة ، وكونه في مصلحة الموكل وان قيامه لا يحرم الموكل من مباشرة التصرف الموكل فيه ، وان قيامه يمكن الوكيل من التصرف نيابة عن الموكل ولكنه لا يلزمه بذلك .

- ٥٥ اتفق القانون المدني الاردني والمذهب الشافعي والمالكي على اشتراط كمال الاهلية في الوكيل الذي يقام من اجل العزل او الاعتزال واختلفت معهم القوانين العربية الاخرى والحنفية والحنابلة حيث اکتفوا في الوكيل أن يكون مميزاً .
- ٥٦ انفرد القانون اللبناني بايزاد نص في مادته (٨١٢) عالج به العسرل في حالة تعدد الموكليين لوكيل واحد حيث فرق بين محل الوكالة القابل للتجزئة وغير القابل للتجزئة ولم يجر العزل في الحالة الثانية الا باجماع الموكليين . ولم يعالج اي من هذه القوانين حالة اعتزال الوكيل للوكالة حين يكون وكيلاً لموكليين متعددين .
- ٥٧ لم تشترط القوانين المختلفة ولا فقه الشريعة الاسلامية ان يكون تعبير الموكل عن ارادته بعزل وكيله او تعبير الوكيل عن ارادته في عزل نفسه من الوكالة في شكل خاص فأي تعبير عن الارادة يكفي لانتاج اثره سواء كان هذا التعبير صريحاً أم ضمنياً وقد شد عن ذلك القانون اللبناني حين اشترط استخدام نفس الصيغة التي تتطلبها القوانين لانشاء الوكالة في العدول عنهما ، وقد اشترط ايضاً فقهاء الشريعة الاسلامية الذين قالوا بالوكالة الدورية وبحق الموكل فيها بعزل وكيله فيها استخدام صيغة خاصة للعزل .
- ٥٨ انفرد القانون الفرنسي باعتبار تعيين وكيل آخر لاجراء التصرف الموكل فيه عزلاً ضمنياً للوكيل الاول ، اما في القوانين الاخرى ففقه الشريعة الاسلامية فان مجرد تعيين وكيل آخر لاجراء التصرف لا تتضمن بالضرورة عزلاً للوكيل الاول بل يجب البحث عن ارادة الموكل فان اتجهت لعزله انعزل وان لم تتجه تبقى وكالته قائمة .
- ٥٩ اذا قام الموكل بالتصرف في محل الوكالة تصرفاً يعجز معه الوكيل عن التصرف كأن يخرج بتصرفه محل الوكالة من ملكه فيعتبر ذلك عزلاً ضمنياً منه للوكيل اما اذا تصرف الموكل في محل الوكالة

- تصرفا لا يعجز معه الوكيل من التصرف كأن يبقى محل الوكالة
في ملكه ، فيجب البحث في هذه الحالة عن ارادة الموكل فـان
اتجهت الى العزل انعزل وان لم تنتج لم ينعزل .
- ٠١٠ ان قبول الوكيل وكالة من شخص آخر تتعارض مع الوكالة الاولى
وعلى نفس المحل الموكل فيه يفتى باعتزالا ضمنيا للوكالة .
- ٠١١ انفراد القانون العراقي بالنص في مادته (٩٤٧) على اشتراط علم
الوكيل بعزله ، وعلم الموكل بعزل الوكيل لنفسه من الوكالة كشرط
لصحة وقوع العزل او الاعتزال ، اما في القوانين الاخرى فقد اشترطت
علم الموكل باعتزال الوكيل لصحة وقوعه . ولم تشترط علم الوكيل
بعزله لصحة وقوعه .
- اما فقهاء الشريعة الاسلامية فقد اعتبر بعضهم حصول العلم
للطرف الاخر في حالي العزل والاعتزال شرط صحة لوقوع العزل
والاعتزال ولم يعتبره بعضهم كذلك ، وقد كان موقف القانون العراقي
وفقه الشريعة الاسلامية اسلم حيث لا وجه للتفريق بين الحالتين .
- ٠١٢ ان علم الوكيل بعزله من الوكالة في القوانين التي لم تشترطه
هو شرط لنفاذ هذا العزل بحق الوكيل وليس شرط صحة لوقوعه
ويترتب على ذلك ان الموكل لا يستطيع التمسك ببقاء الوكالة بعد
عزله الوكيل بحجة عدم علم الوكيل بالعزل .
- ٠١٣ يقع على عاتق الموكل واجب اعلام الوكيل والغير بالعزل وواجب
اعلام الغير باعتزال الوكيل للوكالة اما الوكيل فيقع على عاتقه
واجب اعلام موكله بعزل نفسه من الوكالة .
- ٠١٤ لا يشترط ان يتم اعلام الوكيل والغير او الموكل بالعزل او بالاعتزال
بوسيلة معينة او بواسطة الشخص المكلف بالاعلام ، بل يكفي
ان يتحقق العلم لاي منهما لينتج اثره في حقه لان العبرة بالعلم
الحقيقي وليس بوسيلته .

٠١٥

يترتب على عدم علم الغير بعزل الوكيل او باعتزاله للوكالة في القانون ان يكون التصرف الذي يجريه الوكيل مع هذا الغير نافذا بحق الموكل عملاً بالوكالة الظاهرة التي يشترط لعمالها :-

(أ) أن يكون مظهر الوكالة من الجسامة بحيث يدفع الغير

الى الاعتقاد بقيام الوكالة رغم انقضائها.

(ب) ان لا يكون بمقدور الغير ان يعلم بالعزل او الاعتزال

لو بذل من العناية ما تقتضيه ظروف الحال من الشخصي

العادي .

وقد كان القانون العراقي ادق من القوانين العربية حين أورد في مادته

(٩٤٨) نصاً عاج به علم الغير بانتهاء الوكالة حيث جاء فيها

أنه " لا يحتج بانتهاء الوكالة على الغير حسن النية " ، اما القوانين

العربية الاخرى فقد اوردت نصاً عاجت به حالة الجهل المشتـرك

بين كل من النائب والغير بانتهاء النيابة .

أما في فقه الشريعة الاسلامية فلم يشترط الفقهاء علم الغير

بالعزل ليكون نافذا بحقه الا في حالة واحدة وهي حالة توكيل

الدائن لشخص بقبض الدين في حضرة المدين ، حيث منعوا الموكل

في هذه الحالة من عزل وكيله فان قام وعزله لا ينفذ هذا العزل .

٠١٦

تميز القانون الاردني والعراقي والكويتي واللبناني والقانونون

الانجليزي وفقه الشريعة الاسلامية على القانون المصري والسوري

واللبناني في عدم سماحهم للوكيل باقامة غيره لاجراء التصرف

الموكل فيه الا اذا اذن له الموكل وذلك لان شخصية الوكيل محل اعتبار

في نظر الموكل ولو اراد الموكل ان يقوم غير الوكيل بالعمل

الموكل فيه لوكله ابتداءً ٠١٦ .

٠١٧

تميز القانون الاردني والعراقي والكويتي والقانونون

الانجليزي وفقه الشريعة الاسلامية على القانون المصري والسوري

والفرنسي في بيانها لطبيعة العلاقة التي تنشأ بين الموكل ونائب الوكيل اذا كان الوكيل مخولا باقامة نائب له . واعتباره في هذه الحالة وكيلًا للموكل وما يترتب على ذلك من استقلال لوكالة النائب عن وكالة الوكيل وعدم انتهائها وكالته بعزل الوكيل أو باعتزاله .

٠١٨ تمييز رأى جمهور الفقهاء على ما أخذت به القوانين وما أخذ به المذهب الحنفي حين فرقوا بين حالات الاذن للوكيل بالتوكيل عن نفسه والتوكيل عن الموكل واعتبروا نائب الوكيل وكيلًا للوكيل في الحالة الأولى ووكيلًا للموكل في الحالة الثانية وما يترتب على ذلك من انتهاء وكالة نائب الوكيل بعزل الوكيل أو اعتزاله في الحالة الأولى وعدم انتهائها بذلك في الحالة الثانية ، وقد اقترب من هذا الرأى بعض الكتاب الانجليز حين قالوا بأن مجرد الاذن للوكيل باقامة وكيل فرعي لا يكفي لاعتباره وكيلًا للموكل بل لا بد ان تتجه ارادة الموكل لذلك .

٠١٩ اتفقت القوانين العربية على تقييد حرية الموكل في عزل وكيله وحرية الموكل في اعتزال الوكالة بأن يكون العزل أو الاعتزال في وقت مناسب أو لمبرر مقبول والاكسان الموكل أو الوكيل مسؤولاً عن تعويض الضرر الذى يمسب الطرف الآخر نتيجة العزل أو الاعتزال .

٠٢٠ وقعت القوانين العربية باستثناء القانون الاردني بحثاً مادي حين قيدت حرية الوكيل بعزل نفسه من الوكالة بالوقت المناسب وبالمبرر المقبول مما يوحي على غير الحقيقة بوجوب توافر الامرين معا لاعفاء الوكيل من المسؤولية وقد كان القانون المدني الاردني ادق حين استخدم حرف او بين القيدتين .

٠٢١ استخدمت القوانين العربية مصطلحات مختلفة للتعبير عن المبرر المقبول وحذا لو توحدت هذه المصطلحات في القوانين العربية .

- ٠٢٢ قصر القانون المدني المصري والسوري والعراقي هذا الحكم على الوكالة المأجورة في حالة العزل والاعتزال ولم يقصره القانون الكويتي في حالتي العزل والاعتزال على الوكالة المأجورة أما القانون المدني الاردني فقد قصره على الوكالة المأجورة في حالة الاعتزال ولم يقصره عليها في حالة العزل ، ولا أرى موجبا لهذا التمييز بين الحالتين .
- ٠٢٣ لم يقيد القانون الانجليزي حرية الموكل في عزل وكيله ولا حرية الوكيل في اعتزال الوكالة بالوقت المناسب أو بالمبرر المقبول وعبارة العقد هي التي تحدد مدى مسؤولية اي منهما عن تعويض الضرر، الذي يصيب الطرف الاخر نتيجة العزل او الاعتزال اذا شكل اي منهما اخلايا بالاتفاق بين الطرفين .
- ٠٢٤ لم يقيد جمهور الفقهاء في الشريعة الاسلامية حرية الموكل في عزل وكيله ولا حرية الوكيل في عزل نفسه بالوقت المناسب أو بالمبرر المقبول ، ولا يكون اي منهما مسؤولا في مواجهته الطرف الاخر نتيجة قيامه بالعزل او بالاعتزال ، أما ان حصل ضرر فسيبه الضمان طبقا للقواعد العامة ان تحققت شروطه .
- ٠٢٥ ان مسؤولية الموكل عن عزل وكيله في وقت غير مناسب أو بدون مبرر مقبول هي مسؤولية عقدية رغم ان الالتزام الذي فرضها أوجدته القانون وليس العقد . ولم يكن لارادة طرفي العقد دخل فسي وجوده .
- اتفق كل من القانون المدني الاردني والمصري على جواز الاتفاق على مقدار التعويض الذي يدفعه الموكل للوكيل في حالة عزل نفسه في وقت غير مناسب أو بغير مبرر مقبول طبقا للقواعد العامة ، وقد اتفقا ايضا في اعطاء القاضي سلطة تخفيض التعويض الاتفاقي .

وقد اختلفا في أن القانون الاردني لم يورد اي شرط لاستعمال هذه الملاحية من القاضي أما القانون المصري فقد حصر سلطة القاضي في تخفيض التعويض في حالتين :-

الأولى : اذا اثبت المدين ان التعويض الاتفاقي مبالغ فيه الى درجة كبيرة .

الثانية : اذا قام المدين بتنفيذ جزء من الاتفاق الاصيل واثبت قيامه بذلك فيخفيض القاضي نسبة ما انجز من عمل .

وقد اختلف القانون الاردني عن المصري ايضا في انه اعطى المحكمة سلطة تعديل الاتفاق ويشمل ذلك زيادة التعويض الاتفاقي في حين أن القانون المصري لم يعط القاضي سلطة زيادة التعويض الاتفاقي وقد اختلف القانون المدني الاردني والمصري في أن القانون المصري اجاز الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية العقدية الا اذا نشأت عن غش أو خطأ جسيم في حين لم يتضمن القانون الاردني نصا يجيز الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية ويفهم من نص المادة (١/٣٦٤) التي منحت القاضي سلطة تعديل التعويض الاتفاقي ان القانون المدني الاردني لايجيز الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية العقدية ، أو انه اعطى القاضي حتى في حالة الاتفاق على الاعفاء سلطة تعديل هذا الاتفاق، هذا في القانون المدني اما قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين فقد نص صراحة على عدم جواز الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية في حالة عزل الموكل لوكيله .

ان موقف القانون الاردني اقرب الى تحقيق العدالة من موقف القانون المصري حيث اعطى القاضي سلطة تعديل الاتفاق ليعادل التعويض الضرر .

٠٢٩ يترتب على تعلق حق الغير أو الوكيل بالوكالة مايلي :-

أولاً: بالنسبة للموكل :

(أ) حرمان الموكل من التصرف في المحل الموكل فيــــه،
يحرم على الموكل اذا تعلق بالوكالة حق للوكيل
أو الغير القيام بالتصرف في محل الوكالة بنفسه
أو بواسطة غيره رغم أن تعلق حق الغير أو الوكيل
بمحل الوكالة لا يخرج هذا المحل عن ملكية الموكل،
فان تصرف في هذا المحل يكون تصرفه موقوفا على
اجازة الوكيل أو الغير، ومع ذلك قد ينفذ التصرف
الذي يجريه الموكل استنادا الى قواعد خاصة كمــــا
لو كان محل الوكالة منقولا وباعه الموكل الى طرف ثالث
حسن النية او كان عقارا ولم تكن الوكالة مسجلة
وقام الموكل ببيع العقار لشخص حسن النية .

(ب) انقضاء الاعتبار الشخصي بالنسبة للموكل :

ويترتب على ذلك ان الوكالة لاتنهي بوفاة الموكل
او بفقده، لاهليته ضمانا لحق الوكيل او الغير المتعلق
بالوكالة .

ثانياً: بالنسبة للوكيل :

(أ) الاصل ان الوكالة لاتلزم بشكل مطلق بحق الوكيل اذا تعلق
بها حق للغير ولا يمكن اجبار الوكيل على تنفيذها لان التنفيذ
العيني يتنافى مع طبيعه عقد الوكالة كما لا يمكن
حلول قرار محكمة محل تنفيذها لان طبيعة التزام الوكيل
لاتسمح بذلك . وقد اجازت القوانين المختلفة للوكيل
اعتزال الوكالة رغم تعلق حق الغير بها بشرط ان يكون

لدى الوكيل اسباب جديه تبرر ذلك وان يعلن صاحب الحق ويمهله وقتا كافيا ، فاذا قام الوكيل بالاعتزال رغم عدم توافر هذه الشروط او احدها فان اعتزاله يكون نافذا ولكن يكون الوكيل مسؤولا في مواجهته الغير عن تعويض الضرر الذي اصابه نتيجة لاعتزاله الوكالة ، وقد تحقق مسؤولية الوكيل ايضا عن الضرر الذي يصيب الموكل ايضا من هذا الاعتزال ان تحققت شروطه .

ومع ذلك فان هذا الاصل ليس مطلقا اذ قد ترد عليه بعض القيود حين تسمح طبيعة التصرف الموكل فيه بالتنفيذ العيني بموجب قواعد خاصة من ذلك ما ورد في القانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة من أن الوكيل في الوكالات المنظمة لدى الدوائر المختصة والمتضمنة بيع عقار الى شخص وقبض الثمن وتوكيل آخر بالتوقيع لدى دائرة الاراضي على اتمام عملية الفراغ لايمك الاعتزال ومن الممكن مطالبته بالتنفيذ العيني بواسطة المحكمة او اصدار قرار حكم عدم انقضاء الاعتبار الشخصي للوكيل ؛ يحل محل التنفيذ.

(ب)

الاصل ان لاينقضي الاعتبار الشخصي للوكيل بتعلق حق الغير بالوكالة ولذلك تنتهي الوكالة بوفاة الوكيل او بفقده لاهليته وذلك ان القيام بتنفيذ الوكالة يتطلب قيام الوكيل بعمل شخصي وفي حالة وفاته او فقده لاهليته لايمكن اتمام العمل ، ومع ذلك فان هذا الاصل ليس مطلقا اذ قد ترد عليه بعض القيود ومن ذلك ما ورد في المادة (١١) من القانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة والتي اعتبرت الوكالة المنظمة لدى الدوائر المختصة والمتضمنة بيع عقار الى شخص وقبض ثمنه وتوكيل شخص آخر لاتمام معاملته التسجيل لدى دوائر الاراضي واجبة التنفيذ سواء عزل الموكل الوكيل أم توفي الموكل أو الوكيل ، واعطى

هذا القانون دائرة الاراضي في حالة وفاة الوكيل

حسب اتمام معاملة البيع والفراغ لاسم المشتري .

المراجع

مراجع فقه الشريعة الاسلامية :

- ٠١ الشاطبي: أبو اسحق ابراهيم بن موسى الفرناطي ، الموافقات
في اصول الشريعة ، القاهرة : المكتبة التجارية
الكبرى .
- ٠٢ الكاساني : أبو بكر بن مسعود : بيدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ،
القاهرة : مطبعة الامام .
- ٠٣ الخطيب : الشيخ محمد الشربيني : شرح مغنى المحتاج الى معرفة الفاظ
المنهاج ، المكتبة الاسلامية ، لصاحبها رياض الشيخ .
- ٠٤ ابن عابدين : محمد علاء الدين بن محمد امين ، قرة عيون الاخبـار
تكملة رد المحتار المسماه تكملة ابن عابدين ، الطبعة
الثانية : البابي الحلبي .
- ٠٥ ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، فتح التقدير مسع
تكملة نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار لشمس الدين
احمد المعروف بقاضي زاده ، الطبعة الاولى ، بولاق .
- ٠٦ السمرقندى : علاء الدين محمد بن احمد ، تحفة الفقهاء ، دمشق:
دار الفكر .
- ٠٧ ابن نجيم : زين الدين بن ابراهيم بن نجيم ، البحر الرائق شرح
كنز الدقائق ، مصر : مكتبة دار الكتب العربية ١٤١/٧ .
- ٠٨ البيجرمي : التجريد لنفع العبيد المسماه حاشية البيجرمي
على منهج الطلاب للشيخ الانصاري ، الطبعة الاخيرة .

- ٠٩ السيوطي : الامام جلال الدين عبد الرحمن ، الاشباه والنظائر ، الطبعة
الاخيره مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٨ هـ .
- ٠١٠ الدردير : ابو بركات سيدى احمد ، الشرح الكبير ، هامش حاشية
الدسوقي .
- ٠١١ الرملي : شمس الدين محمد بن شهاب الدين ، نهاية المحتاج الى
شرح المنهاج ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ،
١٩٦٧ .
- ٠١٢ الحجاوى : شرف الدين موسى ، الاقناع في فقه الامام احمد ابن
حنبل ، القاهرة : المطبعة المصرية .
- ٠١٣ الميرغاني : برهان الدين ابو حسن الميرغاني ، الهداية شرح بداية
المبتدى ، الطبعة الاخيرة ، مصطفى البابي الحلبي .
- ٠١٤ الحطاب : ابو عبدالله محمد بن عبد الرحمن ، مواهب الجليل لشرح
مختصر العلامة خليل ، ليبيا ، طرابلس : مكتبة
النجاح .
- ٠١٥ الدسوقي : شمس الدين محمد عرفه ، حاشية الشرح الكبير للدردير ،
بيروت : دار الفكر .
- ٠١٦ الصاوى : احمد بن محمد ، بلغه السالك لاقرب المسالك ، الطبعة
الاخيرة ١٩٥٢ .
- ٠١٧ الرخيباني : مصطفى السيوطي ، مطالب أولى النهى في شرح غايصة
المنتهى ، دمشق منشورات المكتب الاسلامي .

- ٠١٨ الجزيري، عبد الرحمن، الفقه على المذاهب الأربعة، بيروت :
دار الكتب العلمية ١٩٨٦.
- ٠١٩ شمس الدين المقدسي : ابن عبد الله بن محمد بن مفلح، كتاب
الفروع، الطبعة الثالثة، عالم الكتب بيروت .
- ٠٢٠ الفيروز آبادي الشيرازي : ابي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف،
المهذب في فقه الامام الشافعي، مطبعة مصطفى البابي
الحلبي واولاده، بمصر .

المراجع اللغوية :

- ٠١ ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، بيروت : دار صادر ١٩٥٥م .
- ٠٢ الفيروز آبادي : مجد الدين بن يعقوب ، القاموس المحييط ، الطبعة الثانية .

مراجع القانون :

- بدر : جمال مرسي ، النيابة في التصرفات القانونية ،
 طبيعتها وأحكامها ، الطبعة الثانية ، القاهرة : دار
 النهضة العربية ١٩٦٨م .
- حيدر : علي ، درر الأحكام شرح مجلة الأحكام ، تعريب فهمي
 سعيد ، بيروت : مكتبة النهضة .
- السنهوري : عبد الرزاق احمد ، الوسيط في شرح القانون المدني ،
 لبنان ، بيروت : دار احياء التراث العربي ١٩٦٤م .
- مرسي : محمد كامل ، العقود المسماة الكفالة ، الوكالة ، السمسرة ،
الصلح ، التحكيم ، الوديعة ، الحراسة ، الطبعة الثانية ،
 ١٩٥٢م .
- العاني : محمد رضا عبد الجبار ، الوكالة في الشريعة والقانون ،
 بغداد : مطبعة العاني ١٩٧٥م .
- سلطان : أنور و . العدوي جلال ، رابطة الالتزام ، المكتسب
 العمري الحديث للطباعة والنشر ١٩٦٨م .
- عامر : حسين ، التعسف في استعمال الحقوق وانعقاد العقود ، طبعة
 أولى مطبعة مصر ، شركة مساهمة مصرية ١٩٦٠م .
- الحكيــــــــــــــــم : عبد المجيد ، مصادر الالتزام ، الطبعة الخامسة ،
 بغداد ، مطبعة نديم .
- سلطان : أنور ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الأول ، مصادر
الالتزام ، دار المعارف ، ١٩٦٥م .

السنهوري : عبد الرزاق احمد ، مصادر الحق في فقه الشريعة

الاسلامية ، بيروت : دار احياء التراث العربي .

شحاته : شفيق ، نظرية الالتزامات في القانون الروماني ،

القاهرة : ١٩٦٣م .

أبو طالب : صوفي حسن ، بين الشريعة الاسلامية والقانون الروماني ،

مكتبة نهضة مصر بالفجالة .

ابوزهره : محمد ، الملكية ونظرية العقد في الشريعة

الاسلامية ،

شحاته ، شفيق ، نظرية الالتزامات في الشريعة الاسلامية ،

مطبعة الاعتماد ، مصر .

ابو العنين : بدران ، الشريعة الاسلامية ، تاريخها ونظرية

الملكية والعقود .

عبد الرحمن : احمد شوقي عبد الرحمن ، مدى سلطة الموكل انهاء

عقد الوكالة بإرادته المنفردة ، القاهرة : المطبعة

العربية الحديثة ١٩٨١م .

الابحاث :

- ٠١ الجميبي : عبدالباسط " الوكالة الظاهرة " ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية .
- ٠٢ حزبون ، جورج ، " أثر تعارض مصالح الاطراف في انتهاء عقد الوكالة التجارية " ، بحث غير منشور .
- ٠٣ شحاته : شفيق ، " نظرية النيابة في القانون الروماني والشريعة الاسلامية " ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة الاولى ، العددان الاول والثاني .
- ٠٤ الغليوبي : سميحة ، " الوكالة بالعمولة في القانون الكويتي " ، مجلة القانون والاقتصاد ، العددان الثالث والرابع ، من السنة الخامسة والاربعون ١٩٧٥م .
- ٠٥ الناهي ، صلاح و حزبون ، جورج ، " اتجاه محكمة التمييز الاردنية في الرجوع عن الوكالة عامة وفي الوكالتين التجارية وبالعمولة " . ملحق الابحاث رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥م .
مجلة نقابة المحامين .

المجلات :

- ٠١ مجلة نقابة المحامين : مجلة حقوقية شهرية تصدر عن نقابة المحامين النظاميين .
- ٠٢ مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التي تصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية .
- ٠٣ مجلة القانون والاقتصاد ، التي تصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة .

القوانين :

- ٠١ القانون المدني الاردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦م.
- ٠٢ قانون التجارة الاردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م.
- ٠٣ قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٧م.
- ٠٤ قانون أصول المحاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢م.
- ٠٥ قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢م.
- ٠٦ القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨م.
- ٠٧ القانون المدني السوري الصادر بتاريخ ١٨ أيار ١٩٤٩م.
- ٠٨ القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١م.
- ٠٩ القانون المدني الكويتي .
- ٠١٠ القانون المدني الفرنسي .
- ٠١١ قانون الموجبات والعقود اللبناني .
12. Power of Attorney Act 1971. ٠١٢
- ٠١٣ القانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨م.
14. Bankruptcy Act, 1914.

المراجع الاجنبية

1. Catoni : Jean, La Rupture Du Contrat D' agent Commercial, Sirey, 1970.
2. Cheshire G. C. and Fifoot: G. H. S. and M. P. Furnston, Cheshire and Fifoot's Law of Contract 8th ed. London, Butterworths, 1972.
3. Clarendon Guest A. G. ANSON'S Law of Contract 24th ed., Press- OXFORD, 1975.
4. Fridman. G. M. L. The Law of Agency 4th ed. London , Butterworths 1979.
5. Markesinis B. S. and Munday. R. J. C., An outline of the Law of Agency, London, Butterworths, 1979.
6. Reynolds F. M. B. and Davenport B. J., Bowstead on Agency, 14th ed., London, Sweet & Maxwell, 1976.
7. Smith Kenneth & Keenan Denis J, Mercantile Law 4th ed. By Denis Keenan Pitman.